بيان أوهام الألباني

في تحقيقه لكتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ

للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي

ويليه

تخريج حديث أوس الثقفي

في فضل الجمعة وبيان علته

بقلم

أسعد سالم تيم



بيان أوهام الألباني

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان أوهام الألباني

في تحقيقه لكتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ
للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي

بقلم

أسعد سالم تيِّم

دار الرازي
للطباعة والنشر والتوزيع
عمان - الأردن

دار الرازي
للطباعة والنشر والتوزيع
عمان - الأردن

الطبعة الأولى
1420هـ© 1999م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية :
(١٩٩٩/٥/٦٨٦).
رقم التصنيف : (٢٣٠).
المؤلف ومن هو في حكمه : أسعد سالم تيم.
عنوان الكتاب : بيان أوهام الألباني ، ويليه
تخريج حديث أوس الثقفي .
الموضوع الرئيسي : ١ - الديانات .
٢ - الحديث النبوي الشريف .
عدد الصفحات : (٦٣ص، ٧١ص) .
قياس القطع : ١٧×٢٤سم .
عدد النسخ : (٢٠٠٠ نسخة) .
تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع

تُطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :



ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن
هاتف : ٤٦٤٦١٠٦ - فاكس ٥١٦٥٢٢٦
E-mail: al-razi @iname.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم علىٰ نبيه الأمين محمد بن عبد الله خاتم النبيين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه تعليقةٌ لطيفةٌ علىٰ كتاب «فضل الصلاةِ علىٰ النبي ﷺ»، للإمام القاضي المجتهد إسماعيلَ بن إسحاقَ بن إسماعيلَ بن حماد بن زيد الجَهْضَمِيّ الأزدي، رحمه الله تعالىٰ، الذي حققه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الدمشقي، ونشره المكتب الإسلامي بدمشق.

وقد دفعني لكتابة هذا الاستدراك كثرةُ ما وجدتُ في هذه النشرة من الأوهام، فقد راجعتُ الجزءَ مراراً وتكراراً فوجدته يعجُّ بالأخطاء والسواقط والتحريفات، فمن ذلك:

أولاً: أغلاطٌ في مقدمة الكتاب.

ثانياً: أخطاءٌ وتحريفاتٌ في أسانيدِ الأحاديثِ ومتونها.

ثالثاً: أخطاءٌ في الحكم علىٰ الأحاديث الواردة في الجزء.

رابعاً: قصورٌ واضحٌ في تخريج أحاديث الجزء وبيان مظانها.

وقد تكلمتُ في هذا البحث علىٰ هذه الأوهام بالتفصيل، وخرّجتُ الأحاديثَ من مصادر الرواية بحسب الطاقة، ثم قسمته إلىٰ ثلاثةِ فصول،

إذ جعلتُ تخريجَ الأحاديث مقروناً بمناقشة الشيخ الألباني في الحكم عليها؛ وبالله التوفيق. ونسألُ اللهَ سبحانه أن ينفَعَنا والمسلمين بالعلم، وأن يجعلَ هذا البحثَ سبباً لإفادة طلبة العلم المعتنين به، الحريصين علىٰ تفهمه وإتقانه؛ إنه علىٰ ما يشاءُ قدير، وبالإجابةِ جَدير.

* * *

الفصل الأول

أوهامُ الألباني في مقدمة تحقيقه

الأول: نقلَ من سماع الكتاب بخط الحافظ عبد الغني العبارةَ التالية ص٧ (السطر٤):

«سمع مني هذا الكتابَ صاحبه الفقيه **أبو أحمد** عبد الحميد..».

الصواب: **أبـو محمد كما هو في الأصل الخطي**: وسترىٰ ترجمته فيما يلي.

الثاني: نقل ص١٢ عن «الفتح الربّاني» للنجم ابن فهد إسناداً لكتاب القاضي إسماعيل هذا، كما يلي:

«حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله التجيبي الحَبّال من لفظه في ذي القعدة **سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمئة** قال ـ أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن البختري البنداري المعروف بابن الجرّاب... **سنةَ تسعٍ وثلاثين وثلاثمئة**..».

قلت: سقط منه اسمُ شيخ الحبّال، فإنّه يرويه عن أبي محمّد عبد الرحمٰن ابن عمر بن النحّاس، عن أبي القاسم إسماعيلَ بن الجرّاب.

تنبيـه: قال الألباني ص١٢ (السطر ٢٠): «وروىٰ الذهبي في ترجمة أبي إسحاقَ الحبّال من «التذكرة» (٣/ ٣٦٤) عن شيخين له قالا: أنا

سليمان بن رحمة، أنا أبو القاسم البوصيري به، فذكر أثرَ معاذ في صلاته علىٰ النبي ﷺ في القنوت، وهو في آخر الكتاب».

قلت: روىٰ الحافظ الذهبي أيضاً الحديثَ رقم (٥٣) في «تذكرة الحفاظ» (ص١٤٠٥) من طريقين آخرين إلىٰ البوصيري. والظاهرُ أن الكتابَ وقع له - رحمه الله - **بأسانيدَ** متعددة؛ فقد روىٰ الكتابَ في «معجَمه» (ص٩٧) من طريقين آخرين إلىٰ ابنِ الجرّابِ راويه عن **المُصَنِّف** القاضي إسماعيل.

الثالث: عندَ ترجمته لكاتب النسخة عبدِ **الحميد** بن **محمد** بن ماضي ص١٤ (السطر ١٥) قال: «هو أبو أحمد عبد **الحميد** بن محمد بن ماضي المقدسي الفقيه **الحنبلي**..».

قلت: الذي ترجمه الشيخ هو أبو أحمد، **عبد الحميد بن مُرِّي** بن **ماضي بن نامي المقدسي القَراوي الحنبلي المتوفىٰ سنة ٦٢٠**؛ فالمعلومات التي ذكرها تنطبق عليه (**انظر** ترجمته في «**التكملة لوفيات النقلة**» ٣/ ٩٩، و«معجم البلدان» ٣١٩/٤). فأما كاتبُ النسخة **فهو أبو محمد، عبد الحميد بن محمد** بن أبي بكر **بن ماضي المقدسي الحنبلي**، كان **فقيهاً مقرئاً** للقرآن، توفي سنة ٦٣٩ (التكملة للمنذري ٣/ ٥٨١ وسير النبلاء ٢٣/ ٧٩). وقد كناه الحافظُ عبدُ الغنيِّ في طُرّةِ الكتاب: أبا محمدٍ. ليس أبا أحمدَ: وهو والذي قبله متعاصران، وبينهما اشتباهٌ واشتراكٌ من وجوهٍ عدة، غيرَ أنَّ ابنَ مُرِّيٍّ أشهرُ بالعلم، وقد خلط الشيخ بينهما لأنه لم يجد ترجمةً لأبي محمد ووجد ترجمةَ أبي أحمد، فنقلها متغاضياً عن اختلاف الكنية واسمَي أبويهما !

الفصل الثاني

أوهامُ الألباني الواقعة في مَتْنِ الكتاب

الوهمُ الأول

نقلَ في ص٢١ (السطر٧) نصَّ قراءة الحافظ عبد الغني علىٰ شيخه الكاملي فقال:

«.. أخبرنا الشيخ أبو الحسن، علي بن هبة الله بن عبد الصمد الكاملي بالقاهرة في شهر ربيع الأول من سنةٍ إحدىٰ وتسعينَ وخمسمئة»:

قلت: هذا تصحيفٌ، والصواب: إحدىٰ وسبعين كما في الأصل؛ فإنّ الكامليَّ مات سنة بضع وسبعين وخمسمئة؛ ولم أظفر بترجمته كما ينبغي، وله ترجمةٌ مختصرةٌ في «تاريخ الإسلام» لأبي عبد الله الذهبي. كما أن الحافظَ عبدَ الغني رحل إلىٰ مصرَ مرتين للسماع من أبي طاهر السِّلَفي: سنة ٥٦٦ وسنة ٥٧١، وفي هذه الرحلة الثانية مضىٰ إلىٰ القاهرة فسمع من الكاملي. أما في سنة ٥٩١ فقد كان بالشام يحدِّث ويصنف ويُسمع ويعلم الناس، إذ كان حافظَها الأوحدَ حينذاك، وكانت معرفته قد نضجت، وكان سنُّه خمسين عاماً ـ سن التعليم لا سن التَّعَلُّم.

الوهمُ الثاني

ص٢١-٢٢ (الحديث ١): حديث إسماعيلَ بن أبي أويس: حدثني أخي عن سليمانَ بن بلالٍ عن عبد الله بن عمر . . .

قلت: هذا تصحيفٌ، وإنما هو عبيد الله بن عمر، كما وقع في الأصل، وهو أكبر من أخيه عبد الله بنحوِ ٢٠ سنةً؛ ولم يروِ سليمانُ عن عبدِ الله شيئاً (مات عبدُ الله قريباً من موت سليمان، وليس بالمتقن)؛ إنما روىٰ عن عبيد الله، وحديثه عنه في صحيح البخاري (٢/ ٢٢١، الحج: باب حرم المدينة).

الوهمُ الثالث

ص ٢٣ (الحديث ٣): حديث إسحاقَ بن عبد الله بن أبي طلحةَ الأنصاري عن أبيه عن جده: قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلىٰ عليَّ واحدةً صلىٰ الله عليه عشراً، فليكثر عدد ذلك، أو لِيُقلّ».

كذا في المطبوعة، والصواب: «.. فليكثر عبدٌ من ذلك أو ليقل..» كما في الأصل المخطوط.

الوهمُ الرابع

ص٢٤ (الحديث ٥): حديث سلمةَ بن وردان، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر: خرج النبيُّ ﷺ يتبرَّز، فاتبعته بإداوةٍ من ماء...

هو كذلك في الأصل، وسقط من المطبوعة قوله: «من ماء».

الوهم الخامس

ص٢٥ (الحديث ٦): حديث عاصم بن علي بن عاصم، قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، عن عاصم بن عبيد الله بن ربيعة عن أبيه...

قلت: كذا وقع في الأصل، وهو خطأ؛ لذا ضَبَّبَ عليه الناسخ، والصواب: عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه. وعاصمٌ معروفٌ بالرواية عن عبد الله بن عامر بن ربيعة.

الوهم السادس

ص٢٥ (الحديث ٧): حديث يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرة:

كذا وقع في الأصل وهو خطأ؛ إنما هو عمرو بن أبي عمرو (مولىٰ المُطَّلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي). ووقع في المطبوعة في السند نفسه: «... عبد الواحد بن محمد، عن عبد الرحمٰن بن عوف...»؛ والصواب: «... عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه، عن عبد الرحمٰن بن عوف...» كما في الأصل.

الوهمُ السابع

ص٢٩ (الحديث ١٤): حديث سفيان الثوري، عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل بن أبي طالب، عن الطُّفيل بنِ أُبَيِّ بن كعب، عن أبيه: كان رسول الله ﷺ يخرج في ثلثي الليل...». الصواب: في ثلث الليل، كما في الأصل.

الوهمُ الثامن

ص٣٣ (الحديث ٢٠): حدثنا جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عمَّن أخبره من أهل بلده عن علي بن حسين بن علي أن رجلاً كان يأتي كلَّ غداةٍ فيزورَ قبرَ النبيِّ ﷺ ويصلي عليه...

سقط من الأصل اسمُ شيخ المصنف، فإنّ المصنفَ لم يدرك جعفرَ بنَ إبراهيمَ بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر، إنما يروي عن جعفر

هذا: زيدُ بن الحباب (-٢٠٣) وإسماعيلُ بن أبي أويس (-٢٢٦) شيخُ المصنف؛ فلعله يروي الحديثَ عنه عن جعفر (انظر «التاريخ الكبير» ٢/ ١٨٦، و«الجرح والتعديل» ٢/ ٤٧٤). ثم وجدتُ الحديثَ في «لسان الميزان» (٢/ ١٠٧) كما ظننتُ ـ نقله ابنُ حجر من هذا الجزء؛ فالحمد لله علىٰ توفيقه. (نبَّهني إلىٰ ما في «اللسان» أحدُ الإخوة، أحسنَ اللهُ جزاءَهُ).

الوهمُ التاسع

ص٣٥ (الحديث ٢٢): «... فأكثروا عليَّ من الصلاةِ **فيه** فإنَّ صلاتكم معروضةٌ عليَّ..» سقط من المطبوعة قوله: «فيه»، وهي ثابتةٌ في الأصل.

الوهمُ العاشر

ص٣٨ (الحديث ٣٠): حديث عبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح قال: جئتُ أُسَلِّم علىٰ النبيِّ ﷺ **وحسن بن حُسين يتعشىٰ في بيتٍ عند** النبي ﷺ، فدعاني فجئته...

قال الألباني: كذا الأصل، وعلى هامشه: «صوابه: حسن بن حسن».

قلتُ: ما في الهامش هو الصواب، فإنَّهُ حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب كما في رواية عبد الرزاق لهذا الحديث (المصنف ح٦٧٢٧)؛ فكان ينبغي إثباتُه في المتن، والتنبيهُ علىٰ ما وقع في النسخة.

الوهمُ الحادي عشر

ص٤٤ (الحديث ٤١): حديثُ سليمانَ بن بلال عن جعفر بن محمد بن علي بن حسين، عن أبيه: «.. من ينسىٰ الصلاة عليَّ..».

كذا في المطبوعة والصواب: «من نسي الصلاة عليَّ..»، كما في الأصل.

الوهمُ الثاني عشر

ص٥٠ (الحديث ٥٢) حديثُ سفيانَ بن عيينة، عن معمر، **عن طاوس**، عن أبيه، قال: سمعت ابن عباس يقول ..

الصواب: عن **عبد الله بن طاوس** عن أبيه؛ سقط اسمُه من الأصل.

الوهمُ الثالث عشر

ص٥٥ (الحديث ٥٩): حديثُ محمد بن إسحاق، قال: **حدثنا محمد** ابن إبراهيم بن الحارث، عن محمد بن عبد الله **بن يزيد**، عن عقبة بن عمرو قال: أتىٰ رسولَ الله ﷺ رجلٌ حتىٰ جلس بين يديه..

قلت: كذا في الأصل المخطوط، وهو تصحيفٌ؛ والصواب: محمد بن عبد الله **ابن زيد** (بن عبد ربه الخزرجي)، كما في مصادر الحديث، وأبوه هو الصحابيُّ الذي أُرِيَ النداءَ بالصلاة في المنام.

الوهمُ الرابع عشر

ص٥٦ (الحديث ٦٠): حديث حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن **زيد بن عبد الله** أنهم كانوا يَستحِبُّون أن يقولوا ..

قلت: كذا وقع في الأصل، وهو خطأ؛ وقد تردَّدَ فيه الشيخ ثم رجَّحَ أنه يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير؛ وهو الصواب؛ فكان ينبغي تصويبُه في المتن.

الوهمُ الخامسَ عشرَ

ص٦٦ (الحديث ٧٣): حديث عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ السّامي، قال: حدثنا هشام، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن بشر بن مسعود. . .

قلت: هذا خطأٌ مطبعيٌ، والصواب: محمدٌ، عن عبد الرحمٰن، كما تقدم في الحديثين الذين قبلَه (ح٧١، ٧٢)؛ وهو في الأصل علىٰ الصواب.

الوهمُ السادسَ عشرَ

ص٦٦ (الحديث ٧٤): حديثُ سليمانَ بن حرب، قال: حدثنا عَمْرو ابن مسافر. .

كذا وقع في الأصل مصحَّفاً، والصواب: عُمَرُ بنُ مُسافرٍ (بضم العين)، كما في «التاريخ الكبير» (٦/ ١٩٩): وضَعَّفَهُ جداً.

الوهمُ السابعَ عشرَ

ص٦٧ (الحديث ٧٥): حديثُ عبدِ الله بن عبد الوهاب، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن زياد، حدثني عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف. . .

كذا وقع في الأصل؛ وعرَّفَ الشيخ الألباني في الهامش بعبد الرحمٰن بن زياد الرَّصاصي. .

قلت: ما في الأصل خطأٌ شنيع؛ وإنما هو عبد الواحد بن زياد، العَبْدي البصري (-١٧٦)، ثقةٌ معروفٌ من رجال الشيخين، ذكر روايتَهُ عن عثمانَ بن حكيمٍ الإمامُ البخاري في «التاريخ» (٦/ ٢١٧)؛ فأما عبدُ الرحمٰن بن زياد الرَّصاصيُّ فلم يدرك عثمانَ بن حكيم، إنما يروي عن شعبةَ وطبقتِهِ. وهو بصريٌّ وقع إلىٰ مِصْرَ فحدَّثَ بها ومات بها سنةَ ٢٠٥،

ولم يسمع منه أهلُ البصرةِ شيئاً (عبد الله بنُ عبدِ الوهّابِ ـ شيخ المصنف ـ هو الحَجَبِيُّ، بصريٌّ ثقةٌ من شيوخِ البخاري، توفي سنة ٢٢٨).

الوهمُ الثامنَ عشرَ

ص٦٩ (الحديث ٧٧): حديث حجاج بن منهالٍ الأنماطِيِّ، قال: حدثنا أبو عَوانة، عن الأسود بن قيس، عن نُبيح العَنَزي، عن جابر بن عبد الله، أن امرأةً قالت: يا رسولَ الله؛ صلِّ عليَّ وعلىٰ زوجي (صلىٰ الله عليه وسلم)..

قلت: هذا تصحيفٌ شنيع! كأنَّ المحققَ توهمَ أن زوجَها النبيُّ ﷺ! والصوابُ ما في الأصل: **صلىٰ الله عليك وسلم**؛ والمرأةُ هي زوجُ جابر كما في رواية الدارمي لهذا الحديث عن عارمٍ، عن أبي عَوانةَ، مطوّلاً (ح٤٦).

الوهمُ التاسعَ عشرَ

ص٧١ (الحديث ٨١): حديثُ عارمٍ، محمدِ بن الفضل، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك قال: ثنا زكريا، عن وهب بن الأجدع قال: سمعتُ عمرَ يقول..

قلت: الصواب: زكريا (ابن أبي زائدةَ)، **عن الشعبيِّ**، عن وهب... سقط عليه اسم الشعبي، وهو ثابتٌ في الأصل و«سنن البيهقي» (٥/ ٩٤). ووهبُ بن الأجدع مترجَمٌ في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٦٣) وقال هناك: «سمعَ عمرَ وعلياً. روىٰ عنه الشعبي وهلال بن يَساف. يُعَدُّ في الكوفيين».

الوهمُ العشرون

ص٧٤ (الحديث ٨٦): حديثُ حمّاد بن زيد، عن منصور (بن) المعتمر، عن يزيدَ بن ذي حُدّان، قال: قلتُ لعلقمة..

قلت: تصحَّفَ في الأصل، وإنما هو **سعيدُ** بن ذي حُدَّانَ المارُّ ذكرُهُ في الحديث الذي سبقه؛ فإنَّ منصوراً أقرَّ بأنه يروي الحديثَ عن أبي إسحاقَ السَّبيعي؛ وأبو إسحاقَ يرويه عن سعيدِ بنِ ذي حُدّانَ، كما تقدم (ح٨٥). وسعيدُ بن ذي حُدّانَ من شيوخ أبي إسحاقَ المجاهيلِ الذين تفرَّدَ بالرواية عنهم، واسمُهُ محفوظٌ عندَ المحدِّثين، أما يزيدُ بن ذي حُدّانَ فلا وجودَ له؛ واللهُ أعلم.

الوهمُ الحادي والعشرون

ص٧٥ (الحديث ٨٨): حديثُ مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام ابن أبي عبد الله الدَّستوائي، قال: حدثنا حماد بن أبي **سلمان**:

هو حماد بن أبي **سُلَيْمان**: كما في الأصل.

الوهمُ الثاني والعشرون

ص٧٦ (الحديث ٩٠): حديث حماد بن سلمةَ، عن **عبد الله بن أبي بكر**، قال: كنا **بالخَيْفِ** ومعنا عبدُ الله بنُ أبي **عتبةَ**...

قلت: كذا وقع اسمه في الأصل؛ وعرَّفَ الشيخ في الهامش بعبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، قاضي المدينة؛ وأراه واهماً: والصواب أنه **عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك**: فإنَّ ابنَ أبي عُتْبَةَ بصريٌّ معروفٌ من موالي أنس، وكانت له شهرةٌ في البصريين، فروىٰ عنه ثابتٌ وقتادةُ وحُمَيدٌ الطويلُ وعلي بنُ زيدِ بنِ جُدعانَ؛ فلا يُستبعَدُ أن يصحبَهُ بعضُ أحفادِ أنسٍ في الحج، لا سيما وهو أَسَنُّ منهم. ولا يُعقل أن يحجَّ ابنُ حزمٍ المدني مع مولىً بصريٍّ ويقدِّمَهُ ليصليَ به؛ والله تعالىٰ أعلم.

الفصلُ الثالث

أخطاء الألبانيّ في الكلام علىٰ الأحاديث

الحديث رقم (١)

حديثُ إسماعيلَ بن أبي أُويسٍ عن أخيه أبي بكرٍ، عن سليمانَ بن بلالٍ، عن عُبَيد الله بن عمرَ العمري، عن ثابتٍ، عن أنس، عن أبي طلحة أنَّ النبي ﷺ خرجَ عليهم يوماً يعرفون البِشْرَ في وجهه..

قلت: أشار إليه البخاري في «التاريخ»، وأخرجه الطبراني (٥/١٠٣) عن العباس بن الفضل الأسفاطي عن إسماعيلَ بن أبي أويس به؛ وفي إسناده علة، والصواب في إسناده أن ثابتاً يرويه عن سليمانَ مولىٰ الحسن ابن علي، عن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه (كما ورد في ح٢)، فأما الأسنادُ الأول فقد وهم فيه أبو بكر بن أبي أويس (أو سواه من المدنيين)، والمدنيون إذا رَوَوْا عن العراقيين زلقوا (انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص١١٥). وسببُ الوهم أن ثابتاً معروفٌ بالرواية عن أنس، وأنسٌ يروي عن أبي طلحةَ (زوجِ أمه). أما سليمانَ مولىٰ الحسن بن علي فليس بالمعروف، فلم يحفظ اسمَه الراوي، وهذا النوع من علل الحديث سمّاه أبو حاتم الرازي **لزومَ الطريق** (انظر «شرح علل الترمذي» للحافظ بن رجب ص٨٤٢)، يعني أن الراويَ يُحِيلُ الحديثَ الواردَ بإسنادٍ غريبٍ علىٰ إسنادٍ مشهور؛ ولهذا الوهم نظائرُ كثيرة.

من ذلك أن عبدَ الرَّزّاقِ روىٰ عن مَعْمَرٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ قصةَ جُلَيْبِيبٍ (في «مسند أحمد» ٣/١٣٦)؛ وهو وهمٌ؛ ومعمرُ بن راشد كثيرُ الوهم في حديث العراقيين، بل ضعّفه يحيىٰ بن معين في ثابت، وقد خالفه حمادُ بن سلمة ـ وهو أثبتُ الناس في ثابت ـ فرواها عن ثابتٍ عن كِنانةَ بنِ نُعَيْمٍ عن أبي برزةَ الأسلمي؛ واعتمد الإمامُ مسلمٌ هذه الطريقَ فأخرجها في «صحيحه» (٧/ ١٥٢).

الحديث رقم (٢)

حديثُ سليمانَ بن حرب عن حماد بن سَلَمةَ عن ثابت البُنانيِّ عن سليمانَ مولىٰ الحسن بن عليٍّ عن عبد الله بن أبي طلحةَ عن أبيه أنَّ رسولَ الله ﷺ جاءَ يوماً والبِشْرُ يُرىٰ في وجهه، فقالوا. . .

رواه ابن المبارك في «الزهد» (ح١٠٢٧) و«مسنده» (ح٥٠) عن حماد بن سلمة، وأخرجه النسائي (٣/ ٤٤، ٥٠) وابن حبانَ (موارد الظمآن ح٢٣٩١) من طرق عن حماد بن سلمة به؛ وأخرجه أحمد (٤/ ٢٩-٣٠) عن عفانَ عن حمادٍ قال: أنا ثابتٌ قال: قدم علينا سليمان ـ مولىً للحسن ابن علي ـ زمن الحجّاج فحدثنا عن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه. . .، فذكر الحديث؛ وهذه الرواية تؤكد ما ذهبنا إليه من أن ثابتاً سمع الحديث من سليمانَ مولىٰ الحسن بن علي لا من أنس، فإنه يتذكر قدومَ سليمانَ عليهم وإفادتهم بحديثٍ لا يعرفونه، ولو كان الحديث عنده عن أنسٍ لما عدل عن الرواية عنه إلى الرواية عن رجلٍ مجهولٍ من أتباع التابعين!!

وقال الألباني: «صحيحٌ بما قبله وما بعده».

قلت: ما قبلَه محرَّفٌ عنه فلا حجةَ فيه؛ علىٰ أني أرىٰ أن الحديثَ لا بأسَ به، وإن كان سليمانُ ليس بالمشهور، إذ للحديث طرقٌ أخرىٰ عن أبي طلحة.

الحديث رقم (٣)

حديثُ إسحاقَ بنِ محمدٍ الفَرْويِّ عن أبي طلحةَ الأنصاريِّ عن أبيه عن إسحاقَ بن عبد الله بن أبي طلحةَ عن أبيه عن جده، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من صَلَّىٰ عليَّ واحدةً صلىٰ اللهُ عليه عشراً. . .».

أبو طلحةَ الأنصاري: ذكره مسلمٌ في «الكنىٰ» (ل٥٨) فقال: «روىٰ عنه معنُ بنُ عيسىٰ وأبو ثابتٍ محمدُ بن عبيد الله»؛ قلت: وصفه ابن أبي حاتم (٣٦/٥) بالقاصّ؛ والقُصّاصُ يغلب عليهم الوهم والتخليط، ويندر فيهم من كان يحفظ، وأبو طلحةَ هذا مجهول الحال، فحديثه ضعيفٌ.

الحديث رقم (٤)

حديث عبد الله بنِ مَسْلَمةَ القَعْنَبِيِّ عن سَلَمَةَ بنِ وَرْدانَ قال: سمعتُ أنسَ بن مالكٍ قال: خرجَ النبيُّ ﷺ يتبرَّزُ، فلم يجد أحداً يتبعُه، فهَرَعَ عمرُ فاتَّبَعَهُ بمِطْهَرةٍ. . .

أخرجه البزار (كشف الأستار ح٣١٥٩) عن محمد بن مَعْمَرٍ القيسي، عن جعفر بن عون، عن سلمةَ بن وردانَ، بنحوه. ورواه ابن عدي في «الكامل» (١١٨١/٣) من طريق أبي ضمرةَ أنس بن عياض عن سلمة؛ وبالإسناد نفسه أُخرج الحديثُ الذي يليه عند المصنف (ح٥). وقد روىٰ أبو نعيمٍ الفضلُ بن دُكَين الحديثين جميعاً عن سلمةَ فجمعهما في حديثٍ

واحد (الأدب المفرد للبخاري ح٦٤٢، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصفهاني ح٩٧١).

قال الألباني: «إسناده ضعيف، لكن المرفوعَ من الحديث صحيح، له شواهد كثيرة».

قلت: سلمة بن وردان ضعيفٌ ليس بشيء؛ وأحاديثُهُ عن أنسٍ مناكيرُ تفرد بها ولم يتابَعْ عليها إلا في حديثٍ واحد (الجرح والتعديل ٤/ ١٧٥)؛ فمثلُهُ لا يُحتَجُّ به أصلاً ولا متابعةً[1]، فقصة الإداوة ـ بتفاصيلها ـ إذن باطلة.

وهذا الإسنادُ لا يُفرَح به؛ وإنما العمدة في تصحيح الحديث ـ إن صَحَّ ـ علىٰ الروايات الأخرىٰ؛ ولم يحدِّد الألباني ماهيةَ الشواهد التي اعتمدها، بل أرسل كلامَهُ إرسالاً ـ كالعادة ـ مكتفياً بإحالةِ القارىء علىٰ تقليده!

---

(١) للإمام الدارقطني اصطلاحٌ هامٌّ في المسألة، إذ كثيراً ما يقول: **فلان ضعيفٌ يُعتبر به؛ وفلان ضعيفٌ لا يُعتبر به**. وسلمةُ بن وردانَ من الصنف الثاني. فأما الضعيف الذي يُعتبر به فهو من طلب العلم فأمعن وكان من أهل الحديث غير أنه طرأ علىٰ حفظه أو كتبه طارىءٌ فكثر في حديثه الوهم والغلط، مثل عبد الله بن محمد بن عقيل وشريك القاضي؛ فمثل هؤلاء يعتد بهم في الترجيح إذا اختلف الثقات في حديث ما. ومن ذلك أنّ ابنَ نُميرٍ سأل تلميذَهُ أبا زرعةَ الرازي: عاصمُ بنُ عُبَيدِ الله (بنِ عاصمِ بنِ عمرَ بن الخطاب) أَحَبُّ إليك أم ابنُ عَقِيلٍ؟ فقال: ابنُ عَقِيلٍ يُختلف عليه في الأسانيد، وعاصمٌ منكرُ الحديث في الأصل. (الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٨). فبيّن أبو زرعةَ الفرقَ بين ضعيفٍ ضعفه طارىءٌ، وبين ضعيفٍ أحاديثُهُ مناكيرُ لا أصلَ لها وإنما يأتي بها من عنده؛ وسلمةُ من هذا النوع؛ بل هو شرٌّ من عاصم.

الحديث رقم (٦)

حديث عاصم بن علي بن عاصم الواسطيِّ عن شُعبةَ عن عاصم بن عُبَيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعةَ عن أبيه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «ما من عبدٍ يصلي عليَّ إلاَّ صَلَّت عليه الملائكةُ ما صلَّىٰ عَلَيَّ..».

رواه ابن المبارك عن شعبةَ (الزهد ح١٠٢٦، والمسند ح٤٩). وأخرجه أحمد (٣/ ٤٤٤، ٤٤٥) عن غندرٍ وحجاجٍ بن محمد ووكيع وشُعَيْبِ بن حربٍ جميعِهِم عن شعبة. ورواه ابنُ ماجَهْ (ح٩٠٧) عن أبي بِشر بكر بن خلف عن خالد بن الحارث عن شعبة. وأخرجه أبو نُعَيْم في «الحلية» (١/ ١٨٠) من طريق أبي داودَ الطَّيالسي عن شعبة، وهو في «مسنده» (ص١٥٦).

وقال الألباني: «إسناده ضعيف ولكنَّ الحديثَ حسن، لأن لعاصمٍ متابعاً في «الحلية» ١/ ١٨٠».

قلت: أخرجه أبو نُعيمٍ عن الطبرانيِّ، عن الدَّبَرِيِّ، عن عبد الرزاق بن همام، عن عبد الله بن عمرَ (العمري المكبَّر)، عن عبد الله بن عامر بن ربيعةَ، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلىٰ عليَّ صلاةً صلىٰ اللهُ عليه عشراً، فأكثروا أو أقلوا». وهكذا وقع الحديث في مصنف عبد الرزاق (ح٣١١٥)؛ وعندي أنه سقط من إسناده عاصم بن عبيد الله، ولا بُد؛ فإنَّ عبدَ الله بن عامر بن ربيعةَ من صغار الصحابة، توفي سنة ٨٥، فأنىٰ يدركُهُ عبد الله بن عمر العمري وهو من أتباع التابعين؟ فأقدمُ شيوخ العمريِّ وفاةً هو نافعٌ مولىٰ ابن عمر، توفي سنة ١١٧؛ وعبدُ الله بن عمر يروي عن عاصم بن عبيد الله كما في ترجمة عاصم من «تهذيب الكمال»

(١٣/ ٥٠١)، فثبتَ إذن أنه يروي هذا الحديثَ عن عاصم، فتقويةُ الشيءِ بنفسه باطلةٌ، والدَّبَريُّ - راوي «المصنَّف» - كثيرُ الخطأ فيه.

ولو فرضنا أن العمريَّ لا يروي الحديثَ عن عاصم بن عبيد الله، فحينئذ يكون حديثُهُ منقطعاً لا حجةَ فيه، لا سِيَّما وهو في نفسه ضعيفُ الحديث.

الحديث رقم (٧)

حديثُ يحيىٰ الحِمّانيِّ عن عبدِ العزيزِ الدَّراوَرْدِيِّ عن عمرو بن أبي عمرو مولىٰ المُطَّلبِ بنِ حنطبٍ عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ عن أبيه عن جَدِّه، قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو ساجدٌ، فأطالَ السجودَ..

أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٠) من طريق إسماعيلَ بن أبي أُويسٍ عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادةَ عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ عن جدِّه به؛ وأشار لهذه الرواية الإمامُ البخاري في «التاريخ» (٦/ ٥٥). وقد رواه أحمد (١/ ١٩١) عن أبي سعيدٍ مولىٰ بني هاشم عن سليمانَ بن بلالٍ عن عمرٍو عن عبد الواحد، بإسقاط عاصم بن عمرَ بن قتادة؛ وأخرجه أحمد من طريق ليث بن سعد عن يزيدَ بن الهاد عن عمرو بن أبي عمرو عن أبي الحُوَيرِث عن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الرحمٰن بن عوف مطوَّلاً؛ فقد اضطربَ فيه عمرو بن أبي عمرو، وهو سيءُ الحفظِ له مناكير؛ وفي كلتا الروايتين ضعفٌ؛ ففي الأولىٰ: عبدُ الواحد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، مجهولٌ لا يُعرفُ إلا في هذِهِ الرواية، ولا يعرفُ له سماعٌ من جده، وقد رجَّحَ أبو حاتمٍ الرازيُّ أن الحديثَ عنه عن جده، ليس عن أبيه عن جده (الجرح والتعديل ٣١٦/٧). وفي الرواية الثانية: أبو الحُوَيرث عبد

الرحمٰن بن معاوية، قال مالكٌ فيه: ليس بثقة. فمهما تكن الروايةُ الثابتةُ عن عمرو فإنها واهية.

أما الشاهد الذي أشار إليه الألباني ـ ح١٠ ـ فهو واهٍ جداً، وسنتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

الحديث رقم (٨)

حديث أبي ثابت محمد بن عُبيدِ الله المدني عن عبد العزيز بن أبي حازمٍ عن العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوبَ عن أبيه عن أبي هريرةَ أن رسولَ الله ﷺ قال: «من صلىٰ عليَّ واحدةً صلىٰ الله عليه عشراً».

قال الألباني: «حديثٌ صحيحٌ، رجاله رجالُ الصحيح..».

قلت: هذا ذهولٌ منه، فالحديث في «صحيح مسلم» (٢/١٧)، أخرجه عن يحيىٰ بن أيوب المَقابري وقتيبةَ بن سعيد وعلي بن حُجْرٍ، ثلاثتُهم عن إسماعيلَ بن جعفر بن أبي كثير عن العلاء به؛ وأخرجه النسائي (٣/٥٠) عن علي بن حُجْرٍ به.

الحديث رقم (١٠)

حديثُ علي بن المديني، قال: حدثنا زيدُ بن الحُباب، قال: حدثني موسىٰ بن عبيدة الرَّبَذي قال أخبرني قيس بن عبد الرحمٰن بن أبي صَعْصَعة عن سعد بن إبراهيمَ عن أبيه عن جدِّه قال: كان لا يفارقُ فيءَ النبي ﷺ باللّيلِ والنَّهار خمسةُ نفرٍ من أصحابه...

قال الألباني: «صحيحٌ لطرقه وشواهده..».

قلت: الألباني يصحح الحديثَ بأدنىٰ شاهد، والمتنُ الذي أورده المصنف منكرٌ لا يصح؛ وموسىٰ بنُ عبيدةَ الرَّبَذي ضعيفٌ جداً، وأكثر حديثه إفراداتٌ ومناكير؛ وقيس بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعةَ لا يُعرف إلا في هذه الرواية، لذا قال الإمام البخاري: «لم يصحَّ حديثه». (الميزان ٣/ ٣٩٧)، ولم أجد لقيسٍ هذا ترجمةً في «التاريخ الكبير»؛ فكأنَّ الإمامَ البخاريَّ لا يُثبتُ وجودَه أصلاً، إذ موسىٰ بن عبيدةَ ليس بمَقْنع؛ وهذا معنىٰ قوله: «لم يصحَّ حديثه»، فلم يضعفْهُ هو، لأن المشكوكَ في وجوده لا يجري عليه الجرحُ أو التعديل؛ وإنما البلية في من روىٰ عنه. وأظن أن الذهبيَّ نقل ترجمته من «الضعفاء الكبير» للبخاري.

والمعروفُ في آل أبي صعصعة: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعةَ، كان يتيماً في حِجْر أبي سعيدِ الخدري، فروىٰ عنه أحاديثَ جياداً؛ وابناه عبدالرحمٰن بن عبد الله ومحمد بن عبد الله، ثقتان روىٰ عنهما مالك؛ فإن كان أمرُ قيسٍ صحيحاً، فهو قيسُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمٰن بن أبي صعصعةَ؛ واللهُ سبحانهُ أعلىٰ وأعلم.

الحديث رقم (١١)

حديثُ مُسَدَّدِ بن مُسَرهَدٍ، قال: حدثنا بشر بن المُفَضَّلِ، قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن إسحاقَ العامريُّ المدنيُّ[١] عن العلاء بن عبدِ الرحمٰنِ عن أبيه عن أبي هريرةَ عن رسول الله ﷺ، قال: «من صلىٰ عليَّ مرةً واحدةً كتب اللهُ له عشرَ حسنات».

(١) لقبُهُ عبّاد؛ قَدَريٌّ هرب إلىٰ البصرةِ فحدّثَ بها؛ قُتِل شاباً بقُدَيْدٍ سنة ١٣٠.

أخرجه أحمد (٢/٢٦٢) عن رِبْعِيٍّ بنِ إبراهيمَ (ابنِ عُلَيّة) عن عبد الرحمٰن بن إسحاقَ به.

وقال الألباني: «إسنادُهُ صحيح، رجالُهُ رجال الصحيح، وقد مضىٰ من طريقين آخرين عن العلاء، رقم (٨، ٩)».

قلت: أخطأ فيه من ثلاثةِ وجوهٍ، هي:

أولاً: أن إسنادَهُ وَسَطٌ ليس بذاك؛ فإنَّ عبّاداً صدوقٌ له أوهام، قال البخاري: «ربما وهم» (التاريخ الكبير ٥/٢٥٨)، وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريبٌ من محمد بن إسحاقَ: وهو حسن الحديث، وليس بثَبْتٍ ولا قوي» (الجرح والتعديل ٥/٢١٣).

ثانياً: أنه ليس من رجال الصحيحين المعتمدين، وإنما علّقَ له البخاريُّ حديثاً واستشهد به مسلمٌ في حديث آخر؛ قال الحاكم: «لا يحتجان به ولا واحدٌ منهما، وإنما أخرجا له في الشواهد». (تهذيب التهذيب ٦/١٣٩).

ثالثاً: أنَّ لفظَهُ محرَّفٌ عن المتن الصحيح المذكور في الحديث (٨، ٩) عند المصنف، والذي أخرجه مسلم؛ ففي الصحيح: «من صلىٰ عليَّ واحدةً صلىٰ اللهُ عليه عشراً»، وفي رواية عبّاد: «من صَلَّى عليَّ مرةً واحدةً كَتَبَ الله له عشر حسنات»؛ وبين اللفظين اختلافٌ ظاهرٌ لم يَتَنبَّهْ له الألباني؛ وقلَّما يفعل، فإنَّ كتابةَ عشرِ حسناتٍ لمن يصلي علىٰ النبي ﷺ أمرٌ معروفٌ في الدين بالبداهة، لأن الحسنةَ بعشرِ أمثالها، فأما الشيءُ الجديدُ الذي أفادنا به الحديثُ الصحيحُ فهو أن اللهَ عزَّ شأنه يصلي علىٰ العبد إذا صلَّىٰ علىٰ النبي ﷺ؛ وهذا تكريمٌ لا حدَّ له، والحمد لله ربِّ العالمين.

الحديث رقم (١٢)

حديثُ عبد الرحمٰن بن واقد العطّار، قال: حدثنا هُشَيم، قال: حدثنا العوّامُ بنُ حَوشبٍ: حدثني رجلٌ من بني أسد عن عبد الرحمٰن بن عمرو...

قال الألباني: «إسنادُهُ ضعيفٌ موقوف، لكن له شاهدٌ مرفوعٌ عن أنس أخرجه النسائي وغيرُه بسند صحيح».

قلت: عبد الرحمٰن بن عمرو لم أجده؛ ولعله عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور، تحرف اسمه في الأصل، فإن لم يكن هو فهو تابعيٌّ أو دون ذلك؛ وحديثه أورده ابنُ القَيِّمِ في المراسيل (جلاء الأفهام ص٦٥).

وقال الألباني: «له شاهدٌ مرفوعٌ عن أنسٍ أخرجه النسائي بسند صحيح..».

قلت: أخرجه النسائي (٣/ ٥٠) من طريق محمد بن يوسُفَ الفِريابيِّ، عن يونُسَ بن أبي إسحاقَ، عن بُرَيْدِ بن أبي مَرْيَمَ، عن أنسٍ، بنحوه؛ وأخرجه في «عمل اليوم والليلة» (ح٦٢) من طريقِ يحيىٰ بنِ آدمَ عن يونُسَ به كذلك. ورواه ابنُ حِبانَ (الموارد ح٢٣٩٠) من طريق محمد بن بشرٍ العبديِّ، عن يونُسَ به؛ والحاكم (١/ ٥٥٠) من طريق عُبَيدِ الله بنِ موسىٰ العبسي، عن يونُسَ به؛ وقد أخرجه النَّسائيُّ (عمل اليوم والليلة ح٦٣) من طريق مَخْلَدِ بنِ يزيدَ، عن يونُسَ، عن بُرَيدِ بن أبي مَرْيَمَ، عن الحسن البصريِّ، عن أنس. ويونُسُ صدوقٌ، وفي حديثِهِ وهمٌ واضطراب، فمثله يُحَسَّنُ حديثُهُ ولا يقالُ له: صحيح. وقد أخرجه ابن السُّنِّيّ (ح٣٨٠) من

طريق إبراهيمَ بن طهمانَ، عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ عن أنس؛ وأبو إسحاقَ لم يسمع من أنس وإن كانَ قد سمع ممن هم أقدمُ وفاةً منه؛ وقد روىٰ بضعةَ أحاديثَ عن بُرَيْدِ بنِ أبي مَرْيَمَ عن أنس؛ فلعله سقط اسمه من الإسناد، أو أرسله أبو إسحاق. فالحديث ـ في الجملة ـ حسنٌ، إن شاءَ اللهُ تعالىٰ.

الحديث رقم (١٤)

حديثُ سعيد بن سَلاّمٍ العطّار، قال: حدثنا سفيان (الثوري)، عن عبد الله بن محمد بن عَقيل، عن الطُّفيل بن أُبيٍّ بن كعب، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يخرج في ثلث الليل فيقول: جاءت الراجفة، تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه... وقال أُبيّ: يا رسولَ الله، إني أصلِّي من الليل، فأجعلُ لك ثُلثَ صلاتي؟...

أخرجه الترمذي (٤/ ٦٣٦، الزهد: ٨٨) عن هَنّادِ بن السَّرِيِّ، عن قَبيصةَ بنِ عقبةَ، عن الثوريِّ به. وأخرجه عبدُ بنُ حُمَيدٍ (ح١٧٠) عن قَبيصة؛ وأحمد (٥/ ١٣٦) عن وكيعٍ عن سفيانَ به ـ فَرَّقَهُ حديثين. وقال الألباني: «حديثٌ جيد..».

قلت: إسنادُهُ لين، فإنَّ ابنَ عَقيلٍ ليسَ بالقَوي، ففي حفظِهِ ضعفٌ وفي رواياتِهِ اضطراب، فمثله لا يكاد يُحتَجُّ به إذا انفرد، وفي لفظ الحديث غرابةٌ شديدة.

الحديث رقم (١٥)

حديث عبد الله بن مَسْلَمةَ القَعْنَبيّ، قال: حدثنا سلمة بن وردان، قال سمعت أنس بن مالك يقول: ارتقىٰ النبي ﷺ علىٰ المنبر درجةً فقال:

آمين، ثم ارتقىٰ الثانية فقال: آمين، ثم ارتقىٰ الثالثة فقال: آمين، ثم استوىٰ فجلس..».

أخرجه البزار عن محمدِ بن مَعْمَرٍ القَيْسِيِّ، عن جعفر بن عونٍ به، وقال: «وسلمةُ صالحٌ، وله أحاديثُ يُستوحَشُ منها، ولا نعلم روىٰ أحاديثَ بهذِهِ الألفاظِ غيرُه». (كشف الأستار ح٣١٦٨).

قلت: زعم الألباني أنه صحيحٌ بشواهده، وهذا سوءُ فهمٍ لمسألة الشواهد والمتابعات، إذ ورودُ الحديثِ عن أبي هريرةَ لا يعني صحتَهُ عن أنس؛ وحديثُ سلمةَ ـ جميعُهُ ـ ليسَ بصحيحٍ كما أسلفنا. وكثيراً ما كانَ الضعفاءُ والكذابون يقلبون الحديثَ المشهورَ عن صحابيٍّ علىٰ صحابيٍّ آخرَ؛ كحديث «إنما الأعمالُ بالنِّيات..»، رُويَ عن عددٍ من الصحابة، ولا يَصِحُّ إلا عن عمر.

وكذلك الحديثُ أن رسولَ الله ﷺ دخلَ مكةَ وعلىٰ رأسه المِغْفَر، فقد روي من عشرات الطرق، ولا يصح منها غيرُ روايةِ مالكٍ عن الزهري عن أنس؛ أخرجاها في «الصحيحين».

وكذلك حديث: «اللهم بارك لأمَّتِي في بكورِها»، فهو معروفٌ من رواية صخر بن العَيلةِ الغامِدي، وقد قلبه الضعفاءُ علىٰ سبعةٍ من الصحابة!!

ومسألةُ الشواهِدِ وتأثيرُها في صحةِ الحديث (أو ضعفِهِ أحياناً) تحتاج أن تُبسَطَ في بحثٍ مستقل، وهي مما يغلط فيه الألبانيُّ ويغالطُ الناسَ به قديماً وحديثاً؛ وبالله الاستعانة.

الحديث رقم (١٨)

حديثُ أبي ثابت عن عبد العزيز بن أبي حازم عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ رقي المنبرَ فقال: آمين، آمين، آمين، فقيل له: يا رسول الله، ما كنت تصنع هذا؟ فقال: قال لي جبريل: «رغم أنفُ عبدٍ دخل عليه رمضانُ فلم يُغْفَر له..».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ح٦٤٦) عن أبي ثابتٍ، محمد ابن عبيد الله المدني ـ شيخِ المصنِّفِ ـ به؛ ورواه ابنُ خُزيمةَ (ح١٨٨٨) عن الربيعِ بن سليمانَ، عن ابن وهبٍ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن كَثير بن زيد به؛ وأخرجه البزار (كشف الأستار ح٣١٦٩) من طريقِ يحيىٰ بنِ حسانَ، عن سليمانَ بن بلالٍ بنحوه.

وقال الألباني: «إسنادُهُ حسن».

قلت: كثيرٌ إلىٰ الضعف أقرب، وهو ممن يُكتب حديثه ولا يُحتج به، فقد ضعّفه النسائي (الضعفاء والمتروكين رقم ٥٠٥)؛ وقال أبو حاتم الرازي: صالحٌ ليس بالقوي، يُكتب حديثه؛ وقال أبو زرعةَ الرازي: صدوقٌ فيه لين (الجرح والتعديل ٧/ ١٥١). وقال علي بن المَدِيني: صالحٌ وليس بقوي؛ وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك السَّاقط، وإلىٰ الضعف ما هو؛ واختَلَف فيه قول يحيىٰ بن معين، فقال فيه مرةً: ليسَ بشيء، ومرةً: ليس بذاك القوي، ومرةً: صالحٌ، ومرةً: ليسَ به بأس، ومرةً: ثقةٌ. وقال أبو جعفر الطَّبَري: لا يُحتَجُّ بنقله؛ ولَيَّنَ القولَ فيه أحمدُ وابنُ عدي.

فخلاصةُ أمره أنه ليس متروكاً، لكنه يُكتب حديثُهُ للمعرفة، فإذا انفرد بشيءٍ لم تُقبل روايته. والحديث أخرجه ابن حبان (الموارد ح٢٣٨٧) من

طريق محمد بن عمرو بن علقمةَ عن أبي سَلَمةَ بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أبي هريرةَ بلفظٍ مغاير، فهذا قد يَشُذُّ من حديث كثير، غير أنَّ محمدَ بن عمرٍو سيءُ الحفظ، وصفه أحمد بالمضطرب الحديث، وقد أكثرَ عن أبي سلمة.

الحديث رقم (١٩)

حديثُ محمد بن إسحاق الصَّغاني عن سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن هلال: حدثني سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن أبيه، عن كعب بن عجرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «احضُروا المنبر»، فحضرنا، فلمَّا ارتقىٰ الدرجةَ قال: آمين، ثم ارتقىٰ الدرجةَ الثانية فقال: آمين، ثم ارتقى الدرجة الثالثة فقال: آمين. .

أخرجه الحاكم (٤/١٥٣، ح٧٢٥٦) من طريق السريِّ بن خزيمةَ الأبِيوَرْدِيِّ عن سعيدِ بن أبي مريمَ به.

وقال الألباني: «حديثٌ صحيحٌ بشواهده المتقدمة. .».

قلت: بل هو منكرُ المتن ضعيفُ إلسند. فأما نكارةُ متنه فقوله: «احضروا المنبر، فحضرنا»، وقوله: «فلما فرغ نزل عن المنبر»؛ فإنَّ هذه التفاصيلَ القليلةَ القيمةِ لا تكون في الأحاديث الصحيحة، وإنما نجدها في أحاديث القصاص، فإن في حديثهم صنعةً.

وأما ضعف إسناده: فإنَّ إسحاقَ بن كعب بن عُجْرَةَ لم يروِ عنه غيرُ ابنه سعد؛ ثم إنَّ روايتَهُ عنه منقطعة، فإنَّ إسحاقَ قُتل يومَ الحَرّةِ سنة ٦٣، وتوفي سعدٌ ابنُه بعد سنة ١٤٠ (طبقات ابن سعد، القسم المتمم لأهل

المدينة ص٣٦٢). فلا يُعقَلُ أن يسمعَ ابنٌ من أبيه ثم يعيشَ بعدَه ثمانين سنة! والأشبه أن سعداً كان طفلاً صغيراً لما استشهد أبوه.

والحديثُ حسنٌ ـ إن شاء الله ـ من طريق أبي هريرة (روي عنه من غير وجه)، فأما الرواية عن كعب بن عُجْرَةَ فلا تصح.

الحديث رقم (٢٠)

حديثُ جعفر بن إبراهيم الجعفري عمن أخبره من أهل بلده عن علي بن الحسين بن علي أن رجلاً كان يأتي كلَّ غداةٍ فيزور قبر النبي ﷺ. فقال له علي بن حسين: أخبرني أبي عن جدي أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا قبري عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليَّ وسلموا حيثما كنتم، فسيبلغني سلامكم وصلاتكم».

رواه البخاري في «تاريخه» (١٨٦/٢) وأبو يعلىٰ في «المسند» (ح٤٦٩) عن أبي بكر بن أبي شيبةَ، عن زيد بن الحُباب، عن جعفر بن إبراهيمَ الجعفري، عن علي بن عمر بن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن حسين بنحوه؛ وفي إسنادِهِ جهالة. والظاهرُ أن أصلَ القصة مأخوذٌ عن قصة سهيل بن أبي صالح مع حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (انظر ح٣٠)، حرَّفها بعض الرواة الذين سمعوا الحديث فلم يضبطوه.

الحديث رقم (٢١)

حديثُ مُسَدَّد عن يحيىٰ القَطّان عن سفيان الثوري، قال: حدثني عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «إنَّ لله في الأرض ملائكةً سيّاحين يُبَلِّغوني من أمتي السلام».

قال الألباني: «إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح».

قلت: أخرجه ابن المبارك (الزهد ح١٠٢٨، والمسند ح٥١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ح٣١١٦) عن الثوري، ورواه أحمد (١/ ٣٨٧، ٤٥٢) عن عبد الله بن نميرٍ ومعاذ بن معاذ عن الثوري به، وأخرجه ابن حِبانَ (موارد الظمآن ح٢٣٩٣) من حديث وكيع عن سفيان؛ ورواه النسائي في «الصغرىٰ» و«الكبرىٰ» من ٦ طرق عن سفيان (تحفة الأشراف ح٩٢٠٤). وأخرجه هو والحاكم (٢/ ٤٢١، ح٣٥٧٦) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (ص٧٦٦) من طريق أبي إسحاقَ الفزاري عن الأعمش عن عبد الله بن السائب به؛ وهو غريبٌ عن الأعمش.

قلت: هذا حديث غريبٌ تفرد به عبد الله بن السائب ـ وهو ثقة ـ وقد أخرجه الحافظ الذهبي في «معجَمه» (ص٩٧) من طريق المصنف وأعلَّه بأنَّ زاذانَ لم يدرك ابنَ مسعود؛ وما أدري كيف وقع الحافظ الجليل في هذا الوهم، فإنَّ زاذانَ معروفٌ بصحبة عبد الله بن مسعود (الكنىٰ والأسماء للدولابي ٢/ ٤٢)، وقد تاب علىٰ يديه فيما قيل (الكامل ٣/ ١٠٩١)؛ غيرَ أنه لم يكن بذاك، فقد ترك الروايةَ عنه الحَكَمُ بن عُتَيبة وسلمة بن كُهَيل، وهما عالمان جليلان عارفان بأصحاب عبد الله؛ وانتقده الحَكَمُ لإكثاره من الرواية، ولأنه كان كثيرَ الكلام (فيُخشىٰ عليه من الوهم والرواية دون تثبت)، ومع أنه وثقه جماعة، فقد قال ابن حبان: يخطِىءُ كثيراً (الثقات ٤/ ٢٦٧)، وقال أبو أحمدَ الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وليس له في «صحيح مسلم» غيرُ حديثين عن ابن عمر، فدعوىٰ أن إسناده علىٰ شرط الصحيح (أيُّ صحيح؟!) باطلةٌ.

الحديث رقم (٢٢)

حديثُ حسين بن علي الجعفي عن عبد الرحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس أن رسولَ الله ﷺ قال: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة...».

قال الألباني: «إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح، وقد أُعِلَّ بما لا يقدح».

قلت: بل للحديث ثلاثُ عللٍ قادحة، وقد تكلمتُ عليه في رسالةٍ منفردة؛ وفيها ـ إن شاء الله ـ فوائدُ قيمة.

الحديث رقم (٢٣)

حديثُ جرير بن حازم عن الحسن مرسلاً: «لا تأكل الأرضُ جسدَ من كَلَّمَهُ روحُ القدس».

قال الألباني: «صحيحٌ بما قبله..».

قلت: ما قبله لا يصح، وقد حققت في الرسالة المذكورة أن حسيناً الجعفيَّ سمع الحديث من عبد الرحمٰن بن يزيدَ بن تميم ـ وهو ذاهبُ الحديث ـ فغلط فيه فسماه ابنَ جابر؛ وأقول: لعلَّ ابنَ تميمٍ بلغه مرسلُ الحسن فاختلق منه حديثاً آخر، والضعفاء كثيراً ما يفعلون ذلك؛ والله أعلم.

الحديث رقم (٢٨)

حديثُ مبارك بن فَضالة عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا عليَّ الصلاة يوم الجمعة، فإنها تُعرَضُ عليّ».

قال الألباني: «حديثٌ صحيحٌ بشاهده المتقدم (٢٢)».

قلت: هذا مرسلٌ آخرُ للحسن من مراسيله المتكاثرة. وحاله كحال حديثه المرسل المتقدم برقم ٢٣: كلاهما غيرُ صحيح، والحسنُ كان يسمع من كل الناس ويصدِّق كل مَن حدثه فيرسل الحديث، وأكثر مراسيله إنما أخذها عن أصحابه وتلامذته!

أما تقوية هذه الرواية بحديث عبد الرحمٰن بن يزيد عن أبي الأشعث عن أوس بن أبي أوس (ح٢٢) فلا تصح؛ بل لعل عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم بلغه الحديثان المرسَلان عن الحسن فصاغ منهما حديثاً واحداً، والله أعلم.

الحديث رقم (٢٩)

حديثُ سَلْمِ بن سليمان الضبي عن أبي حُرّةَ (واصلِ بن عبد الرحمٰن) عن الحسن مرسلاً: «أكثروا عليَّ الصلاةَ يومَ الجمعة، فإنها تُعرض عليّ».

قلت: سلم بن سليمان (شيخ المصنف) ضعيفٌ، ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٦٦) وقال: «في حديثه وهمٌ، لا يُقيم الحديث». وقد زاد في متن الحديث: «فإنها تُعرَضُ عليّ»، وقد روىٰ الحديثَ جريرُ بن حازم (ح٤٠) ومبارك بن فَضالة (ح٢٨) جميعاً عن الحسن دونَ هذه الزيادة، فظهر بذلك بطلانُها، مع أن الحديثَ من أصله ضعيفٌ.

الأحاديث (٣١ إلىٰ ٣٦)

حديثُ إسماعيلَ بن أبي أويس عن أخيه أبي بكر عبد الحميد، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو مولىٰ المطلب، عن علي بن

حسين عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ البخيل لَمن ذكرتُ عنده فلم يُصَلِّ عليّ»؛ وبعده: حديثُ يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عُمارة بن غَزِيّة، عن عبد الله بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده به مرفوعاً؛ ثم حديثُ عبد الله بن وهب: أخبرني عمرو ابن الحارث عن عمارة بن غَزِية أن عبدالله بن علي بن حسين حدثه أنه سمع أباه.. به مرسلاً؛ وبعده: حديثُ عبدالعزيز الدراوردي عن عُمارة بن غَزِية عن عبد الله بن حسين قال: قال علي بن أبي طالب به مرفوعاً؛ وبعدَه حديثُ إسماعيلَ بن جعفر بن أبي كثير وعبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي كلاهما عن عُمارة بن غَزِية عن عبد الله بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده به..

للحديث رواياتٌ في «التاريخ الكبير» (١٤٨/٥)، والترمذي (٥٥١/٥)، و«عمل اليوم والليلة» للنسائي (ح٥٥-٥٧)، و«فضائل القرآن» له (ح١٢٥)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٣٧/٣)، و«عمل اليوم والليلة» لابن السُّنّي (ح٣٨٢)، وصحيح ابن حبانَ (موارد الظمآن ح٢٣٨٨)، و«المستدرك» (٥٤٩/١، ح٢٠١٥)؛ وفي تخريج الألباني مما ينبغي التنبيه عليه:

أولاً: ذكر المصنف أنّ يحيىٰ الحِمّانيَّ وأبا بكر بن أبي أويس اختلفا في إسنادِ الحديث عن سليمانَ بن بلال، فرواه ابنُ أبي أويسٍ عنه عن عمرو بن أبي عمرو مولىٰ المطلب، ورواه الحِمّاني عنه عن عُمارةَ بن غَزِيّة، ورجَّحَ القاضي هذه الرواية فقال: وهذا حديثٌ مشتهرٌ عن عمارة بن غزية رواه عنه خمسةٌ غير سليمان؛ علَّقَ عليه الألباني قائلاً: «لا اختلافَ بين الطريقين، بل سليمانُ له فيه إسنادان..».

قلت: أخرجه النَّسائي وغيرُهُ من طريق خالد بن مَخْلدٍ وأبي عامر العَقَديِّ عن سليمانَ عن عُمارةَ بن غَزِية، كما قال الحماني؛ فبان بذلك وهمُ ابن أبي أويس علىٰ سليمانَ، وأن سليمانَ يرويه عن عُمارةَ بن غَزِيّة، كما رواه سائرُ الناسِ عنه.

ثانياً: اختُلِفَ في إسنادِ الحديث علىٰ عمارةَ بن غَزِيّة، وهو يرويه عن عبدالله بن علي بن حسين بن أبي طالب، فمنهم من رواه عنه عن عبد الله عن أبيه علي بن حسينٍ مرسلاً؛ ومنهم من رواه عنه عن عبد الله عن جدِّهِ علي بن أبي طالب منقطعاً؛ ومنهم من رواه عنه عن عبد الله عن أبيه عن جده، وقد اختلف في «جده»، أهو حسينُ بن علي أم عليٌّ، رضيَ الله عنهما.

والذي أراه أن في أسانيد الحديث اضطراباً يمنع الحكمَ بصحته، مع أن عبد الله بن علي بن حسين ليس مشهوراً بالعلم، لذا قال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»، يعني حين يُتابع، وأما إن تفردَ بشيءٍ فَلَيِّنُ الحديث، وهذا الحديث مما تفرد به؛ والله أعلم.

الحديث رقم (٣٧)

حديثُ حماد بن سلمة عن معبد بن هلال العنزي، قال: حدثني رجلٌ من أهل دمشق، عن عوف بن مالك، عن أبي ذر، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إنّ أبخلَ الناس من ذُكرتُ عنده فلم يُصَلِّ عليّ».

إسناده ضعيفٌ لجهالة الرجل الشامي. وذكر ابنُ القيّم أن ابنَ أبي عاصمٍ أخرج نحوه من طريق عثمان بن أبي العاتكة (في المطبوع: العالية؛ مصحَّفاً) عن علي بن يزيد عن القاسم أبي عبد الرحمٰن عن أبي أمامةَ عن أبي ذر (جلاء الأفهام ص٥٥)؛ وقال الألباني: «أحد الطريقين يقوي الآخر».

قلت: هذا الشاهدُ أوهن من خيط العنكبوت، فإنَّ روايةَ علي بن يزيدَ (أبي عبد الملك الألْهاني) عن القاسم لا يصح منها شيء؛ وعلي بن يزيدَ منكرُ الحديث؛ وعثمان بن أبي العاتكة قاصٌّ ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ والقاسم له معضلات. ودعوىٰ الألباني أن هذا الشاهدَ يقوي الحديث من تساهله المعروف في مسألة الشواهد والاحتجاج بها.

الحديث رقم (٣٨)

حديثُ سليمان بن حرب: حدثنا جرير بن حازم قال سمعتُ الحسنَ يقول: قال رسول الله ﷺ: «بحسب امرىء في البخل أن أُذكرَ عنده فلا يُصَلي عليّ».

رواه ابنُ المبارك في «الزهد» (ح١٠٢٥) عن جرير بن حازم بنحوه. وهو مرسل؛ ومراسيلُ الحسن ضعيفة.

الحديث رقم (٣٩)

حديثُ سلمِ بن سليمانَ الضَّبِّيِّ عن أبي حُرّةَ عن الحسن رفعه: «كفىٰ به شُحّاً أن يذكرني قومٌ فلا يصلون عليَّ».

قال الألباني: «إسناده مرسلٌ ضعيف، لكن يشهد له ما سبق».

قلت: يعني بذلك حديث سليمان بن حرب عن جرير بن حازم عن الحسن مرسلاً (ح٣٨)، وقد سقنا لفظه آنفاً.

واستشهاد الألباني به في غير محله، فإن حديثَ سلمِ بنِ سليمانَ مقلوبٌ، والمحفوظ حديث جرير، وبين لفظيهما اختلافٌ واضحٌ وإن كان

المعنىٰ متقارباً. ورواية سلمٍ هذه تؤكد قولَ العقيلي فيه: «في حديثه وهم، لا يكاد يقيم الحديث»؛ يعني: لا يحسنُ أن يؤديَهُ. ثم إنَّ كلا الحديثين من مراسيل الحسن، أي أنهما حديثٌ واحد، فتقوية الحديث الضعيف بنفسه باطلة! فهل يصح الحديث المرسل إذا رواه اثنان عن الراوي الذي أرسله؟!!

الأحاديث (٤١ إلىٰ ٤٤)

حديثُ سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد بن علي بن حسين عن أبيه أبي جعفر؛ وحديثُ سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وبسام الصيرفي جميعاً عن أبي جعفر؛ وحديثُ سليمان بن حرب وعارمٍ أبي النعمان جميعاً عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر؛ وحديثُ إبراهيمَ بن الحجاج عن وُهَيب بن خالد عن جعفر بنْ محمد عن أبيه أبي جعفر الباقر أن النبيَّ ﷺ قال: «من نسي الصلاةَ عَلَيَّ خَطِىءَ أبوابَ الجنة».

قال الألباني: «يتقوىٰ الحديثُ بروايةِ ابن عباسٍ مرفوعاً به، أخرجه ابن ماجه (ح٩٠٨)، وروايةِ محمد بن الحنفية مرفوعاً، رواه ابن أبي عاصمٍ مرسلاً».

قلت: حديثُ ابن عباسٍ يرويه ابن ماجَهْ عن جُبارةَ بن المُغَلِّسِ عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباسٍ به؛ وهذا الإسنادُ باطلٌ لا يصح، وفيه علتان:

الأولىٰ: أنَّ جُبارةَ بن المُغَلِّسِ متروكٌ ذاهبُ الحديث، كذّبه عددٌ من الحفاظ، أما الذين أحسنوا القولَ فيه فذكروا أنه كان رجلاً صالحاً يوضَعُ

له الحديث فيحدِّث به ولا يدري!! وأمر جُبارةَ في الضعف أشهر من أن نُبَيِّنَهُ، فمن كانت حاله كذلك فلا يصلح شاهداً أبداً.

الثانية: وهي أشدُّ من الأولىٰ؛ فإنَّ هذه الروايةَ معلولةٌ مخالفةٌ لرواية الثقات، فقد رواه المصنِّفُ (ح٤٣) عن سليمانَ بن حربٍ وعارمٍ أبي النعمان جميعاً عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينارٍ عن أبي جعفر مرسلاً، وواحدٌ من هذين أوثق من جُبارةَ ألفَ مرة، فكيف وقد اجتمعا على الروايةِ بخلافه؟! وكذلك أخرجه المصنِّفُ (ح٤٢) من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وبسام الصيرفي عن أبي جعفر الباقر مرسلاً، فثبت بالدليل القطعي أن روايةَ جُبارةَ منكرةٌ مخالفةٌ لرواية الثقات عن عمرو بن دينار (ورواية وهيب بن خالد وسليمان بن بلال ـ وهما حافظان متقنان ـ عن جعفر الصادق عن أبيه مرسلاً كذلك)؛ فلو كان جبارةُ ثقةً لرُدَّ حديثُهُ هذا لشذوذه، فكيف وهو متروك؟!

واستشهاد الألبانيّ بهذهِ الرواية المعلولة ـ التي مرجعُها إلىٰ الحديث المرسل نفسه ـ يثبت أنه لا يفهم أصولَ الحديث، ولا معنىٰ الاستشهاد بالشواهد، ولا أسسَ تصحيح الحديث.

أما حديثُ ابن الحنفية[1] المزعوم، فذكر ابن القيم (ص٥٤) أن ابنَ أبي عاصم أخرجه في «كتاب الصلاة علىٰ النبي ﷺ» من طريق حفص بن

---

(١) هو الإمام التابعي الجليل أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب، ولد في خلافة أبي بكر، وكانت أُمُّهُ أمةً سندية من سبي بني حنيفة ـ أهداها أبو بكرٍ لعلي ـ فنُسب إليها. سمع أباه وعثمان وطبقتهما من الصحابة. روىٰ عنه ولداه عبد الله والحسن، وجماعة. توفي سنة ٨٠ في أصح الأقوال، وكان من أقوىٰ الناس وأشدِّهم.

غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً! قلت: محمدٌ هذا هو الإمام الباقر (الذي أخرج المصنفُ حديثَه)، ليس محمدَ بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية). وهذا الوهمُ الذي ارتكبه الألباني أشدُّ من الأول! تابع فيه ابنَ القيمِ دونَ تبصُّر.

تنبيه: لفظُ الحديث في رواية بسام الصيرفي (ح٤٢) محرَّفٌ؛ ورواية عمرو بن دينارٍ وجعفر الصادق عن أبي جعفر الباقر أَدَقُّ وأصحّ.

الحديث رقم (٤٦)

حديثُ سعيد بن زيد بن درهم عن ليث بن أبي سُلَيم عن كعبٍ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ: «صلوا عليَّ فإن صلاتكم عليَّ زكاةٌ لكم..».

أعله الألبانيُّ بضعف ليث بن أبي سليم، ولم يتعرض لبيان حال كعبٍ هذا، فكأنه ظَنَّهُ كعبَ الأحبار، وليس به؛ قال أبو حاتم: «هو رجلٌ وَقَعَ إلىٰ الكوفة، روىٰ عنه ليث بن أبي سليم؛ لا يُعرف؛ مجهولٌ لا أعلم روىٰ عنه غيرُ ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، وأبو عَوانةَ حديثاً واحداً». (الجرح والتعديل ٧/ ١٦١)؛ وذكره البخاري (٧/ ٢٢٤) مختصراً.

وفي الحديث علةٌ أخرى: هي الاختلاف علىٰ ليث بن أبي سُلَيمٍ في وصله وإرساله، فقد رواه عنه معتمر بن سليمان التيمي عن كعبٍ هذا مرسلاً، ووصله سعيد بن زيد وشريكٌ القاضي؛ ومعتمرٌ أثبَتُ منهما جميعاً، ثم هو أروىٰ الناسِ عن ليث؛ حتى كان سفيانُ الثوري يتعجب من كثرة حديثه عنه؛ فروايته عند التعارض أرجح.

الحديث رقم (٤٩)

حديثُ إسحاقَ بن محمد الفَرْوِيِّ، عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، عن عُمارةَ بن غَزِيّةَ عن موسىٰ بن وَرْدانَ عن أبي سعيدٍ الخُدْري مرفوعاً: «إنَّ الوسيلةَ دَرَجةٌ عندَ الله ليس فوقَها درجة، فسلوا اللهَ أن يعطيني الوسيلةَ علىٰ خَلْقه».

أخرجه أحمد (٣/ ٨٣) عن موسىٰ بن داودَ عن عبد الله بن لهيعةَ عن موسىٰ بن وردانَ بنحوه؛ وقال الألباني: «إسناده حسن».

قلت: بل موسىٰ بن وردانَ كان قاصّاً بمصرَ ضعيفَ الحديث؛ قال ابن حبان: كان ممن فَحُشَ خطؤه حتىٰ كان يروي عن المشاهير الأشياءَ المناكير. «المجروحين» (٢/ ٢٣٩)، ثم روىٰ من طريق عثمان الدارمي عن ابن معين قال: ليس بالقوي، ومن طريق ابن أبي خَيْثمةَ عن يحيىٰ: ضعيف. فأما قولُ أحمد: لا أعلمُ إلا خيراً؛ وقولُ أبي حاتم: ليس به بأس (الجرح والتعديل ٨/ ١٦٦)، فلا يكفي للاحتجاج بخبره، وإنما يجعله في مرتبة الضعف اليسير، لا سيما وقد قال أبو حاتمٍ في موضعٍ آخر: «ليس بالمتين، يُكتَبُ حديثه» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧٧)؛ فمثلُه يصلح للاعتبار ولا ينهض حديثه للاحتجاج.

وأما متنُهُ ففيه مخالفةٌ للحديثِ الصحيحِ الذي أخرجه مسلمٌ (٢/ ٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذِّنَ فقولوا مثلَ ما يقول، ثم صَلُّوا عليَّ، فإنّهُ من صلىٰ عليَّ صلاةً صلىٰ اللهُ عليه بها عشراً؛ ثم سلوا اللهَ ليَ الوسيلة، فإنها منزلةٌ في الجنة لا تنبغي إلا لعبدٍ من عبادِ الله، وأرجو أن أكونَ أنا هو؛ فمن سأل اللهَ ليَ

الوسيلةَ حَلَّت له الشفاعة». فحديثُ موسىٰ بنِ وردانَ محرَّفٌ كأكثرِ الأحاديثِ التي يرويها القُصّاص.

الحديث رقم (٥٠)

حديثُ عمرَ بن عليٍّ المُقَدَّمِيِّ عن أبي بكر الجَشْمِيِّ، عن صفوانَ بن سُلَيْمٍ عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من صلىٰ عليَّ أو سألَ ليَ الوسيلةَ حَقَّت عليه شفاعتي يومَ القيامة».

قال الألباني: «حديث صحيح..».

قلت: إسنادُهُ منقطع؛ فإنَّ صفوانَ بنَ سُلَيمٍ ولد سنةَ ٦٠ بالمدينة، ومات عبدُ الله بن عمرو بمصرَ سنة ٦٥؛ فأنّىٰ يسمعُ منه؟! وقال الإمام أبو داود: صفوانُ لم يَرَ أحداً من الصحابة إلا أبا أُمامةَ وعبدَ الله بنَ بُسْر. وسأل الحافظُ محمدُ بنُ إبراهيمَ الكِنانيُّ[1] شيخَهُ أبا حاتمٍ الرازي: هل رأىٰ صفوانُ أنساً؟ فقال: لا، ولا تصحُّ روايته عن أنس (تهذيب التهذيب ٤/٤٢٦). فمن لا تصح له رؤيةُ أنس، أيصحُّ له السماعُ من عبد الله بن عمرو؟!

والألبانيُّ كثيراً ما يصححُ المراسيلَ رُغمَ انقطاعها الظاهر، لجهله بعلم الطبقات؛ ولأنه قلما يراجعُ كتبَ الرجال، إذ عكف على تقريب التقريب

---

(١) اختلف في نسبته أبالتاء أم بالنون (تبصير المنتبه ص١٢٠٧)، ذكره أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢١٢) والذهبي في «التذكرة» (ص٧٨٥) وقال: «لم أقع له بوفاة». قلت: كان قد رحل عن بلده أصبهانَ إلىٰ خُراسانَ وما وراء النهر، فحدَّث بتلك البلاد ومات بها سنةَ بضع وثلاثمئة؛ وكان حافظاً متقناً، له عن أبي حاتم الرّازي سؤالاتٌ مفيدة؛ رحمنا اللهُ وإياه.

فلا يكاد ينشط لمراجعةِ سواه؛ وبالله الاستعانة. ويغني عن هذا الإسنادِ الحديثُ الذي خَرَّجَهُ مسلم.

الحديث رقم (٥١)

حديث عبد الله بن جعفر المَديني عن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد القارِّيِّ عن عون بن عبد الله: أنَّ النبي ﷺ قال: «إن في الجنة مجلساً لم يُعطهُ أحدٌ قبلي، وأنا أرجو أن أُعطاه؛ فسلوا الله ليَ الوسيلةَ..».

قال الألباني: «إسناده ضعيفٌ». قلت: ومرسلٌ أيضاً، فإن عَوناً هو ابنُ عبدالله بن عتبة بن مسعود، تابعيٌّ كوفيٌّ مشهور، من الطبقة الرابعة من التابعين، توفي سنةَ بضعَ عشرةَ ومئة.

الحديث رقم (٥٣)

حديثُ زيد بن الحُباب عن ابن لهيعةَ عن بكر بن سوادةَ المُعافري عن زياد بن نُعَيْمٍ الحضرمي عن ابن شُرَيح قال حدثني رُوَيفعٌ الأنصاري أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَن قال: اللهم صلِّ على محمّد، وأنزله المقعَدَ المقرَّبَ منكَ يومَ القيامة، وجبت له الشفاعة».

قلت: ابنُ شُرَيحٍ اسمه وَفاء بن شريح الصدفي، ليس بالمشهور، والحديث أخرجه أحمد (١٠٨/٤) عن الحسن بن موسىٰ الأشيب عن ابن لهيعة، وأخرجه البزار من طريق عمرو بن خالد الحراني، وعبد الغفار بن داود، ويحيىٰ بن بكير، عن ابن لهيعة به (كشف الأستار ح٣١٥٧)، وأخرجه الطبراني (١٣/٥) عن عبد الملك بن يحيىٰ بن بكيـر عن أبيه عنه.

وقد أشار الإمام البخاري لضعف الحديث فقال: ويُروىٰ عن زياد بن نعيم عن وفاء بن شريح عن رويفع (التاريخ الكبير ٨/ ١٩١).

الحديث رقم (٥٤)

حديثُ سفيان الثوري عن صالحٍ مولىٰ التوأمة عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «ما جلس قومٌ مجلساً لم يذكروا اللهَ ولم يصلوا علىٰ نبيِّهم ﷺ إلا كان مجلسهم عليهم ترةً يوم القيامة، إن شاء عفا عنهم، وإن شاء آخذهم».

قال الألباني: «حديثُ صحيح، رجاله كلهم ثقات غير صالح مولىٰ التوأمة فإنه ضعيفٌ لاختلاطه، لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه أبو صالح السمان (ذكوان) وسعيد بن أبي سعيد المقبري وأبو إسحاق مولىٰ الحارث، كلهم عن أبي هريرة بألفاظٍ متقاربة».

قلت: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ح٩٦٢) عن سفيان، والترمذي (٥/ ٤٦١ الدعوات: ٨) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي عن الثوري به، وقال: حسن؛ وأخرجه ابن السُّنّي (ح٤٤٩) والحاكم (١/ ٤٩٦، ح١٨٢٦) من طريق بشر بن المفضل عن عُمارةَ بن غَزِيّةَ عن صالح مولىٰ التوأمة به. وصالحٌ كان اختلط اختلاطاً فاحشاً، غيرَ أن عُمارةَ بنَ غَزيّةَ قديم، فلعله سمع منه قبلَ الاختلاط، والله أعلم. وله شاهدٌ يرويه محمد بن عجلانَ وعبد الرحمٰن بنُ إسحاقَ (عبّادٌ) عن سعيد المقبري عن أبي هريرةَ مرفوعاً بلفظ مغاير (عمل اليوم والليلة للنسائي ح٤٠٣، ٤٠٤؛ وسنن أبي داود ح٤٨٥٦ وابن السُّنّي ح٧٤٧ والمستدرك ١/ ٤٩٢). وهاتان الروايتان معلولتان، فقد روىٰ الإمام محمد بن عبد الرحمٰن ابن أبي ذئب الحديثَ عن سعيدٍ المَقْبُري عن أبي إسحاقَ مولىٰ عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة

(الزهد ح٩٦١، مسند أحمد ٢/ ٤٣٢، عمل اليوم والليلة للنسائي ح٤٠٥-٤٠٧، المستدرك ١/ ٥٥٠)[١]، وابن أبي ذئبٍ أثبتُ منهما جداً، وأبو إسحاقَ هذا مجهولٌ لا يُعرف إلا في هذه الرواية، فحديثه ضعيف. ورواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ مقارب (سنن أبي داود ح٥٨٥٥ وعمل اليوم والليلة للنسائي ح٤٠٨ والمستدرك ١/ ٤٩١، ح١٨٠٨)، ورجاله ثقات، غيرَ أن الأعمشَ خالف سهيلاً فرواه عن أبي صالحٍ عن أبي سعيد موقوفاً (انظر الحديث التالي عند المصنِّف)، والأعمشُ أثبتُ بكثيرٍ من سُهيل[٢]، فحديثُهُ أصح. وفي لفظ الحديث وأسانيده عن أبي هريرةَ اضطرابٌ كثير، والراجحُ عندي وقفُه؛ والله أعلم.

---

(١) وقع في بعض الروايات: إسحاقُ مولىٰ عبد الله بن الحارث، وفي المستدرك: إسحاقُ بن عبد الله بن الحارث، وكلاهما خطأ.

(٢) قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمرَ (الواقديُّ) عن ابن أبي ذئبٍ وغيره من أصحابه قالوا: وَجِدَ سهيلٌ علىٰ أخيه عبّادٍ وجداً شديداً، حتى حدث نفسه (الطبقات/ القسم المتمم لطبقات المدنيين ص٣٤٥)، وقال علي بن المديني: الأعمشُ أثبت في أبي صالح من غيره (العلل ص٨٧). وسأل عثمانُ الدارميُّ ابنَ معين: سهيلُ ابن أبي صالح أحبُّ إليكَ عن أبيه، أو سميٌّ عنه؟ فقال: سميٌّ خير منه. وقال يزيدُ بن الهيثم الدقاق: قيل ليحيىٰ: أيما أحبُّ إليك: قتادةُ عن الحسن عن سَمُرَة، أم سهيلٌ عن أبيه عن أبي هريرة؟ فقال: الحسن لم يسمع من سمرة، وكلاهما ليس بشيء، لو كان الحسن سمع من سمرة كان أحبَّ إليّ (سؤالاته ص١١٩)؛ وقال ابنُ حِبان: يخطىء (الثقات ٦/ ٤١٨). والكلام في أمر سهيلٍ يطول، وهو صدوقٌ عالمٌ مكثر، غير أن حفظَهُ تغيرَ في آخر عمره، واضطرب في بعض ما يرويه، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٢٣-٢٢٩)، و«سير النبلاء» (٥/ ٤٥٨-٤٦٢) و«الميزان» (٢/ ٢٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٣-٢٦٥).

وللحديث شاهدٌ عن أبي أُمامةَ مرفوعاً، أخرجه الطبراني (٨/ ٢١٣) والخطيبُ في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٣٠١) من طريق إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن يحيىٰ بن الحارث الذِّماريِّ عن القاسم أبي عبد الرحمٰن عنه؛ وإسنادُهُ ضعيف.

الحديث رقم (٥٥)

حديثُ عاصم بن علي بن عاصم، وحفص بن عمر، وسليمان بن حرب، جميعاً، عن شعبة بن الحجاج عن سليمان الأعمش عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيدٍ الخدري قال: «ما من قومٍ يقعدون ثم يقومون ولا يصلون علىٰ النبي ﷺ إلاّ كان عليهم يومَ القيامة حسرة، وإن دخلوا الجنة للثواب».

أخرجه النَّسائي من طريق أبي عامر العَقَدِيِّ وزافر بن سليمانَ عن شعبةَ به موقوفاً (عمل اليوم والليلة ح٤٠٩، ٤١٠)، وإسناده صحيح. وقد خالف الجماعةَ الإمامُ عبدُ الرحمٰن بن مهدي، فرواه عن شعبةَ بسنده مرفوعاً (المسند ٢/ ٤٦٣، وموارد الظمآن ح٢٣٢٢)، ورواية الجماعة أولىٰ بالصواب. وقد رواه الإمامُ أبو إسحاقَ الفزاريُّ عن الأعمش موقوفاً، غيرَ أنه جعله عن أبي هريرة (المستدرك ١/ ٤٩٢، ح١٨١٠).

وحديثُ أبي سعيد موقوف، وزعم الألبانيُّ أنه في حكم المرفوع. قلت: هذه دعوىٰ عريضة ذكرها بعض المتأخرين فتلقفها الألباني؛ فلا يكاد يمر به حديث في ذكر الثواب والعقاب أو الجنة والنار أو علامات الساعة أو نحو ذلك إلا زعم أنه في حكم المرفوع؛ فيُقَوِّلُ الصحابيَّ ما لم

يَقُلْهُ؛ فالصحابيُّ لم ينسب ما يقوله إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فكيف يُدَّعىٰ عليه ذلكَ في آخر الزمان؟ ومعلومٌ أن الصحابةَ رضي الله عنهم سمعوا أخباراً كثيرةً من أهل الكتاب في أمورٍ شتىٰ، وحَدَّثوا بها عنهم، وذلك منثورٌ في كتب الزهد ونحوها، بل وفي كتب السنن والمسانيد؛ وكذلك ربما اجتهد الصحابي أو استنبط رأياً أو نزع حكمةً من آية، وربما تكلم السَّلَفُ في أمور الثواب والعقاب من باب تمثيل الحال. وقد أعلَّ الحفاظُ كثيراً من الأحاديث بالوقف، فلو كان الموقوف له حكم الرفع عندهم لما اهتموا بإعلالِ الأحاديثِ المرفوعةِ خطأً؛ والمسألةُ بحاجةٍ لتصنيفٍ مستقلٍ مَدَعَّمٍ بالأدلة والأمثلة العملية التي تبين فسادَ قاعدة الألباني هذه.

الحديث رقم (٥٩)

حديثُ محمد بن إسحاقَ عن محمد بن إبراهيمَ بن الحارث التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبي مسعود: أتىٰ رسولَ الله ﷺ رجلٌ حتى جلس بين يديه، فقال: يا رسولَ الله، أما السلامُ عليكَ فقد عرفناه، وأما الصلاةُ فأخبرنا بها، كيف نصلِّي عليك؟ فصمتَ رسولُ الله ﷺ حتىٰ وددنا أن الرجلَ الذي سأله لم يسأله، ثم قال: «إذا صليتم عليَّ فقولوا: اللهم صلِّ علىٰ محمدٍ النبي الأمي وعلىٰ آل محمد . . ».

قال الألباني: «إسناده حسن».

قلت: لفظه مخالفٌ لرواية مالك (ح٦٣ عند المصنِّف)، وروايةُ مالكٍ أخرجها مسلمٌ (٢/ ١٦) عن يحيىٰ بن يحيىٰ التميمي عنه؛ وهي أولىٰ بالقبول عندَ التعارض لجَوْدةِ مالك، أما ابنُ إسحاقَ ففي حفظه شيءٌ؛ والظاهرُ أنه حدَّثَ بالحديث وفي ذهنه حديثُ مجيء جبريلَ عليه السلام في هيئة رجلٍ

ليسأل عن الإسلام والإيمان والإحسان.. وحديثُ ابنِ إسحاقَ وأمثالِهِ ـ ممن هم من أهل الصدق وليسوا بحجة ـ إنما يُستفاد منه في تدعيم ثبوت أصل الحديث، أما المتنُ فيُعتمد فيه أمثالُ مالك؛ وهذه طريقة صاحبَي «الصحيحين» رحمهما الله، ونصَّ عليها الإمامُ أحمد.

الحديث رقم (٦١)

حديثُ عبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي فاختةَ سعيد بن علاقة عن الأسود بن يزيدَ عن ابن مسعودٍ أنه قال: إذا صليتم علىٰ النبيِّ ﷺ فأحسنوا الصلاةَ عليه، فإنكم لا تدرون لعلَّ ذلك يُعرَضُ عليه. قالوا: فعلِّمنا، قال: قولوا: اللهم اجعل صلاتكَ ورحمتكَ وبركاتِكَ علىٰ سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، محمدٍ عبدِكَ ورسولك، إمام الخير، وقائدِ الخير، ورسولِ الرحمة، اللهم ابعثه مقاماً محموداً يغبِطُهُ به الأولون والآخرون، اللهم صلِّ علىٰ محمدٍ وعلىٰ آل محمد...

أخرجه ابن ماجه (ح٩٠٦) من طريق زياد بن عبد الله البَكّائِيِّ عن المسعودي به. وقال الألباني: «إسناده ضعيف»، ونقل تضعيفَه عن الحافظ ابن حجر.

قلت: ادّعىٰ الشيخُ عبدُ الله بن محمد بن الصِّديق الحَسَني الغُماري رحمه الله في ردِّهِ علىٰ الألبانيِّ[1] أنّ الألبانيَّ قد تعنَّتَ في تضعيف الحديث؛ لكنه لم يأتِ ـ في الوقت نفسه ـ بدليلٍ على صحته..

---

(١) «القول المقنع في الرد علىٰ الألباني المبتدع»، ص٢٠.

وأقولُ في هذا المقام: اللهُ سبحانه وتعالىٰ يحبُّ الحق؛ وحديثُ رسولِ الله ﷺ أجلُّ قدراً وأعظم شأناً من أن يَتكلمَ عليه أحدٌ بالتَّشَهِّي أو بالهوىٰ؛ وهذا الحديثُ منكرُ المتن ضعيف السند، وفيه علتان:

الأولىٰ: أنّ المسعوديَّ اختلط في آخر عمره؛ ثم إنّ الكوفيين كانوا كثيري التدليس، والحديثُ إن كان فيه نكارةٌ يرجِّحُ العلماءُ احتمالَ أن يكونَ مدَلَّساً؛ ولهذا نظائرُ جَمّة.

والثانية: أنّ متنَ الحديث مخالفٌ لصيغة التشهد المروية عن ابن مسعود في الصحيحين؛ بل ولكل الروايات الصحيحة في التشهد[1]؛ ولفظ ابن مسعود: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاته، السلامُ علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إلٰهَ إلا اللهُ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». وهكذا رواه الترمذي (٢/ ٨١، الصلاة: ١٠٠) والنسائي (٢/ ٢٣٧) من طريق سفيانَ الثوري عن أبي إسحاقَ عن الأسود بن يزيدَ عن ابن مسعود[2]؛ وهكذا روىٰ جمهورُ أصحاب عبد الله التشهدَ عنه؛ منهم أبو وائلٍ شقيقُ بنُ سلمةَ ـ وحديثه في

---

(١) رُويَ التشهدُ عن عددٍ من الصحابة رضوانُ اللهِ عليهم بألفاظٍ متقاربة؛ منهم ابنُ عمرَ وابنُ مسعودٍ وابنُ عباس وأبو موسىٰ الأشعري. .

(٢) هذا يؤكد أن روايةَ أبي فاختةَ عن الأسود ـ إن كان أبو فاختة قد حدث بالحديث ـ شاذة؛ لأن أبا إسحاقَ السبيعيَّ أحفظُ منه وأعلمُ وأروىٰ عن الأسود، كان عالماً بحديث ابن مسعود؛ قال الأعمش: «كنتُ إذا جالستُ أبا إسحاقَ أتينا بحديثِ عبد الله غضاً»؛ يعني أنه لم يتغير ولم يدخل عليه التحريف لجودة حفظهما له ومعرفتهما به؛ رحم الله تلك العظام العظام.

الصحيحين - ومنهم أبو الأحوص وعلقمة بن قيس وأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرَةَ الأزدي[١].

فإن قال قائلٌ: الحديثُ في مطلَقِ الصلاة على النبي ﷺ، وليس من باب التشهد في شيء؟ قلت: هذا احتمالٌ قوي، ولكن يبقى المتن شاذاً لأن في أوله زيادةً طويلةً لم ترد في الروايات الصحيحة التي ذكرت تعليمَ النبي ﷺ للمسلمين كيفيةَ الصلاة عليه إذ سألوه ذلك؛ وليس من المعقول أن يسكت عليه الصلاة والسلام عن البيان التام في هذا المقام.

الحديث رقم (٦٤)

حديثُ جرير عن مغيرةَ عن أبي معشرٍ عن إبراهيم مرسلاً: قالوا: يا رسول الله، قد عَلِمنا السلامَ عليك، فكيف الصلاةُ عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صلِّ على عبدك ورسولك وأهل بيته، كما صليتَ على آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد، وبارك عليه وأهل بيته، كما باركتَ على إبراهيم؛ إنك حميدٌ مجيد».

قال الألباني: «إسناده مرسَلٌ صحيح».

قلت: لفظه مخالفٌ للأحاديث المسنَدة، كحديثِ أبي حميد الساعدي (أخرجه المصنِّف رقم ٧٠، والبخاري ٤/١١٨، ٧/١٥٧ ومسلمٌ ٢/١٦)؛ وحديثِ كعب بن عُجْرةَ عندَ المصنِّف (ح٥٦-٥٨) والبخاري (٤/١١٨،

---

(١) انظر تشهد ابن مسعود في صحيح البخاري (١/٢٠٢، ٢٠٣)، وصحيح مسلم (٢/١٣-١٤)، وسنن أبي داود (ح٩٦٨-٩٧٠)، والترمذي (٢/٨١)، والنسائي (٢/٢٣٧-٢٤١، ٣/٤٠-٤١)، وسنن ابن ماجه (ح٨٩٩).

٢٦/٦) ومسلمٍ (١٦/٢)؛ وحديثِ أبي مسعودِ الأنصاري عندَ المصنِّف (ح٦٣) ومسلمٍ (١٦/٢)؛ والمراسيلُ ـ وإن كان أصلُها صحيحاً ـ إلا أنه قد يقع في ألفاظها تحريفٌ.

الحديث رقم (٦٥)

حديثُ السريِّ بن يحيىٰ عن الحسن مرسلاً: لما نزلت ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، قالوا: يا رسولَ الله، هذا السلامُ قد عَلِمنا كيف هو، فكيف تأمرنا أن نُصَلِّي عليك؟ قال: تقولون: «اللهم اجعل صلواتِكَ وبركاتِكَ علىٰ آل محمد، كما جعلتها علىٰ آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد».

قال الألباني: «إسناده مرسل صحيح».

قلت: هو مخالفٌ للروايات المتصلة، كذلك.

الحديثان (٦٨، ٦٩)

أخرج المصنِّفُ حديثَ محمد بن بشر العَبْدي عن مجمِّع بن يحيىٰ عن عثمان بن مَوْهَب عن موسىٰ بن طلحةَ بن عبيد الله عن أبيه أنه قال: يا رسولَ الله، كيف الصلاةُ عليك؟ قال: «قل: اللهم صلِّ علىٰ محمد، وعلىٰ آل محمد، كما صليتَ علىٰ إبراهيم؛ إنك حميدٌ مجيد، وبارك علىٰ محمد، وعلىٰ آل محمد، كما باركتَ علىٰ إبراهيم؛ إنك حميدٌ مجيد». الحديث؛ وأردفه برواية مروانَ بنِ معاويةَ عن عثمانَ بنَ حَكِيمٍ عن خالد بن سَلَمةَ عن موسىٰ بن طلحةَ عن زيدِ بن خارجةَ بالحديث؛ وصحح الألبانيُّ إسنادَ الحديثين جميعاً!

قلت: هذا جهلٌ منه بعلم التصحيح والتعليل، فإنّ إحدىٰ الروايتين تدفع الأخرىٰ، فراوي الحديثين جميعاً هو موسىٰ بن طلحة بن عبيد الله، وقد اختُلف عليه فيه؛ فإما أن يكون الحديثُ عندَهُ عن أبيه وإما أن يكونَ عن زيدِ بن خارجة.

فأما الحديثُ الأول فأخرجه النسائي (٣/٤٨، و«عمل اليوم والليلة» ح٥٢) عن إسحاقَ بن راهويهِ عن محمدِ بن بشرٍ العبديِّ به، وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/ ٣٨٤) عن ابنِ المدينيِّ عن محمد بن بشر؛ ورواه النسائي من طريق شريكٍ القاضي عن عثمان بن مَوْهَبٍ عن موسىٰ عن أبيه كذلك.

وأما الحديثُ الثاني فأخرجه النسائي (٣/٤٨، و«عمل اليوم والليلة» ح٥٣) عن سعيد بن يحيىٰ بن سعيد الأموي عن أبيه عن عثمانَ بن حكيمٍ به، وله فيه طرقٌ أخرىٰ أوردها في «السنن الكبرىٰ» (تحفة الأشراف ح٣٧٤٦)؛ وأخرجه أحمد (١/ ١٩٩) عن علي بن بحر بن بَرِّيٍّ القطان عن عيسىٰ بن يونُسَ عن عثمانَ بن حكيمٍ وفيه قصة؛ ورواه ابنُ أبي عاصم (الآحاد والمثاني ح٢٠٠٠) عن يعقوبَ بن حُمَيد بن كاسبٍ عن مروانَ بن معاويةَ الفزاريِّ عن عثمانَ بن حكيم به، ويعقوبُ بنُ سفيانَ (١/ ٣٠١) عن دُحَيمٍ عن الفزاريِّ به؛ والبخاريُّ في «التاريخ» (٣/ ٣٨٤) عن إبراهيمَ بن المنذر عن مروانَ به، وعن قيس بن حفصٍ وموسىٰ بن إسماعيلَ عن عثمان ابنَ حكيم عن خالد بن سَلَمة، وأشار لرواياتِهِ الأخرىٰ؛ وأخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (٥/ ٢٤٩) من طريق مروانَ وموسىٰ بن إسماعيلَ بسندَيهما.

فالحديثُ مختَلَفٌ في إسناده، وقد رجَّحَ الإمامان أحمدُ بن حنبل وعليُّ بن المديني روايةَ خالد بن سلمة، وأن الحديثَ عن زيد بن خارجة

(نقل ذلك المزي في التحفة)، لأن خالدَ بن سلمة أحفظُ من مجمِّعِ بن يحيىٰ[١]، ولأنَّ روايةَ موسىٰ بن طلحةَ عن أبيه مشهورةٌ بخلاف روايته عن زيد بن خارجة، والمعتادُ أن يغلطَ المحدِّثون في الرواية النادرة فيحيلونها علىٰ الإسناد المشهور؛ ولأن في رواية خالدٍ قصةً تدل علىٰ أنه حفظ الحديث، فإِنَّهُ قال: دعا عبد الحميد بن عبد الرحمٰن[٢] موسىٰ بنَ طلحةَ حين عَرَّسَ ابنُهُ، فقال: يا أبا عيسىٰ، كيف بلغكَ في الصلاة علىٰ النبي ﷺ؟ فحدَّثهم بالحديث. فالحديثُ إذاً صحيح، ولكن من مسنَدِ زيد بن خارجةَ الأنصاري.

الحديث رقم (٧٩)

حديثُ يعقوبَ بن حُمَيدِ بن كاسبٍ عن عبد الله بن عبد الله الأموي عن صالح بن محمد بن زائدة عن القاسم بن محمد موقوفاً: «كان يُستحَبُّ للرَّجل إذا فرغ من تلبيته أن يُصلِّيَ علىٰ النبي ﷺ».

قال الألباني: «إسناده ضعيف، علته صالح بن محمد بن زائدة، ضعيف».

قلت: بل هو منكرُ الحديث، وعبد الله بن عبد الله الأموي ضعيفٌ مجهول، تفرَّد بالرواية عنه يعقوب؛ وقد ضعّفه العقيلي (٢/ ٢٧١)، وقال

(١) تابع شريكٌ القاضي مجمِّعَ بنَ يحيىٰ علىٰ إسناده، وشريكٌ رحمه الله كان سيء الحفظ، وكان لا يبالي كيفَ حدث.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب العدوي الأعرج، كان من رجالاتِ قريش ومن خيار الناس، ولاه عمر بن عبد العزيز الكوفة. وهو محدثٌ ثقةٌ روىٰ عن ابن عباس وعنه الزهري؛ توفي بالجزيرة الفراتية في خلافة هشام بن عبد الملك.

الذهبي: لا يُعرف (المغني في الضعفاء ١/ ٣٤٤)؛ وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٨٥) و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٧)؛ فكان ينبغي التنبيهُ عليه، فلعله هو علةُ الحديث.

الحديث رقم (٨١)

حديث عارمٍ عن عبد الله بن المبارك عن زكريا بن أبي زائدة [عن الشعبي] عن وهب بن الأجدع، قال: سمعتُ عمر بن الخطّاب يقول: «إذا قدمتم فطوفوا بالبيت سبعاً، وصَلُّوا عندَ المقام ركعتين، ثم ائتوا الصفا فقوموا من حيثُ ترونَ البيت، فكبروا سبعَ تكبيرات، بين كل تكبيرتين حمدٌ لله، وثناءٌ عليه، وصلاةٌ علىٰ النبي ﷺ، ومسألةٌ لنفسك؛ وعلىٰ المروة مثلُ ذلك».

قال الألباني: «إسنادُهُ صحيحٌ إن كان عارمٌ قد حفظه فإنه قد تغير»؛ ثم نقل من «جلاء الأفهام» لابن القيم أنَّ جعفرَ بنَ عونٍ قد رواه عن زكريا..

قلت: رواية المصنِّف عن عارمٍ (ت سنة ٢٢٤) قديمةٌ؛ وقال الدارقطني: «تغير بأَخَرةَ، وما ظهر له بعدَ اختلاطه حديثٌ منكر، وهو ثقة». (الميزان ٤/ ٨). أما روايةُ جعفرَ بنِ عَون التي ذكرها الشيخ ففي «سنن البيهقي» (٥/ ٩٤).

الأحاديث (٨٢، ٨٣، ٨٤)

حديث عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أمه فاطمة بنت الحسين بن علي عن جدتها فاطمةَ الزهراءِ بنتِ سيدِ البشرِ محمدٍ ﷺ أنه قال لها: «إذا دخلتِ المسجدَ فقولي: بسم الله، والسلامُ

علىٰ رسول الله. اللهم صلِّ علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد، واغفر لنا، وسهِّل لنا أبوابَ رحمتك. فإذا فرغتِ فقولي مثل ذلك، غير أن قولي: وسهِّل لنا أبوابَ فضلك».

قال الألباني: «حديثٌ صحيح لشواهده، وإسناده منقطع».

قلت: لم يذكر شيئاً من شواهده، وله شاهدان معروفان، هما:

الأول: حديث أبي هريرة: أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ح٩٠) من طريق الضحاك بن عثمان الحزامي عن سعيد المَقْبُريِّ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أَحَدُكم المسجدَ فليسلِّم علىٰ النبي ﷺ، وليقل: اللهم افتح لي أبوابَ رحمتك، وإذا خرج فليسلم علىٰ النبي ﷺ، وليقل: اللهم باعدني من الشيطان».

وأخرجه ابن ماجه (ح٧٧٣) بإسناد النسائي، ومن هذا الوجه أخرجه ابنُ حبانَ (موارد الظمآن ح٣٢١) والحاكمُ (١/ ٢٠٧، ح٧٤٧).

وهذا الحديث معلولٌ لا يصح، والضحاك بن عثمان سيء الحفظ، وقد رواه ابن عجلانَ عن سعيد المَقْبُريِّ عن أبي هريرةَ عن كعبِ الأحبارِ قولَهُ! وكذلك رواه ابنُ أبي ذئبٍ عن سعيد المَقْبُريِّ عن أبيه عن أبي هريرةَ عن كعبِ الأحبار[1].

---

(١) رواية ابنِ عجلانَ وابنِ أبي ذئبٍ في «عمل اليوم والليلة» (ح٩١، ٩٢)؛ وقال النسائي: ابنُ أبي ذئبٍ أثبتُ عندنا من محمد بن عجلانَ ومن الضحاك بن عثمان، وحديثه عندنا أولىٰ بالصواب، وبالله التوفيق. اهـ. قلت: يعني الإمام النسائي أن الحديثَ عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب؛ فأما ابن عجلانَ فأسقط منه ذكر أبي سعيد المقبري، وأما الضحاك فأخطأ فيه خطأً فاحشاً إذ قلب حديثَ كعبٍ فجعله عن رسول الله ﷺ، وأسقط أيضاً أبا سعيد المقبُريَّ من السند.

وثمةَ أحاديثُ كثيرةٌ مما روىٰ أبو هريرةَ عن كعبِ الأحبارِ قلبها سيئو الحفظ فرفعوها إلىٰ رسول الله ﷺ. والأمثلةُ علىٰ ذلك كثيرةٌ لا يتسع المقامُ لذكرها. وقد روىٰ الإمام مسلمٌ في «كتاب التمييز» (ص١٢٨) بإسنادٍ صحيحٍ عن التابعي الثقة العابد الزاهد بُسْرِ بنِ سعيدٍ مولىٰ ابن الحضرمي (ت سنة ١٠٠) قال: «اتقوا اللهَ وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتُنا نجالسُ أبا هريرة، فيحدِّثُ عن رسول الله ﷺ ويحدِّثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعضَ من كان معنا يجعل حديثَ رسولِ الله عن كعب، ويجعل حديث كعبٍ عن رسول الله ﷺ».

الثاني: ما أخرجه مسلمٌ (٢/ ١٥٥) من طريق سليمانَ بن بلالٍ وعُمارةَ بن غَزِيّةَ عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن الفقيه عن عبد الملك بن سعيد بن سُويدٍ الأنصاري عن أبي حُمَيدٍ أو أبي أُسَيدٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا دخل أحدُكم المسجدَ فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألكَ من فضلك». ومن هذا الوجه أخرجه أبو داودَ (ح٤٦٥) والنسائي (٢/ ٥٣، وعمل اليوم والليلة ح١٧٧).

وهذا الحديث ليس فيه ذكرُ الصلاة علىٰ النبي ﷺ عندَ دخول المسجد أو الخروج منه، فلا يشهد لحديث الباب؛ علىٰ أن عندي في صحته نظراً وإن كان في «صحيح مسلم»[١].

---

(١) ليس في «صحيح مسلم» بهذا الإسناد غيرُ هذا الحديث؛ ولعبد الملك بن سعيد حديثٌ آخر عند د و س في قبلة الصائم؛ يرويه الليث بن سعد عن بكير بن الأشجِّ عنه عن جابرٍ عن عُمَرَ مرفوعاً؛ وقال النسائي: هذا حديث منكر، وبكيرٌ مأمون، وعبد الملك بن سعيد روىٰ عنه غيرُ واحد؛ ولا ندري ممن هذا!! (تحفة الأشراف ح١٠٤٢٢). وذكر الإمامُ البخاري في «التاريخ» (٥/ ٤١٥) حديثَ عبد العزيز =

الحديث رقم (٨٥)

حديثُ شعبةَ عن أبي إسحاقَ السبيعيِّ عن سعيد بن ذي حُدّانَ قال: قلتُ لعلقمةَ: ما أقول إذا دخلتُ المسجد؟ قال: تقول: «صلىٰ الله وملائكته علىٰ محمد، السلامُ عليكَ أيها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاته».

أخرجه ابن سعدٍ (٦/ ٩٠) من طريق زهير بن مُعاويةَ عن أبي إسحاقَ بنحوه.

وقال الألباني: «إسنادُهُ موقوفٌ ضعيف؛ سعيد بن ذي حُدّانَ مجهول».

قلت: هو كوفيٌّ يروي عن علي، وسهلِ بن حنيف، وابنِ عباس من الصحابة، وعن علقمةَ، ونمرانَ بن سعيد من التابعين. تفرَّدَ بالرواية عنه أبو إسحاقَ السبيعي، وأبو إسحاقَ روىٰ عن سبعين أو ثمانين شيخاً لم يروِ عنهم سواه. غير أنّهُ ليس كلُّ مجهولٍ يكون كذاباً لا يجوز تصديقه بحالٍ من الأحوال ويجب علينا ردُّ حديثه! فقد يكون صدوقاً مسلماً غيرَ أنه لم

= الدراوردي وسليمانَ بنِ بلالٍ عن ربيعةَ عن عبد الملك بن سويد عن أبي حُمَيدٍ أو عن أبي أُسَيْدٍ [وهو نفسُ إسناد الحديث الذي خرجه مسلم] مرفوعاً: «إذا جاءَكُمُ الحديثُ عني يُلَيِّنُ قلوبَكم فأنا آمركم به» (وهذا منكرٌ جداً)، ثم أعله بأن بكيرَ بن الأشج رواه عن عبد الملك عن عباس بن سهل بن سعد عن أُبَيٍّ بن كعب قال: «إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يُعْرَفُ ويُلينُ الجلدَ، فقد يقول النبي ﷺ الخير؛ ولا يقول إلا الخير»؛ قال البخاري: وهذا أشبه. فهذان إمامان جليلان ـ وهما أعلم من مسلم ـ علل أحدهما حديثاً لربيعة عن عبد الملك، واستنكر الثاني حديثاً لعبد الملك ليس فيه مَن يُنتقد غيره، مع أنَّ ربيعةَ سيءُ الحفظ؛ والله سبحانه أعلىٰ وأعلم.

يتفرَّغ لرواية الحديث فقلَّ الرواةُ عنه، وكم رجلٍ وُلِّيَ القضاءَ - وشأنُهُ عظيمٌ - ليس يُروىٰ عنه شيءٌ من الحديث، والكلامُ في المسألة طويلُ الذيل، وخلاصته أنَّ حديثَ المجهول يُنظر فيه وفي حيثياته، فقد يدلُّ حديثُهُ (سنداً ومتناً) علىٰ صدقه، وقد يدل علىٰ كذبه. وهذا الحديثُ لا بأسَ به، فلو كان سعيدُ بن ذي حُدّانَ كذاباً لرواه عن عليٍّ أو ابن مسعود، ولَمَا قَنِعَ بعلقمة. وقد ذكره أبو زرعةَ الرازي في «كتاب الضعفاء» (ر١١٨) تمييزاً لـه عن سعيـد بن ذي لَعْوةَ[1]، فقال فيه: صالحٌ، وهذا أدنىٰ حظٍّ من التوثيق، فمثله تُحسَّنُ روايته عن علقمة؛ لا سيـما والحديثُ كلُّـه جملـةٌ واحدة، لا يتعسَّرُ حفظُها علىٰ عربي في ذلك الزَّمان، والله سبحانه أعلم.

الحديث رقم (٨٧)

حديثُ همامٍ عن نافعٍ عن عمرَ أنه كان يكبِّرُ علىٰ الصفا ثلاثاً..

قلت: الصوابُ أنه عن ابن عمر؛ كذا رواه البيهقي (٥/ ٩٤) من طريق يحيىٰ بن بُكيرٍ عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ مطوَّلاً؛ وهو في موطأ محمد (ح٤٧٤). ورواه البيهقي من طريق أيوبَ السَّخْتياني وابنِ جريجٍ عن نافعٍ بألفاظ أُخَر.

---

(١) هذا شيخٌ كوفيٌّ آخرُ تفرد بالروايةِ عنه عامرٌ الشعبي؛ غيرَ أن حديثَهُ يدل علىٰ كذبه؛ فإنَّه يروي عن عمرَ بن الخطاب أخباراً منكرةً في النبيذ، تخالف ما رواه عبد الله بن عمر عن أبيه؛ لذا أورده أغلب المصنفين في الضعفاء؛ وقد خلط بعضهم ترجمته بترجمةِ ابنِ ذي حُدّان، والصوابُ التفريقُ بينهما.

الحديث رقم (٨٨)

حديث مسلم بن إبراهيم عن هشام الدَّسْتوائي قال: حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيمَ عن علقمة أنَّ ابن مسعود وأبا موسىٰ وحذيفةَ خرج عليهم الوليد بن عقبةَ قبلَ العيد يوماً فقال لهم: إنَّ هذا العيدَ قد دنا، فكيف التكبير فيه؟ [فـ]قال عبد الله: تبدأ فتكبر تكبيرةً تفتتح بالصلاة، وتحمد ربك، وتصلي علىٰ النبي محمد ﷺ، ثم تدعو أو تكبِّر، وتفعل مثل ذلك. . .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ تفرد به هشامٌ الدَّسْتَوائي عن حمادٍ عن إبراهيم، وفي رواية حمادٍ عن إبراهيم شيءٌ من الضعف، إلا أن الإمامَ أحمد كان يقول: أما رواية القدماء عن حماد فمقاربة، كشعبةَ وسفيانَ وهشام. وهو في «سنن البيهقي» (٣/ ٢٩١) من طريق ابن المبارك عن هشام الدَّسْتوائي؛ وتكلم علىٰ فقهه، وأورد رواياتٍ أُخَرَ فيها أن الأميرَ الذي سألَ ابنَ مسعود هو سعيدُ بن العاص.

الحديث رقم (١٠٢)

حديثُ ابن المبارك: أخبرنا ابن لهيعة: حدثني خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن منبه بن وهب أنَّ كعباً دخل علىٰ عائشةَ فذكروا رسولَ الله ﷺ فقال كعبٌ: «ما من فجرٍ يطلع إلا وينزل سبعون ألفاً من الملائكة حتىٰ يَحُفُّوا بالقبر، يضربون بأجنحتهم ويصلون علىٰ النبي ﷺ، حتىٰ إذا أمسَوا عرجوا وهبط سبعون ألفاً. . .».

هو في «كتاب الزهد» لابن المبارك (ح١٦٠٠). وأخرجه الدارمي (ح٩٥) عن أبي صالحٍ، عبد الله بن صالحٍ، كاتبِ الليث، عن الليث، عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلالٍ به؛ وقال الألباني: «رجاله ثقات».

قلت: إسنادُه إلىٰ كعبٍ مرسل، ومتنه منكرٌ جداً؛ ومتىٰ كان كعبُ الأحبار أدرىٰ من عائشةَ أم المؤمنين بفضائل النبي ﷺ ؟!

الحديث رقم (١٠٣)

حديثُ ابـنِ عيينـة عن ابن أبـي نجيح عن مجاهدٍ في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ٤]، قال: لا أُذكرُ إلاَّ ذُكِرتَ معي . .

قال الألباني: «إسناده مرسلٌ صحيح . . . فهو حديثٌ قدسيٌ مرسل».

قلت: ليس بمرسلٍ وليس بحديثٍ قدسي، إنما هو تفسيرُ مجاهدٍ للآية! وعبد الله بن أبي نَجِيحٍ المكيُّ معروفٌ برواية التفسير عن مجاهد وقد أخرجه الشافعي في «الرسالة» (ص١٦) عن ابن عيينة، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٧٠)؛ ورواه عبد الرزاق عن ابن عيينةَ في «تفسيره» (٢/ ٣٨٠)؛ وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠/ ٢٣٥) عن أبي كُريب، عن سفيانَ، به.

تــم بحمد الله تعالـىٰ

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

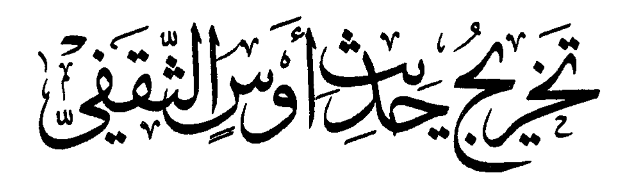
الموضوع	الصفحة

مُؤلفات مُجدِّد
المئة الثالثة عشرة الهجرية

إحكام القنطرة
في أحكام البسملة

للإمام الفقيه المحدِّث أبي الحسنات محمد عبد الحيّ
ابن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي
ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤هـ رحمه الله تعالى

حققه وخرج أحاديثه
صلاح محمد سالم أبو الحاج


تخريج حديث أوس الثقفي

بسم الله الرحمن الرحيم

تخريج حديث أوس الثقفي

في فضل الجمعة وبيان علته

بقلم

أسعد سالم تيم

دار الرازي

للطباعة والنشر والتوزيع

عمان — الأردن

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية :
(١٩٩٩/٥/٦٨٦).
رقم التصنيف : (٢٣٠).
المؤلف ومن هو في حكمه : أسعد سالم تيم.
عنوان الكتاب : بيان أوهام الألباني ، ويليه
تخريج حديث أوس الثقفي .
الموضوع الرئيسي : ١ ـ الديانات .
٢ ـ الحديث النبوي الشريف .
عدد الصفحات : (٦٣ص، ٧١ص) .
قياس القطع : ١٧×٢٤سم .
عدد النسخ : (٢٠٠٠ نسخة) .
تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع

تُطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :
دار الرازي للنشر
ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن
هاتف : ٤٦٤٦١٠٦ ـ فاكس ٥١٦٥٢٢٦
E-mail: al-razi @iname.com

دار الرازي
للطباعة والنشر والتوزيع
عمان ـ الأردن

الطبعة الأولى
1420هـ© 1999م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا مُحمد خاتمَ النبيين، وعلى آلِهِ وصحبهِ ومن تبعهم بِإحسانٍ إلى يومِ الدين، وبعْدُ:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ في تخريج حديث أوسِ بنِ أبي أوسٍ الثَّقَفيِّ، عن النبي ﷺ، في فضل يوم الجمعة. وذلك أنني كنت أطالع جزءَ «فضل الصلاة على النبي ﷺ»، للقاضي إسماعيلَ بنِ إسحقَ الأزديِّ، الذي حَقّقَهُ الشيخُ محمَّدٌ ناصرُ الدينِ الألبانيُّ، فوجدت مُحقِّقَهُ قد صحَّحَ هذا الحديثَ قائلاً: «وقد أُعِلَّ بما لا يَقْدَحُ»[1]؛ فحملني كلامُهُ علىٰ تتبع الحديثِ والبحثِ فيه، فوجدتُ علته المذكورةَ علةً قادحةً قد أَعَلّهُ بها عددٌ من الحفاظِ الكبار؛ بل وجدتُ له عِلَّتَينِ أُخْرَيَيْنِ تمنعُ كلُّها من الحكمِ بتصحيحه. فرأيتُ الواجبَ الشرعيَّ يقتضي نشرَ ما توصلتُ إليه لعامة المسلمين ـ سائلاً اللهَ سبحانه لي ولهم الهدايةَ إلىٰ ما يحب ويرضىٰ.

ومما حدا بي أن أطبَعَ هذه الرسالةَ رغبتي في أن تكونَ أنموذجاً علمياً يُحتذىٰ في تحقيقِ المسائلِ العلميةِ الحديثيةِ المختلفِ في شأنِها قديماً وحديثاً، كالاختلافِ في اسمِ صحابي، أو في صحةِ حديث أو تعليلهِ، أو

(١) انظر الكتاب المذكور، ح٢٢. وممن صحح الحديثَ الشيخُ شعيبٌ الأرناؤوطُ في حاشية «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٨٧)؛ وذَكَرا له شاهدين سنتكلم عليهما.

في قبولِ حديثٍ تَفَرَّدَ به ثقةٌ أو ردِّه. وقد اضطرني ذلك لبسط الكلام مراراً مع حرصي الشديد على الإيجاز وتلخيصِ النقولِ واستحضارِ ما يلزمُ منها، فحسبُ. وبما أَنّ هذهِ الرسالةَ تقدم أفكاراً حديثيةً قد تناساها المشتغلون بعلم الحديث قروناً عدةً، ولم تخطرْ قَطُّ ببالِ العاكفين علىٰ حدود المصطلح الجامدة، فقد أكثرت من ضرب الأمثلة التي تقرر ما نريدُ توضِيحَه مما ورد عن جهابذةِ المحدثينَ المتقدمين؛ ليعلمَ القارىءُ أنّنا لا نأتي بشيءٍ من عندِنا، وإنما نحنُ متبعونَ للأَئِمَّةِ السابقين، رضوانُ الله عليهم.

واعلم ـ أخي القارىء ـ أَنَّ في نصِّ الحديث جملةً هامةً هي: «إن اللهَ حَرَّمَ علىٰ الأرضِ أن تأكلَ أجسادَ الأنبياء»؛ فتضعيفُنا لهذا الحديثِ ما هو إلا بحثٌ حديثيٌّ بحتٌ، ولا يعني إنكارَنا لفضلِ الأنبياءِ صلوات الله عليهم، أو الانتقاصَ من قدرِهِمُ العظيمِ ومكانَتِهِم عندَ الله سبحانه ـ وأعوذُ باللهِ أن يظنَّ ظانٌّ بنا ذلك؛ كيفَ ومن يفعل ذلك فليسَ بِمُسلمٍ. نسأل اللهَ أن يحفظَ علينا دينَنَا وإيمانَنا به وبرسلِه.

وقد تواترَ أن أجسادَ كثيرٍ من الصالحين والشهداءِ ـ وليسوا بأنبياءَ ـ قد عُثِرَ عليها سليمةً من البِلىٰ بعد سنينَ عديدةٍ من استشهادهم أو وفاتهم، فالأنبياءُ أولىٰ بذلك، واللهُ علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

وهذا أوانُ الشروعِ في المقصودِ، بعونِ اللهِ تعالى.

* * *

الفصل الأول

نَصُّ الحديث

أخرج هذا الحديثَ عددٌ من الحفاظ في تصانيفهم، منهم:

(١) **الإمامُ أحمدُ** في «مسنده» (٤/٨)، قال: حدثنا حسينُ بنُ عليٍّ الجُعفيُّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ يزيدَ بنِ جابرٍ، عن أبي الأشعثِ الصَّنْعاني، عن أوسِ بنِ أبي أوسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ من أفضلِ أيامِكم يومَ الجمعة؛ فيه خُلِقَ آدمُ وفيه قبض؛ فيه النفخة وفيه الصعقة؛ فأكثروا عَلَيَّ من الصلاةِ فيه، فإنَّ صلاتَكُم معروضَةٌ عليّ». فقالوا: يا رسولَ الله، وكيف تُعرضُ عليكَ صلاتُنا وقد أَرِمتَ؟ ـ يعني: وقد بليتَ ـ فقال: «إن الله حَرَّمَ على الأرضِ أن تأكلَ أجسادَ الأنبياء». صلوات الله عليهم.

كذا وقع اسمُ الصحابيِّ في هذه الروايةِ: أوسَ بنَ أبي أوسٍ، ووقع في سائرِ الروايات التي عثرتُ عليها: أوسَ بنَ أوس.

وهذا الحديث تفرَّد بروايته حسينُ بن عليٍّ الجعفيُّ بسنده المذكور أعلاه؛ ولم أجد له متابعاً في روايته إياه عن عبدالرحمٰن بنِ يزيدَ بن جابرٍ فيما اطلعتُ عليه من كتب الحديث النبوي الشريف؛ وهذا ما سيراه القارىء جلياً واضحاً إذ نسرد فيما يلي روايات الحديث في سائر الكتب.

وممَّن أخرج الحديث أيضاً:

(٢) أبو بكر بن أبي شيبةَ في «المصنَّفِ» (٢/١٤٩)، عن حسين بن عليٍّ الجعفيِّ، به.

(٣) أبو داودَ في «السنن» (كتاب الصلاة: ٣٠٨؛ ح١٠٤٧)، عن هارونَ ابن عبدالله الحمّال، عن حسين بن علي الجعفيِّ، بسنده المذكور آنفاً.

وأخرجه ثانيةً عن الحسن بن عليٍّ الخلَّال، عن حسين الجعفيِّ، به (الصلاة: ٣٦٢: ١٧؛ ح١٥٣١).

(٤) النسائيُّ في «السنن» (٣/ ٩١؛ الجمعة: ٥) عن إسحاقَ بن منصورِ (الكوسج)، قال: حدثنا حسينُ بن عليٍّ الجعفيُّ، به.

(٥) ابن ماجَهْ (ح١٦٣٦) عن أبي بكر بن أبي شيبةَ، عن حسين الجعفيِّ، بسنده. وقد أخرجه ابن ماجَهْ من قبلُ (ح١٠٨٥) عن أبي بكر بن أبي شيبةَ، عن حسينٍ الجعفي، بسنده، إلا أنه وقع عِنْدَهُ في هذا الموضع: عن شدّاد بن أوس. قال الحافظ المزي: «وذلك وهمٌ منه». (تحفة الأشراف ٢/ ٤)[1].

(٦) وأخرجه القاضي إسماعيلُ بنُ إسحاقَ في «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» (ح٢٢)، عن الإمام عليِّ بن المدينيِّ، عن حسين الجعفيِّ، به.

---

(١) قلت: لعلَّ الوهمَ من بعضِ رواةِ سننِ ابن ماجَهْ، فَإِنَّهُ حافظ؛ لا سيما وقد وقع عنده علىٰ الصواب مرةً؛ فأما رواة كتاب «السنن» فقد كان فيهم بعضُ المسندين غيرِ المشهورين. وقد قال المزي: «وكتاب ابن ماجهْ إنما تداولَتْهُ شيوخٌ لم يعتَنوا به؛ بخلاف صحيحَي البخاري ومسلم، فإنَّ الحفاظ تداولوهما واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما». قال: «ولذلك وقع فيه أغلاطٌ وتصحيف». (نقله تلميذه ابن القيم في «زاد المعاد» ١/ ١١٩، طبع القاهرة).

(٧) **ورواه القاضي أحمد بن عليٍّ بن سعيد المروزيّ في** كتابه «الجمعة وفضلها» (ح١٣)، قال: حدثنا محمَّدُ بن حسّانَ الأزرقُ وسفيانُ بنُ وكيعٍ، قالا: حدثنا حسين بن عليٍّ، به.

(٨) **ورواه ابنُ خزيمةَ في** «صحيحه» (ح١٧٣٣)، عن محدِّث الكوفة أبي كُرَيْبٍ، محمد بن العلاء بن كريب، عن حسين بن علي الجعفي، به[١]. ثم رواه عن محمد بن رافع النَّيسابوريِّ، عن حسين الجعفي، بسنده.

(٩) **وأخرجه ابنُ حِبّانَ في** «صحيحه» عن ابن خزيمة، عن أبي كريبٍ، بسنده (موارد الظمآن ح٥٥٠).

(١٠) **ورواه أبو القاسم الطبراني في** «المعجم الكبير» (١/٢١٦)، عن محمد بن عثمانَ بن أبي شيبةَ، والحسين بنِ إدريسَ التَّسْتُرِيِّ، كلاهما عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، عن حسينِ الجعفيِّ، به.

(١١) **وأخرجه الحاكم في** «المستدرك» (١/٢٧٨ من الطبعة الهندية؛ ح ١٠٢٩)، قال: حدثنا أبو العباس، محمدُ بنُ يعقوبَ (الأصمُّ): حدثنا أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ عبدِ الحميدِ الحارثيُّ[٢]: حدثنا حسينٌ الجعفي، به.

---

(١) وقع في روايته: حدثنا حسين: حدثنا عبدالرحمٰن بن يزيد؛ لم يقل: «ابن جابر». فكأن أبا كُرَيب أسقط منه عمداً تسميةَ جدِّ عبدالرحمٰن، لأنها وهمٌ كما ستراه إن شاء الله تعالى؛ وكان أبو كريبٍ عارفاً بحديثِ أهل بلده.

(٢) هو مسند الكوفة أبو جعفر، أحمد بن عبد الحميد بن خالد الحارثي، محدث صدوقٌ من عوالي الكوفيين. وثقه الدارقطنيُّ وابن حبان. توفي ٢٦٩. (ترجمته في «ثقات ابن حبان» ٨/٥١، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم٢، و«سير النبلاء» ١٢/٥٠٨).

(١٢) ورواه **أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ** في «معرفة الصحابة» (ح٩٧٦) عن أبي بكر، أحمدَ بن جعفر بِن حمدانَ القطيعي (راوي المسنَد)، عن عبدالله ابن أحمد بن حنبل، عن أبيه به؛ وعن أبي علي محمد بن أحمدَ بن الحسن بن الصَّوّافِ البغدادي، عن محمد بن عثمانَ بن أبي شيبةَ، قال: حدثني أبي وعمي أبو بكرٍ ويحيىٰ بنُ عبد الحميد الحِمّاني، ثلاثتُهم عن حسينٍ الجعفي، به؛ وعن جعفر بن محمد بن عمروٍ الأحْمَسي، عن أبي حَصِين الوادعي[١]، عن يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمانيِّ، بسنده.

(١٣) وأخرجه **البيهقيُّ** في «السنن» (٣/٢٤٨) عن الحاكم وأبي سعيد ابن أبي عمرو[٢]، كلاهما عن الأصم، بسنده المتقدم.

* * *

(١) أبو حَصِين ـ بفتح الحاء ـ هو محمد بن الحسين بن حبيب الوادِعي الكوفي. محدثٌ ثقة، صنف المسند. توفي سنة ٢٩٦. «سير النبلاء» (١٣/٥٦٩).

(٢) هو أبو سعيد، محمد بن موسىٰ بن الفضل بن شاذانَ الصيرفِّي النيسابوري. محدثٌ ثقة، مكثرٌ عن الأصم، والبيهقيُّ مكثرٌ عنه في تصانيفه. توفي سنة ٤٢١. انظر ترجمته في «سير النبلاء» (١٧/ ٣٥٠)، و«المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» للصريفيني رقم (١٧).

الفصل الثاني

التعريفُ بالصحابيِّ الذي رُوِيَ الحديثُ عنه

إنَّ أوسَ بنَ أبي أوسٍ الثقفيَّ الذي رُوي الحديثُ من طريقه صحابيٌّ ليس بالمشهور، وقد اختُلف في تسميته علىٰ ثلاثةِ أقوال، لذا رأيتُ ترجمتَهُ والتعريفَ به أمراً لازماً، إذ يتمُّ بذلك معرفةُ إسناد الحديث؛ فأقولُ مستعيناً بمولايَ سبحانَه:

هو أوسُ بنُ أبي أوس، واسمُ أبي أوس حذيفةُ[1]. وهو ثقفيٌّ من أهل الطائف وفد إلىٰ رسول الله ﷺ في وفد ثقيف، فأسلمَ وصحبَ الحبيبَ الشفيع ﷺ بضعة أسابيع ثم عاد إلىٰ الطائف. وقد بقيَ في وطنه حتىٰ وفاته لياليَ وقعةِ الحَرّة (أواخرَ ذي الحجة سنة ٦٣).

ورغم قِصَرِ مدة صحبة أوسٍ للنبي ﷺ فقد روىٰ عنه بضعةَ أحاديث (دون العشرة)، وكان من مشاهير الصحابة بالطائف[2]، كما كان بيته عامراً بالعلم؛ فابنه **عمرو بن أوس** كان من علماء التابعين المبرِّزين في الطائف، روى عن أبيه وعن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ الصديق، وعبدِ الله بن عمرو

---

(١) انظر نسَبه في «ثقات ابن حبان» (٣/ ١٠) ـ وفي المطبوعة أغلاطٌ عدّة، وفي «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب (١/ ٣٢٨)، و«الإصابة» لابن حجر (١/ ٨٣).

(٢) لم يكن بالطائف عددٌ كثيرٌ من الصحابة؛ وليس فيهم مكثرٌ من الرواية.

ابن العاص، وهذه الطبقة من الصحابة. وروىٰ عنه عمرو بن دينار المكي، وأبو إسحاقَ السبيعيُّ الكوفيُّ، وجماعةٌ. وحسبكَ دليلاً على علمه ومكانته أنَّ أبا هريرةَ قال لمن استفتاه من الطائفيين: «أتسألني وفيكم عمرو بن أوس؟» (الجرح والتعديل ٦/ ٢٢٠).

وكذلك كان حفيده عثمانُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أوسٍ من رواة الحديث المشهورين في طبقته بالطائف؛ يروي عن جده أوسٍ، وعن عمه عمرو، وكان مزوَّجاً بابنته، وله في شأنِها قصةٌ طريفةٌ مع سعيد بن جبير[1]. وروى عنه محمد بن مسلم بن سوسن، وعبدالله بن عبد الرحمٰن بن يعلى ابن كعب، الطائفيان، وجماعةٌ من أهل بلده. وإنما أطلنا في شأنِ هذا الصحابيِّ الكريم وأهلِ بيته لأن جماعةً من العلماء لم يحرِّروا ترجمته، فافترضوا ـ لرواية الأشعث الصنعانيِّ عنه ـ أنه كان في الصحابة اثنان ثقفيان، أحدهما أوس بن أبي أوس الطائفي، واسمُ أبيه حذيفةُ كما أسلفنا، والثاني عدُّوه في الشاميين وسمَّوه أوسَ بن أوسٍ، إذ ورد اسمه كذلك في رواية الشاميين عنه، مع اعترافِهِم بأنّهُ سُمِّيَ ابنَ أبي أوسٍ في بعض الروايات.

وقد راجعتُ أقوالَ العلماء الذين ترجموه أو تكلموا في أمره، وتأملتُ أدلة الفئتين، فترجَّحَ لديَّ أنه صحابيٌّ واحد، ترجَمَته كما ذكرته آنفاً. غيرَ أنه ينبغي علينا قبلَ أن نُدليَ برأينا في هذه المسألة أن ننقلَ أقوالَ العلماء فيها، كي يطَّلعَ القارىءُ بنفسه على آرائهم.

---

(١) انظر «الزهد» لابن المبارك (ح٤٤٧)، و«تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي» (ص٥٢٧)، وقال: «عمروُ بنُ أوسٍ، وعبدُاللهِ بنُ أوسٍ: أخوان».

فممّن قال إنه رجلٌ واحد:

(١) **الإمام يحيىٰ بن معين**: روى عبّاسٌ الدُّوري عنه قال: «أوسُ بنُ أوسٍ، وأوسُ بنُ أبي أوسٍ: واحدٌ»[1]. وقال عباسٌ في موضعٍ آخر: قلتُ ليحيى: «أوسُ بنُ أوسٍ، وأوسُ بنُ أبي أوسٍ، واحدٌ؟» فقال: «نعم، هو واحدٌ، ولكنَّ بعضَهم يقول: ابن أبي أوس، وبعضهم يقول: ابن أوس؛ وهو واحدٌ». (تاريخ الدوري عن يحيى ٢/ ٤٥).

(٢) **الإمام أحمد**: قال في «المسند» (٤/ ٨): «حديثُ أوس بن أبي أوس الثقفي، وهو أوسُ بن حذيفة، رضيَ الله عنه» ـ فساق أحاديثَ أبي الأشعث عنِ أوس بن أوس ضمن هذا المسند. ولا يتعارض مع هذا أنه قال في موضع آخر (٤/ ١٠٤): «حديثُ أوس بن أوس عن النبي ﷺ»، فساقَ حديثَ فضل التبكير يومَ الجُمُعَةِ من ثلاث طُرقٍ؛ لأنّ الإمامَ أحمدَ كثيراً ما يفرِّقُ أو يكررُ حديثَ الصحابي الواحد في موضعين أو ثلاثة مواضع، وربما أحال علىٰ الموضع الأول؛ وهذا ظاهرٌ في «مسنده» لمن تأمله. ومما يدل على صحة استنتاجنا أن الإمامَ أحمدَ قال في موضعٍ ثالثٍ (٤/ ٢٤٢): «حديثُ أوس بن حذيفة»، فذكر حديثَه في وفادته علىٰ النبي ﷺ؛ فقد كرر حديثه ثلاثَ مرات.

---

(١) فسَّر ابن أبي حاتمٍ كلامَ يحيىٰ بمعنىٰ أنه رجلٌ ثقفيٌّ واحدٌ اختُلِف في اسمه، فيقالُ له ابنُ أوسٍ كما يقال له ابن أبي أوس، وهو ـ عنده ـ غيرُ أوس بنِ حُذيفة الثقفي. وقلده المزي فأورد قولَ يحيىٰ في ترجمة «أوس الشامي». وليس الأمر كذلك؛ بل إن يحيىٰ يعني أنه رجلٌ ثقفي واحدٌ كان بالطائف؛ وعبارة يحيىٰ الأخيرة توضح مقصده.

(٣) **الإمام البخاري**: قال في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥): «أوس بن حذيفة الثقفي، والد عمرو بن أوس[١]، ويقال: أوس ابن أبي أوس، ويقال: أوس بن أوس؛ له صحبةٌ...»؛ ولم يترجم لصحابي آخَرَ باسم أوس.

(٤) **الإمام أبو داودَ السِّجستانيُّ**: نقل الحافظ ابن حجر قولَ ابن معين إنه رجلٌ واحد فقال: «تابعَ ابنَ مَعينٍ علىٰ ذلك جماعةٌ منهم أبو داود، والتحقيق أنهما اثنان». (**تهذيب التهذيب ١/ ٣٨١**)[٢].

(٥) **ابنُ حِبّانَ**: ذكر أوسَ بن حذيفة في «الثقات» (٣/ ١٠) وساق نسبه ثم قال: «يقال إنه أوس بن أبي أوس، ويقال: أوس بن أوس». ولم يذكر ترجمةً أخرى باسم أوس بن أوسٍ الشامي[٣].

---

(١) ذكر البخاري أُبُوَّته لعمرو لتثبيت شخصه، وتأكيد هُويَّته، فكأنه يقول: هذه ترجمةُ أوس الصحابيِّ والد التابعيِّ المشهور عمرو بن أوس... ثم ذكر أنه اختُلف في تسميته فيُدعىٰ تارة أوس بن أوس وتارة أوس بن أبي أوس، وهو رجلٌ واحدٌ له صحبة. ومقصِدُه واضحٌ لا غبارَ عليه ـ رحمه الله وأحسن جزاءه.

(٢) سترىٰ ـ إن شاءَ الله تعالىٰ ـ الردَّ على «تحقيق» الحافظ ابن حجر!

(٣) ذكر ابن حِبان ترجمةً أخرىٰ ـ لا علاقةَ لها بالصحابي الذي نتكلم عنه ـ فقال: «أوسُ بنُ حذيفةَ، وفد إلى النبيِّ ﷺ مسلماً؛ وليس هو بالثقفي». قلت: تفرد بذكره ابن حبان، ولم يذكره أحدٌ سواه من الحفاظ المتقدمين؛ حتى إنَّ الحافظَ ابن حجرٍ اقتصر في الإصابة علىٰ نقل قوله دون تعليق أو زيادة. ولم يذكر ابنُ حِبّانَ قبيلَتَهُ ولا ساق نسبه، ولا ذكر شيئاً من خبره ولا روىٰ له حديثاً؛ ولا شكَّ عندي في وهمه وأن ما ذكره لا أصلَ له. وابن حِبّان يتسرَّع أحياناً في إثبات الأوهام دونَ تثبت.

(٦) **الإمام أبو بكر الخطيب**: ذكر في كتابه «غُنيةُ الملتمسِ توضيحَ الملتبسِ» جماعةً من الرواة اختُلف في تسمية آبائهم، فيقال للواحد منهم: ابن فلان، وابن أبي فلان، وهو رجلٌ واحد، لا اثنين. فمنهم: «معدان بن طلحة، هو معدان بن أبي طلحة، نفسه. وسيف بن سليمان المكيُّ، وهو سيف بن أبي سليمان. وعروة بن الجَعْدِ، وهو عروة بن أبي الجَعْدِ البارقيُّ، أَحَدُ أصحاب رسول الله ﷺ، نزل الكوفة وحدَّث بها. وأوس بن أوس، وهو أوس بن أبي أوس؛ روىٰ عنه النعمان بن سالم...» (ص١١، نشرة الرياض سنة ١٤١٣، وهي نسخةٌ مختصَرة)[١].

(٧) **الحافظ الذهبي**: قال في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٣٤): «أوس بن أوسٍ الثقفي، وقيل: ابن أبي أوس. قال عثمان بن عبدالله بن أوس، عن جده: إنه وفد على رسول الله ﷺ؛ ويقال: هو والد عمرو بن أوس». ثم قال: «أوس بن أبي أوس: نزل الشام، قال حسّان بن عطية، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس ـ فذكر حديثَ: «من غسَّلَ واغتسل..»، رواه أبو داود؛ وهو الذي قبلَه، لأنه ثقفي».

وأما مَن عدَّه رجلَين:

فقد قال بذلك عددٌ من العلماء المتقدمين والمتأخرين، غير أنهم خلطوا في أمرهما خلطاً عجيباً، فمنهم من جعل الثاني شامياً، ومنهم من

---

(١) نقلنا نصَّ الخطيب بتمامه لأنَّه نفيسٌ جدّاً، إذ ذكر رواةً آخرين (من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين) ممن اختُلف في تسميتهم كما اختلف في تسمية أوس، وكلٌّ منهم رجلٌ واحدٌ لا رجلان ـ ولقد بلغ عدد من ذكرهم الخطيب ٧٥ راوياً!! فلأوس الثقفي إذاً نظراء كثر (في الصحابة والتابعين ومن بعدهم)، وليست حاله فريدةً في الرواة.

جعله طائفياً كالأول. ومنهم من عدَّ في الرواة عن الشامي عدداً من تابعي الطائف الذين يروون عن أوس بن حذيفة دون شك... فممن قال بذلك:

(١) الحافظ عمرو بن عليٍّ الفلاّس البصري (-٢٤٩): أخرج الخطيب في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٣٢٧/١) من تاريخ الفلاس أنه قال في تسمية من روىٰ عن النبي ﷺ من قيسٍ عَيْلانَ[١]: «أوس بن حذيفة الثقفي، وأوس أبو عمرو الثقفي».

قلت: هذا كلامٌ ينقض بعضُه بعضاً، فإنَّ أوساً والدَ عمرو هو أوس ابن حذيفة بلا شك، كما بيناه آنفاً. وخطأ الفلاس هذا يؤكد أنَّ كثيرين ممن تكلموا في شأن هذا الصحابي لم يحرّروا أمرَهُ.

(٢) خليفة بن خياط البصري (١٦٠-٢٤٠) قال في «طبقاته» (٢٨٥: أهل الطائف): «أوس بن أبي أوس، واسم أبي أوس حذيفة، من ثقيف، مات أيام الحَرّة». ثم قال: «وأوس بن أوس الثقفي»[٢].

---

(١) قيسُ عَيْلانَ بنُ مضرَ شِعبٌ عظيمٌ من العدنانية منهم ثقيف. وهم إخوة إلياس بن مضر الذين منهم قريش قبيلة النبي ﷺ. وعيلانُ عبدٌ لمُضَرَ حضن قيساً فنسب إليه.

(٢) ذكر أبو بكر الخطيب في «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» خليفةَ بن خياط فيمن وافق البخاري في عده أوساً رجلاً واحداً، فأخرج من «طبقاته» النَّصَّ الأوّلَ وأغفَلَ الثاني؛ فلا أدري أسقط من نسخة الخطيب أم ذهل عن قراءته. والخطيب رحمه الله كان متقناً متثبتاً، غير أن السهوَ والغلطَ من طبيعة البشر. ولم يرجح الخطيب أحدَ القولين في هذا الكتاب، غيرَ أنه سبق له أن عدَّهما واحداً في «غنية الملتمس»، كما تقدم.

قلت: هكذا جَمَعَهُما معاً في الطائفيين، ولم يذكر أحداً في الصحابة الشاميين يُدعىٰ أوساً.

(٣) محمد بن سعد البغدادي (١٦٨-٢٣٠): ذكر في الطائفيين من «طبقاته» (٥/ ٥١٠-٥١٢) أوسَ بن حذيفة، وأوسَ ابن أوس الثقفي. وذكر في الترجمة الثانية حديث أبي الأشعث عنه مرفوعاً: «إذا كان يومُ الجمعة فمنْ غَسَّلَ واغتسل، وغدا وابتكر. . .» الحديث؛ ثم روىٰ حديثَ النعمان ابن سالم، قال: سمعت رجلاً جدُّه أوس بن أوس قال: «وأومأ إليَّ جدي وهو في الصلاة أن ناولني نعلي. . .» الحديث.

قلت: الرجل هو ابن عمرو بن أوس، كذا وقع مصرَّحاً به في روايةٍ أخرى (انظر «سنن البيهقي» ١/ ٤٦)، ولم أعثر على اسمه. والنعمان بن سالم طائفيٌّ معروفٌ نزل العراق فيما بعد؛ وقد روىٰ أيضاً عن عمرو بن أوس نفسه عن أبيه (المعجم الكبير ١/ ٢١٨). وذكر ابنُ سعد حديثاً آخر في هذه الترجمة من رواية عبد الملك بن المغيرة الطائفي، هو لأوس بن حذيفة كذلك.

(٤) الإمام مسلم بن الحجّاج: قال في «الطبقات» (ق٤أ؛ أهل الطائف): «أوس بن أبي أوس، وأوس بن حذيفة».

قلت: كذا قال مسلم؛ ولم يذكر أوساً آخر في الشاميين؛ وقد علمتَ أن أوسَ بن أبي أوس هو أوسُ بن حذيفة، وإنما الخلافُ في من سُمّيَ أوسَ بن أوس: هل هو ابنُ أبي أوس أم رجلٌ آخر.

(٥) أبو بكر أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم بن البرْقي المصري (-٢٧٠): أخرج الخطيب من كتابه «معرفة الصحابة»، قال: «أوس بن

حذيفة، أحد بني مالك بن حُطَيْط؛ وقالوا غير ذلك: يزعمون أنه[١] حذيفة بن أبي عمرو بن عمرو بن وهب بن عمرو بن عامر بن يساف. جاء عنه حديث...»، ثم روىٰ حديث عثمان بن عبدالله بن أوس عن جده في وفادتهم على النبي ﷺ، ثم قال: «وأوس بن أوس، ويقال ابن أبي أوس الثقفي، له سبعة أحاديث».

قلت: ليس في كلامه ما يشير إلىٰ أن أحدَهما شاميٌّ والآخَرَ طائفي.

(٦) **أبو حاتم الرازي**: قال ابن أبي حاتم: «أوسُ بن أوسٍ الثقفي له صحبة، ويقال أوس بن أبي أوس. روىٰ عنه أبو الأشعث الصنعانيُّ وعطاء - أبو يعلىٰ بن عطاء. روىٰ عنه النعمان بن سالم - من رواية شعبة[٢] - ويزيدُ فيه حاتمُ بن أبي صغيرةَ[٣] فيقول: النعمان، عن عمرو بن أوس، عن أبيه - سمعت أبي يقول ذلك».

ثم روىٰ عن عباسٍ الدُّوريِّ قولَ يحيىٰ بن معين: «أوس بن أوس وأوس بن أبي أوس واحدٌ». ثم قال ابنُ أبي حاتم: «أوس بن حذيفة الثقفي: له صحبة، روىٰ عنه عثمان بن عبدالله بن أوس، عن جده أوس ابن حذيفة - سمعت أبي يقول ذلك».

قلت: في كلام أبي حاتمٍ وابنه مسائِلُ ينبغي التنبيهُ عليها، فمن ذلك:

أولاً: أنه لم يجعل أياً منهما في الشاميين.

---

(١) يعني أبا أوس.

(٢) عن النعمان.

(٣) كذا هو مصرَّحٌ به في حديث تحزيب القرآن في «المسند» (٤/ ٩).

ثانياً: بينَت روايةُ حاتم بن أبي صغيرةَ أن النعمانَ بن سالم يروي عن عمرو بن أوس عن أبيه؛ وقد علمتَ أن والدَ عمرو بن أوس ـ وهو أوس ابن حذيفة، كما تقدَّم ص١٤ في كلام البخاري ـ هو جد عثمان بن عبدالله ابن أوس؛ فالمغايرة بين الأول والثاني إذن باطلةٌ.

ثالثاً: إذا افترضنا أن الترجمةَ الأولىٰ لصحابيٍّ حقيقيٍّ نزل الشام، فكيف يروي عنه عطاءٌ العامري والنعمان بن سالم، وهما طائفيان؟

رابعاً: أساءَ ابنُ أبي حاتم تفسيرَ عبارة يحيىٰ بن معين[1]، فأتعب في تأويلها من قلَّده من المتأخرين، كابن عبد البرِّ والمزِّيّ.

(٧) **أبو القاسم الطبراني**: جعله ثلاثةً (أوس بن أوس، وأوس بن أبي أوس، وأوس بن حذيفة) بناءاً على ظاهر التسمية كما وردت في الإسناد. ولم يترجم لمن ذكرهم، ولم يحرِّر أمرَ الأسانيد المتضاربة التي أوردها (المعجم الكبير ١/ ٢١٤-٢٢٣).

(٨) **أبو نُعيم الأصبهاني**: جعله اثنين، سمّىٰ أحدَهما أوسَ ابن أوس، والآخرَ أوساً الثقفي ـ قيل فيه أوس بن حذيفة وقيل فيه أوس بن أبي أوس (كذا قال)؛ فلما سرد الأحاديثَ جعله ثلاثةً، مقلِّداً شيخَه الطبراني! والعجبُ منه أنه ذكر رأيَ البخاريِّ فلم يُحَرِّرْهُ أو يُتبِعْهُ بنفيٍ أو تأييد. وفي كلامه ورواياته تخليطٌ فاحش. (معرفة الصحابة ٢/ ٣٤٨-٣٥٦).

(٩) **أبو عمرَ بنُ عبد البَر**: قلَّدَ ابنَ أبي حاتم ونقل ما عنده بزياداتٍ قليلة (الاستيعاب ١/ ٧٩-٨٠). والطريفُ أنه قال في الترجمة الأولىٰ:

---

(١) كلام يحيىٰ ينفي كلامَ أبي حاتم، وابنُ أبي حاتم لا يخالف أباه في شيء، فتخلصَ من الإشكال بتأويلِ كلام ابن معين على غير وجهه.

أوس بن أوس الثقفي، ويقال: أوس بن أبي أوس، وهو والد عمرو بن أوس؛ وقال في الترجمة الثانية: أوس بن حذيفة الثقفي، يقال فيه أوس ابن أبي أوس، هو جد عثمان بن عبدالله بن أوس!

قلت: مرَّ أبو عُمَرَ ـ رحمه الله ـ في الوهم ولم يتنبه؛ وقد ذكرنا غيرَ مرةٍ أن عثمان بن عبدالله بن أوس هو ابنُ أخي عمرو بن أوس؛ فجدُّ عثمان هو أبو عمرو، ليس برجلٍ آخر!

(١٠) **الحافظ ابن عساكر**: ترجم في «تاريخه» (النسخة المصوّرة ٣/١٨٦-١٨٩) لمن اعتبره شامياً فقال: «أوس بن أوس، ويقال ابن أبي أوس الثقفي، نزل دمشق وقبره بها. روىٰ عنه أبو الأشعث الصنعاني، وعبادة بن نُسَيٍّ، وعبدالله بن مُحَيْريز.. ودارُ أوس في درب القبلي مما يلي سوق الدقيق..»، ثم روىٰ الحافظ بعضَ الأحاديث في الترجمة، وأخرج أقوال ابنِ البَرْقي وغيرِهِ من العلماء.

تعقيبٌ وتعليق:

أولاً: إن الحافظَ أبا القاسم ابنَ عساكر هو أولُ محدِّثٍ ـ فيما علمتُ ـ يصرِّحُ بأنّ من روىٰ عنه أبو الأشعث الصنعانيُّ شاميٌّ. فأما من سبقه في جعلِ أوسٍ الثقفيِّ رجلين (بسبب اختلاف التسمية) فقد جعلوهما طائفيَّيْن. وقد قلدَ ابنَ عساكرَ المتأخرون كالمزيِّ وابنِ حجر، فافترضوا أنَّ أوسَ بنَ أوسٍ شاميٌّ، وأنَّ أوسَ بنَ أبي أوسٍ (حذيفةَ) طائفي.

ثانياً: لم ينقل الحافظُ ابنُ عساكرَ في هذه الترجمة شيئاً من كتب الطبقات الشامية (طبقاتِ دُحَيْم، وطبقات أبي زُرعةَ النَّصْري، وطبقات

محمود بن سُمَيع)[1]، فدل هذا علىٰ أنهم لم يذكروه في الشاميين، إذ لو ذكروه لما تأخر أبو القاسم في نقل ذلك؛ كعادته في نقل كلِّ صغيرةٍ وكبيرة. وهذا برهانٌ أكيدٌ علىٰ أنه لم يكن للرَّجُلِ أثرٌ أو وجودٌ في الشام، لأن أصحابَ الطبقات الشامية كانوا آيةً في الاستقصاء، حتى إنهم ذكروا كثيراً من المجاهيل، كما يُعلم من النقول عنهم.

(١١) **أبو الحجّاج المزي**: كتب ترجمتين في «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٨٧-٣٨٨)، الأولىٰ باسم أوس الشامي، والثانية باسم أوس بن أبي أوس، واسمُ أبي أوسٍ حذيفة، وذكر الرواةَ الطائفيين في هذه الترجمة، وذكر في الأولىٰ قولَ يحيىٰ بن معين فأشكلَ عليه، ثم قلَّدَ في تأويله أبا عمرَ بنَ عبد البر.

(١٢) **الحافظ ابنُ حجر العسقلانيّ**: جعله اثنين في عددٍ من كتبه (تهذيب التهذيب» ١/ ٣٨١-٣٨٢؛ و«الإصابة» ١/ ٧٩، ١/ ٨٢، و«تقريب التقريب» ص١١٥). وقد ذكر ابنُ حجر مراراً أن الصوابَ أنّهما اثنان، غيرَ أنّه لم يأتِ بالدليل علىٰ ذلك في أيِّ كتابٍ من كتبه، كأنّه اكتفىٰ بكثرة من تقلّد هذا القول؛ والله أعلم.

* * *

---

(١) تكلمت علىٰ كتب الطبقات الشامية في كتابي «علم طبقات المحدثين، أهميته وفوائده»، ص ١٦٧-١٧١ (ط. الرياض ١٤١٥هـ).

خُلاصة البَحْث

مما تقدم تجد أنّ من جعل أوساً اثنين أكثرُ ممن عَدَّهُ رجلاً واحداً، غيرَ أن المسألةَ ليست بكثرةٍ من تقلد قولاً ما، بل بالعلم والدليل وصحة الحجة. وقد قلّبتُ الأمرَ وأعدتُ النظر في هذه القضيةِ المشكلةِ مراراً فظهر لي أنه رجلٌ واحد، للأسباب التالية:

أولاً: إن من عَدُّوه رجلاً واحداً أعلمُ وأتقنُ ممن جعله رجلين أو ثلاثة؛ فأين الطبرانيُّ وابنُ عبد البر والمزي وابن حجر، من أحمدَ بن حنبل أو يحيىٰ بنِ مَعينٍ أو البخاري وأبي داود والذهبي؟!

ثانياً: إنَّ الذين عَدُّوه رجلين أو أكثرَ مضطربون فيه؛ فمنهم من جعله ثلاثةً كالطبراني، ومنهم من جعله اثنين، ومنهم من اضطرب فيه كأبي نُعَيم.

ثالثاً: إنَّ من جعلوا أوساً رجلينِ اضطربوا في لتسميتهما كما رأيت؛ فمنهم من يسمي الأولَ أوسَ بن أوس والثانيَ أوسَ بن حذيفة، ومنهم من سماهما أوس بن أبي أوس وأوس بن حذيفة، ومنهم من سماهما أوس ابن حذيفة وأوساً أبا عمرو... إلىٰ غير ذلك من وجوه الاختلاف والاضطراب.

رابعاً: اختلفوا كذلك في بلد الثاني؛ فالمتقدمون كأصحابِ الطبقات وأبي حاتم الرازي جعلوه طائفياً كالأول، والمتأخرون كابنِ عساكرَ والمَزيِّ وابن حجرٍ جعلوه شامياً.

خامساً: إنَّ مصنفي كتب الطبقات الشامية أغفلوا ذكر الشامي إغفالاً تاماً.

سادساً: اضطرب من عده اثنين في ذكر الرواة عن الثاني، فقد عدوا فيهم رواةَ الطائف، بل عدوا فيهم ابنَ الأول وحفيدَه![١]

سابعاً: تبين لي بوضوحٍ من خلال تتبع أقوال العلماء أن أكثرَ الذين جعلوه رجلين قد قلدوا مشايخهم أو من سبقهم من المصنفين، فوقعوا أسرىٰ الأوهام والتخبطات التي وقع فيها من سبقوهم؛ والتتابع في الخطأ لا يجعله صواباً.

ثامناً: لقد وقع الاختلاف في تسمية أوس في سائر الأحاديث الأخرى المروية عنه في المسانيد والسنن، إذ يُرویٰ عنه الحديثُ الواحدُ تارة باسم أوس بن أبي أوس، وتارة أخرى باسم أوس بن أوس، وتارة باسم أوس ابن حذيفة. ويكفي القارىءَ ليدركَ هذه الحقيقةَ أن يراجع «المعجمَ الكبير» للطبراني.

* * *

---

(١) تنبه المزيُّ لذلك فلم يذكر أحداً من الطائفيين في الرواة عن الشامي.

إشكالاتٌ مطروحةٌ والإجابة عليها

(١) **الإشكال الأول**: إذا كان أوسٌ صحابياً واحداً، فلم عدَّه كثيرٌ من المصنفين اثنين؟

الجواب: للاختلاف في اسمه، والصحيحُ أن اسمَه أوسُ بن أبي أوس، واسمُ أبي أوس حذيفة؛ فأخطأ فيه بعض الرواة فسمَّوه أوسَ بن أوس: أسقطوا أداة الكنية[١]. لذا كان كلامُ يحيىٰ بنِ مَعينٍ قاطعاً للإشكال، لو أن ابن أبي حاتم (ومن تبعه) أدركوا مغزاه.

(٢) **الإشكال الثاني**: إذا كان أوسٌ الثقفي طائفياً ولم ينزل الشام قطُّ، فكيف روىٰ عنه أبو الأشعث الصنعاني؟

الجواب: إن أبا الأشعث يمانيُّ الأصل نزل الشام كبيراً بعدما قُتل عثمان رضيَ الله عنه[٢]، ولم يُولد بالشام؛ فلعله التقىٰ به بالطائف في

---

(١) يلاحظ أن الرواةَ عن أصحابه عراقيون أو شاميون؛ فلا يُستغرب أن يخطئوا في اسم صحابيٍ ليس من أمصارهم، وليس هو بذاك المشهور. مع أن مثل هذا الخطأ وقع في تسمية من هم أشهر منه؛ فبسرُ بنُ أبي أرطاةَ العامري القرشيّ (صحابيٌ صغيرٌ نزل الشام، وكان من قواد معاوية، وكان ناصبياً ظالماً لنفسه، وقد صدرت عنه أفاعيلُ وقبائحُ لا يفعلها مسلم) قد اختلف في تسميته أيضاً، فوجدتُ بعضَهم يسميه بسر بن أرطاة، والصحيح أنه ابن أبي أرطاة، واسم أبي أرطاة عُمَيْرُ بنُ عُوَيْمِرِ بن عمرانَ بنِ الحُلَيْسِ بنِ سَيّار بن نزارِ بنُ مُعَيْص.. مع أن بسراً مشهورٌ لدوره المشئوم في الفتنة، ولمكانته في قواد الشاميين، ولقرشيته.

(٢) روى أبو زُرعةَ الدمشقيُّ في «تاريخه» القيّم (ص٦٣٠) عن أبي الأشعث أنه كان بصنعاءَ لما ورد خبر مقتل عثمان رضي الله عنه.

هجرته من اليمن إلىٰ الشام، أو التقىٰ به في حجٍّ أو عُمْرة. هذا إنْ كان قد سمع منه أصلاً، إذ لم يبين سماعه منه في روايته عنه (حديث: من غسل واغتسل. . .)، فيحتمل أن تكون روايته عنه مرسلةً.

(٣) **الإشكال الثالث**: ذكر الحافظ المزي[١] في الرواة عن أوس الشامي ثلاثة شاميين سوىٰ أبي الأشعث، هم أبو أسماءَ الرَّحَبيُّ، وعبدالله ابنُ مُحَيْريزٍ، وعُبادةُ بنُ نُسَيٍّ، فكيف تنفي وجودَ من روىٰ عنه هؤلاء بالشام؟!

الجواب: إن روايةَ هؤلاء عنه لا تصح بمرة، وإليك الدليل:

أما رواية أبي أسماءَ الرَّحَبِيِّ فمن المزيد في متصل الأسانيد، فقد أخرج الطبراني (ح ٥٨٦) من طريق يزيدَ بنِ يوسُفَ الرَّحَبِيِّ، عن عبدالرحمٰن بنِ يزيدَ بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماءَ الرَّحبي، عن أوسِ بن أوسٍ (كذا)، قال: قال رسول الله ﷺ: «من غَسَّلَ واغتسلَ. .» الحديث.

وهذا الحديثُ رواه جماعةٌ من الثقات عن أبي الأشعث عن أوسٍ دونَ ذكر أبي أسماء[٢]؛ وهو وهمٌ من يزيدَ بن يوسف الرَّحَبي، وهو متروك الحديث. كأنه لما بلغته رواية أبي الأشعث، عن أبي أسماءَ، عن ثوبان، ظن هذا الحديثَ كَذلك.

---

(١) أخذ المزيُّ ذلك من كلام الخطيب في «الموضح» ومن ابن عساكر.

(٢) كحسّان بن عطية عند أحمد (٤/ ٩) وابن ماجه (ح١٠٨٧) والحاكم (١/ ٢٨٢)، ويحيىٰ بن الحارث الذِّماري عند أحمد (٤/ ١٠)، والنَّسائي (٣/ ٩٥، ١٠٣)، والحاكم (١/ ٢٨٢)، وغيرهما.

وأما رواية ابن مُحَيْريزٍ عنه، فابن محيريزٍ قرشيٌّ جُمَحيٌّ مكيُّ الأصل نزل بيتَ المقدس، يروي عن صحابة الحجاز والشام. فإن صحت روايته عنه فيكون قد سمع منه بمكةَ في حجٍ أو عمرة[١]. علىٰ أن في روايتِهِ عنه نظراً؛ فقد أخرج الطبراني (ح٥٩١) من طريق إسماعيلَ بن عياشٍ: حدثني عبدُ الرحمٰن بنُ عبدالله بن محيريز، عن أبيه، عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «من كَذَبَ علىٰ نبيه أو عينيه أو علىٰ والديه لم يَرَحْ رائحةَ الجنة». وفي لفظه تحريفٌ ظاهرٌ للحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري (٤/ ١٥٧، المناقب: ٥) عن علي بن عياش، عن حَرِيز بن عثمانَ، عن عبد الواحد بن عُبيدِ الله النَّصري، عن واثلةَ بن الأسقع، عن رسول الله ﷺ، قال: «إنَّ من أعظمِ الفِرىٰ أن يَدَّعِيَ الرجلُ إلىٰ غير أبيه، أو يُرِيَ عينَه ما لم ترَ، أو يقولَ علىٰ رسولَ الله ﷺ ما لم يقل». فلعل إسماعيلَ سمعه من حريزٍ فخلط فيه؛ وإسماعيلُ بن عياشٍ كثيرُ التخليط في الرواية عن أهل بلده وعن غيرهم[٢]، حتى قال فيه أبو إسحاقَ الفزاري: «لا يدري ما يخرج من رأسه»، ونهىٰ عن الكتابة عنه؛ والله أعلم.

وأما رواية عُبادةَ بن نُسَيٍّ عنه فليست بحجةٍ لأن عبادةَ لم يدرك الصحابة، فقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين (الثقات ٧/ ١٦٢) فقال: «يروي عن جماعةٍ من التابعين أصحابِ معاذ وأبي الدرداء، مات سنةَ ١١٨ وهو شاب». على أن الإسنادَ إلىٰ عُبادةَ لا يصح، لأن راوي ذاك الحديث

(١) هذا إن لم تكن مرسلةً أصلاً لأنه لا يُتحقَّق أسمع منه أم لا، وليس في الرواية تصريحٌ بالسَّماع.

(٢) هو أصلح حالاً في الرواية عن أهل بلده، وليس بذاك، وقد وجدت له مناكير عنهم.

عنه هو محمد بن سعيد الشامي الكذّابُ المصلوبُ في الزندقة. (انظر «مسند أحمد» ٤/٨، و«المعجم الكبير» ح٥٨٧، ح٥٨٨، و«سنن أبي داود» ح٣٤٦ ـ وسقط من روايته اسم المصلوب غير أن رواية أحمدَ والطبراني تكشف النقابَ عنه).

(٤) **الإشكال الرابع**: لقد ذكر ابن عساكر (وتبعه المزي) نزولَ أوسٍ الشامَ ووفاتَهُ بها، بل وحدد مكان داره، فكيف يُنفىٰ وجودُهُ إذن؟!

الجواب: لم يذكر ابن عساكر ـ وهو المغرَمُ بالنقل ـ المصدرَ الذي نقل عنه، فما هو الدليل أنَّ هذه الدار كانت لفلان من الناس قبل ٥ قرون؟! ومن روىٰ هذا بإسنادٍ متصل؟!

فلو كانِ للرجلِ مكانٌ بالشام لكان أصحابُ الطبقات المتقدمين (دحيمٌ، وأبو زرعةَ، وابنُ سُمَيع) أولىٰ الناس بذكره في صحابة الشام، فلما أعرضوا عن ذكره ـ وهم أقرب عهداً بالصحابة من ابن عساكر ـ جاز لنا الشكُّ في وجوده.

على أن الشاميين يقع لهم التخليطُ فيما يثبتونه[1]، ونمثل هنا بمثالٍ واحد: فقد نقل المزي عن الحافظ عبد الرحمٰن بن إبراهيمَ (دُحيمٍ) ـ وكان أعلم الشاميين بحديث الشام في زمانه ـ قال: «شهد أبو عثمانَ الصنعانيُّ، وأبو أسماءَ الرَّحَبِيُّ، وأبو الأشعثِ فتحَ دمشق». (تهذيب الكمال ١٢/٤١٩).

(١) كزعمهم الصحبةَ لمن لا تصح صحبته من المخضرمين، أو ادعائهم أن القاسمَ أبا عبدالرحمٰن أدرك أربعين بدرياً، وإنما أدرك أبا أُمامَةَ وطبقته!! وكثيرٍ من أشباه ذلك..

فذكرُ أبي الأشعث فيمن شهد فتح دمشق وهمٌ لا شك فيه، فقد قدمنا أنه كان باليمن آنذاك، وإنما هاجر إلىٰ الشام بعد استشهاد عثمان.

إذنْ فالذي نراه أن أوساً الثقفيَّ صحابيٌّ واحدٌ اختلف في اسمه. وهذا ما انتهينا إليه؛ فإن أصبنا فمن فضلِ اللهِ تعالىٰ، وإن أخطأنا فحسبنُا أننا اجتهدنا في معرفة الصواب؛ والحمدُ للهِ علىٰ مَنِّهِ وفضله.

* * *

الفصل الثالث

بيانُ عِلّة الحديث

لهذا الحديث الذي نبحث فيه ثلاثُ عللٍ قادحةٍ:

العلة الأولىٰ: تفرد حسينِ الجُعْفيِّ بروايته.

العلة الثانيـة: نكارةُ الحديث سنداً ومتناً.

العلة الثالثـة: هذه علةٌ نادرةٌ نبه عليها عددٌ من الحفاظ الكبار؛ وهي أن حسين بن علي الجعفي أخطأ في رواية هذا الحديث عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر (الثقة)، وإنما سمعه من عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن تميم (وهو ضعيف)، فوهم في تسميته وظنه ابنَ جابر. وهذه العلة هي أشدُّ هذه العلل الثلاث وأقواها. وإليك أخي القارىء البحثَ في هذه العلل مفصَّلاً:

العلة الأولىٰ

تفردُ حسين الجعفيِّ برواية الحديث

لعل كثيرين من القراء يتساءلون: كيف يُجْعَلُ تفرد الحسين الجعفيِّ بالحديث علةً؟! أليس حسينٌ الجعفيُّ ثقةً مقبولَ الحديث؟

فالجواب عن ذلك التساؤل هو:

لا شك أن حسيناً الجعفي ثقةٌ ورعٌ من رجال البخاري ومسلم، وكان من فضلاء عصره المعدودين؛ غيرَ أنَّ أيَّ ثقةٍ قد يخطىء أو يَزِلّ، لا سيما في عصر حسين[1] حِيْنَ كَثُرَت الروايةُ جداً وتشعبت طرق المرويات وكَثُرت الرَّحّالة (من الشيوخ والتلاميذ) إلىٰ غير أقطارهم؛ مما أدىٰ إلىٰ كثرة الوهم والغَلَط والعِلَل في المرويات.

لهذا كلِّه فإن نقّادَ الحديث غالباً ما يردون الأحاديثَ الغرائب التي ينفرد بها راوٍ من الرُّواة في أواخر القرن الثاني، حتى وإن كان ثقةً حافظاً مشهوراً. ونمثل لذلك بمثالٍ نظريّ:

من المعلوم أن الإمامَ عبدالرحمٰن بن مهديِّ بن حسان البصريَّ (١٣٥-١٩٨) كان من أوثقِ حفاظ عصره وأعلمِهِم، وقد روىٰ «الموطَّأ» عن مالك وكان ثَبْتاً فيه؛ ولنفرض جدلاً أنه قد تفرَّدَ بحديثٍ مرفوعٍ عن مالكٍ لم يروه أحدٌ سواه، فهل يقبل الحفاظُ ذلك الحديث؟ الجواب: إنهم

---

(١) ولد حسين سنة ١١٩ (أو نحوها)، وتوفي سنة ٢٠٣.

يتوقفون في صحة الحديث ويردونه بعلة التفرد، لأنهم يطرحون سؤالاً مهماً: كيف حفظ ابنُ مهديٍّ هذا الحديث عن مالك دون سائر رواة الموطأ؟ وأين كان سائر أصحاب مالك المكثرين عنه عندما حدث بهذا الحديث، إن كان قد حدث به؟

إذن فالمعروفُ عن نقّاد الحديث الكبار أنهم غالباً ما يردون الحديث الغريب الفرد؛ فأما الأحاديث الغرائب التي يقبلونها أحياناً فهي استثناءٌ، وليست الأصل الذي يُقاس عليه[١]؛ إذ الأصل هو الرَّدُّ أو التوقف عن الحكم بصحة الحديث كما ذكرتُ لك. ولا يتسع المقام لبسط هذه المسألة، غير أننا نمثل لها ببعض الأمثلة ليتضحَ الأمرُ للقارىء:

(١) **قال الزهري**: «حدثتُ عليَّ بن حسين[٢] بحديث، فلما فرغتُ قال: أحسنتَ؛ هكذا حُدِّثناه. قلت: ما أراني إلا حدثتُكَ بحديثٍ أنت أعلمُ به مني! قال: «لا تقل ذاك، فليس ما لا يُعرَفُ من العلم، إنما العلمُ ما عُرِف وتواطأت عليه الألسُن». (سير النبلاء ٤/ ٣٩١).

قلت: وهذا في زمن التابعين، فما بالُكَ بمن بعدَهُم؟!

(٢) **روىٰ أبو خيثمةَ** في «كتاب العلم» (ح٣٧) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيمَ النخعي قال: «كانوا[٣] يكرهون أن يُخرجَ الرجلُ

---

(١) في الصحيحين بعض الأحاديث الغرائب، وليست بالكثيرة. وإنما حكم الشيخان بصحتها لظروف خاصة تتعلق بالرواة وعلاقة بعضهم ببعض، وليس هذا موضعَ بحث هذه الأحاديث، وهي بحاجةٍ لبحثٍ مستقلٍ إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) الإمام الجليل علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين (نحو ٣٨-٩٤).

(٣) يعني الصحابةَ وكبارَ التابعين.

أحسنَ ما عنده». قلت: يعني الأحاديثَ الغرائب[1]؛ وبهذا فسَّرَ كلامَه أبو سعدٍ السمعاني (أدب الإملاء والاستملاء ص٥٩).

(٣) روىٰ أحمد (٣/ ٤١٠) عن عبد الرحمٰن بن مهدي، عن حمادِ بن سلمةَ، عن هشام بن عروةَ، عن أبيه، عن عثمانَ بن طلحةَ العبدري، أنَّ النبيَّ ﷺ، دخل البيت فصلىٰ فيه ركعتين... الحديث؛ ذكره البخاري في «التاريخ» (٦/ ٢١٢) فقال: «وهو مرسلٌ؛ لا يُتابع عليه حماد». فقد ردَّ البخاري الحديثَ لتفرد حماد به من بين أصحاب هشام بن عروة، مع أن حماداً ثقةٌ مُكثِرٌ صاحبُ حديثٍ من طبقة شيوخ حسين الجعفي[2].

(٤) وقال الإمام أبو داودَ في «رسالته إلىٰ أهل مكة» ص٢٩: «والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، **فإنه لا يُحتجُّ بحديثٍ غريبٍ ولو كان من رواية مالك، ويحيىٰ بن سعيد القطان، والثقات من أهل العلم!** ولو احتَجَّ رجلٌ بحديثٍ غريبٍ وجدتَ من يطعن فيه...» الخ.

قلت: هذا نصٌّ صريحٌ واضحٌ من إمامٍ مشهودٍ له بالعلم والفضل والاعتدال؛ وكما ترىٰ فقد ضرب المثل بإمامَي الحديث في زمانهما، الذَين يُضرَبُ بهما المثلُ في الحفظ والإتقان والمعرفة والنقد وقلة الغلط.

---

(١) عقد الخطيب فصلاً هاماً في «الكفاية» (ص٢٢٣-٢٢٦، طبعة القاهرة١٩٧٢) في الغرائب والمناكير وترك الاحتجاج بها؛ فراجعه إن شئت.

(٢) كثيراً ما وجدتُ الإمامَ البخاري يرد أحاديثَ تفرد بها الثقات (في «التاريخ الكبير» وغيره)، إذ يراها غيرَ محفوظة.

ويحيىٰ القطان من أقران حسين الجعفي، أما مالكٌ فمن طبقة شيوخه؛ وكلٌّ منهما أوثق من حسين الجعفي بدرجاتٍ ودرجات. وقد ردَّ أبو داودَ في «سننـه» عدداً من الأحاديث التي تفرد بها الثقات، فقد أخرج في الصلاة (باب ٢٤٢، ح١١٢٠) حديثاً لجرير بن حازمٍ، عن ثابتٍ، عن أنس، فقال عقبه: «الحديثُ ليس بمعروفٍ عن ثابت، تفرد به جرير بن حازم». فلم يقنع برواية جرير (وهو ثقةٌ إمامٌ مكثرٌ من طبقة شيوخ حسين الجعفي).

(٥) وأخرج الإمام النسائي (٧/ ١٩٠-١٩١) حديثاً لحجّاج بن محمد المصيصي، عن حمادِ بنِ سلمةَ، عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ نهىٰ عن ثمن السِّنَّوْر والكلبِ إلا كلبَ صيد»، فقال: «وحديثُ حجاجٍ عن حماد بن سلمةَ ليس هو بصحيح».

قلت: ضعّفه لتفرُّد حجاجٍ بهذه الزيادة: «إلا كلبَ صيد» من بين أصحاب حماد بن سلمة، مع أن حجاجاً كان من أثبت الناس[١].

(٦) قال الحافظ الذهبي: «وقد يعد مُفردُ الصدوق منكراً». (الموقظة في علم الحديث ص٤٢)؛ وقال (ص٧٧): «وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هشيمٍ (١٠٣-١٨٣) وحفصِ بن غياثٍ (١١٧-١٩٤) منكراً. فإن كان المنفرد من طبقة شيوخ الأئمة [الستة] أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بنِ أبي شيبةَ وأبي سَلَمةَ

---

(١) قال إسحق الخُشُك النيسابوريُّ: حجاجُ بنُ محمدٍ نائماً أوثقُ من عبدالرزاق (بن همام الصنعانيِّ) يقظان!

التبوذكي وقالوا: هذا منكر»[1].

فهذه نصوصُ العلماء التي تردُّ ما تفرد به من هم أقدَمُ وأوثَقُ من حسينٍ الجعفي. وحسينٌ ثقة وسطٌ ليس كهشيمٍ ولا كحفص بن غياث، ولا كمالك ولا كيحيىٰ القَطّانِ أو حجاج المصيصي؛ وقد كان يغلط[2]؛ كما أنه كان مقعَداً، ومما لا شك فيه أنَّ المرضَ يؤثر على قوىٰ الإنسان العقلية وذاكرته. ولهذا السبب اعتمد البخاري ومسلمٌ روايةَ حسينٍ عن زائدةَ بنِ قدامةَ، لأنه كان ثبتاً فيه، عارفاً بحديثه، ولم يخرجا له شيئاً عن غير زائدة، سوىٰ حديثٍ واحدٍ أخرجه البخاريُّ من روايته عن إسرائيلَ أبي موسىٰ[3]، وقد تابعه علىٰ روايته عن أبي موسىٰ سفيانُ بن عيينةَ في مواضعَ في الصحيح.

* * *

(١) رأيتُ الألبانيَّ صحح حديثاً تفرد به محمدُ بن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ (-٢٩٧) في آخر القرن الثالث (سلسلة الأحاديث الصحيحة، ح١٦٢١)، مع أنه متكلمٌ فيه بقادح، وكذبه عدد من كبار الحفاظ، كعبدالله بن أحمد بن حنبل وموسىٰ بن هارون.

(٢) وَهَّمَ أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ الرّازيّان حسيناً الجعفي في حديثٍ وصله وأرسله غيره فرجحا إرسال الحديث (علل ابن أبي حاتم ١/١٩٨). وهذا مثالٌ عثرت عليه دون تتبع، ولعلنا لو تتبعنا ذلك لوجدنا له أوهاماً أخرىٰ، والله أعلم.

(٣) هو حديثُ إسرائيلَ أبي موسىٰ عن الحسن البصري، عن أبي بَكْرةَ، أن النبيَّ ﷺ أخرج ذاتَ يومٍ الحسنَ بن علي فصعد به المنبر، فقال: «إن ابني هذا سيدٌ، ولعل اللهَ أن يصلحَ به بين فئتين من المسلمين». (الجامع الصحيح ٤/١٨٤؛ كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام).

العلة الثانية

نكـارة الحديث

نص على نكارة متن الحديث عددٌ من الحفاظ منهم:

(١) **أبو حفص الفلاس**: أخرج الخطيب من تاريخ الفلاس قال: «عبدُ الرحمٰنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ ضعيفُ الحديث، حدَّث عن مكحولٍ أحاديثَ مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق[١]؛ روىٰ عنه أهلُ الكوفةِ أحاديثَ مناكير». (تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٢).

(٢) **أبو حاتم الرازي**: قال: «فأما حسينٌ الجعفي فإنَّه روىٰ عن عبد الرحمنٰ بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث (فذكر الحديث)، وهو حديثٌ منكرٌ لا أعلم أحداً رواه غيرَ حُسينِ الجعفي...»[٢] (العلل لابن أبي حاتم ١/ ١٩٧).

(٣) **وقال الحافظ البارع الناقد ابن رجبٍ الحنبليُّ**، وذكر الحديث: «قالت طائفةٌ: هو حديثٌ منكر». (شرح علل الترمذي ص ٨١٩).

---

(١) لاحظ أن معنىٰ كلامِهِ أن الراوي قد يكون صدوقاً وفي حديثه ما يستنكر. فصدق الراوي لا يعني بالضرورةِ أننا ملزمون بتصحيحِ كلِّ ما يرويه وقَبُولِه؛ إذ احتمالُ الوهمِ والخطأ والنسيانِ قائم.

(٢) في كلام أبي حاتم تأكيدٌ لما ذهبنا إليه من أن التفردَ بالحديثِ شبهةٌ قويةٌ تمنع تصحيحه.

العلة الثالثة

وهمُ حسين الجعفي في اسمِ شيخه

نصَّ كثيرٌ من العلماء علىٰ أن حسيناً الجعفيَّ وَهِمَ في تسمية شيخه، وأنه إنما سمع الحديث من عبد الرحمٰن بن يزيدَ بن تميم، فظن أنه سمعه من ابنِ جابر وحدث به عنه. فممن قال ذلك من الحفاظ:

(١) **الإمام البخاري**: قال في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٦٥): عبدُالرحمٰن ابنُ يزيدَ بنِ تميمٍ السُّلَميُّ الشامي، عن مكحول.. سمع منه الوليد بن مسلم. عنده مناكير. ويقال هو الذي روىٰ عنه أهل الكوفة: أبو أسامةَ[١] وحسينٌ (الجعفيُّ) فقالوا: عبدُالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر».

قلت: قد يبدو من ظاهر كلامِ البخاريِّ ـ رحمه الله ـ أنه لا يجزم بخطأ أهل الكوفة في اسم شيخِهِم، لكنه يميل لصحة هذا القول؛ على أنه جزم بذلك في «التاريخ الصغير» (ص١٧٥) فقال: «وأما أهل الكوفة فرووا عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر؛ وهو ابنُ يزيدَ بن تميم، ليسَ بابنِ جابر؛ وابنُ تميمٍ منكرُ الحديث».

وكذلك روىٰ عنه الترمذي أنه قال: «أهل الكوفة يروون عن عبدِالرحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ أحاديثَ مناكير؛ وإنما أرادوا عندي عن

(١) أبو أسامةَ هو حماد بن أسامةَ بن زيد الكوفي، مولىٰ الحسن بن علي. توفي بالكوفة سنة ٢٠١ وعمره ٨٠ سنة. كان آيةً في الضبط والإتقان، وفيه يقول شيخه سفيان الثوري: ما بالكوفة شابٌّ أعقلُ من أبي أسامة.

عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن تميم، وهو منكر الحديث. وهو بأحاديثه أشبهُ منه بأحاديثَ عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر». (العلل الكبير ق ٧٦أ).

(٢) **أبو حاتم الرازي**: روىٰ ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «عبدُالرحمٰن ابنُ يزيدَ بن جابر لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدث عنه. والذي عندي أن الذي يحدث عنه أبو أسامةَ وحسينٌ الجعفيُّ: واحدٌ، وهو عبدُالرحمٰنِ ابنُ يزيدَ بنِ تميم. لأن أبا أسامةَ روىٰ عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ، عن القاسم، عن أبي أُمامةَ خمسة أحاديثَ أو ستةً[1] أحاديثَ منكرةً، لا يُحتمل أن يحدث عبدُالرحمٰنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ مِثْلَها. وأما حسينٌ الجعفي فإنه روىٰ عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ في يوم الجمعة أنه قال: «أفضل الأيام يومُ الجمعة، فيه الصعقة وفيه النفخة وفيه كذا...»؛ وهو حديث منكرٌ لا أعلم أحداً رواه غيرَ حُسينٍ الجعفي. وأما عبدُالرحمٰن بنُ يزيدَ بنِ تميمٍ فهو ضعيف الحديث؛ وعبدالرحمٰن بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ ثقة». (العلل ١/١٩٧).

(٣) **أبو بكرٍ، محمدُ بن عبدالرحمٰن بن حسن بن علي الجعفي**[2]: سأله أبو حاتم الرازي عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ فقال: «قدم الكوفة عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن تميمٍ ويزيدُ بنُ يزيدَ ابنِ جابر. ثم قدم عبدالرحمٰن

---

(١) هي ستة؛ انظرها في «معجم الطبراني الكبير» (٨/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) هو كوفيٌ سكن دمشق. يروي عن حسين بن عليٍّ الجعفي، عمِّ أبيه، وعن أبي أسامةَ، وإبراهيمَ بنِ عيينةَ ـ أخي سفيانَ ـ وجماعة. وكان حافظاً عارفاً غير أنه حدث بالشام بغرائب ومناكير. روىٰ عنه أبو داودَ ـ في غير السنن ـ وابنُ ماجَهْ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتم، وذاكراه بالحديث واستفادا من معرفته. توفي بدمشق سنة ٢٦٠. (الجرح والتعديل ٧/ ٣١٣، وتهذيب التهذيب ٩/ ٢٩٦).

ابنُ يزيدَ بنِ جابرٍ بعد ذلك بدهر. فالذي يحدث عنه أبو أسامةَ ليس هو بن جابر؛ هو عبدالرحمٰن ابنُ يزيدَ بنِ تميم». (الجرح والتعديل ٥/ ٣٠٠).

(٤) **محمد بن عبدالله بن نُمَير (-٢٣٤)**، حافظُ الكوفة: جزم بأنَّ الذي يروي عنه أهل الكوفة هو ابن تميم؛ فروىٰ يعقوبُ بنُ سفيانَ الفسويُّ عنه أنَّهُ قال: «وهو - يعني أبا أسامةَ - الذي يروي عن عبدِالرحمٰنِ بنِ يزيدَ ابنِ جابرٍ، ونرى أنه ليس بابن جابرٍ المعروف: ذُكِرَ لي أنه رجلٌ يُسمّىٰ باسم ابن جابر، فدخل عليه أبو أُسامةَ فكتب هذه الأحاديث فروىٰ عنه، وإنما هو إنسانٌ يسمّىٰ باسم ابن جابرٍ». - قال يعقوب: صَدَقَ، هو ابنُ تميم. قال يعقوب: وكأني رأيتُ ابنَ نُميرٍ يتهم أبا أسامةَ أنه علم ذلك وعرف ولكن تغافل عن ذلك؛ قال لي ابن نُمَير: «أما ترىٰ روايتَهُ لا تشبه سائرَ أحاديثِهِ الصحاح؟»[1].

(٥) **يعقوب بن سفيان الفسوي (-٢٧٧)**: نقلنا في النص السابق تأكيده أَنَّ شيخَ أبي أسامةَ (وأقرانِهِ من الكوفيين) هو ابنُ تميمٍ، لا ابنُ جابر.

(٦) **الإمام أبو داود**: قال: «ابنُ تميمٍ متروكُ الحديث، حدث عنه أبو أسامةَ وغلط في اسمه. فكُلُّ ما جاء عن أبي أُسامة عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ فإنما هو ابن تميم». (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٧).

(٧) **الإمام النسائي**: ذكر ابنَ تميمٍ في «الضعفاء» (رقم ٣٦٣) فقال: «شامِيٌّ روىٰ عنه أبو أسامة».

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠١-٨٠٢). وفي نص المطبوعة اضطرابٌ وسقط، وانظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٥)، و«جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٣٧).

(٨) **الحافظ الكبير موسىٰ بن هارون بن عبدالله الحَمّال (٢١٤-٢٩٤):** قال: «روىٰ أبو أسامةَ عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابر، وإنما لقيَ عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، فظن أنه ابنُ جابر؛ وابن جابرٍ ثقةٌ، وابن تميمٍ ضعيف». (تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٢).

(٩) **أبو بكر بن أبي داود (-٣١٦):** قال: «سمع أبو أسامة من ابن المبارك، عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ الدمشقيِّ، عن مكحول، فَلَمّا قدم ابنُ تميمٍ الكوفةَ قال: أنا عبدالرحمٰن بن يزيدَ الدمشقي، وحدّث عن مكحول، فظن أبو أسامةَ أنه ابن جابر. وابنُ جابرٍ ثقةٌ مأمون، وابن تميمٍ ضعيف». (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٦).

(١٠) **ابن حبانَ:** قال في ترجمة ابن تميم: «وقد روىٰ عنه الكوفيون: أبو أسامةَ، وحسينٌ الجعفي، وذووهما». (المجروحين ٢/ ٥٥).

(١١) **الإمام الدارقطني:** قال في «الضعفاء» (ص١١٨): «عبدُالرحمٰن ابنُ يزيدَ بنِ تميمٍ، شاميٌّ؛ أبو أسامة يغلط في نسبه». قلت: يعني يسميه ابنَ جابر.

(١٢) **الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي:** قال في «التاريخ» (١٠/ ٢١٢) رداً علىٰ تضعيف الفلاَّس لابن جابر: «روىٰ الكوفيون أحاديثَ عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر؛ ووَهِموا في ذلك. فالحملُ عليهم في تلك الأحاديث».

(١٣) **حافظ عصره ابن رجب الحنبلي الدمشقي (-٧٩٥):** ذكر المسألة في كتابه القيم «شرح علل الترمذي» (ص٨١٨) فقال: «ومما رُوي عن أبي أسامةَ، عن ابن جابر، عن إسماعيلَ بنِ عبيد الله، عن أبي صالحٍ، عن

أبي هريرةَ: حديثُ «الحُمَّىٰ حظُّ المؤمن من النار»[1] ورواه من الشاميين أبو المغيرةِ عن ابن تميمٍ عن إسماعيلَ بهذا الإسناد؛ فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم».

قلت: هذه حجةٌ قاطعةٌ في المسألة.

إذن فقد أطبق هؤلاء العلماء ـ أو أكثرهم ـ علىٰ أن أبا أسامةَ، وحسيناً الجعفي، وأمثالَهما من الكوفيين قد رووا تلك الأحاديثَ عن عبدالرحمٰن ابن يزيد بن تميمٍ، لا عن ابن جابر. ولتوضيح أقوالهم وتقريب كلامهم أكثرَ لأفهام القراء سنلخص حجتهم ونرتب أدلتهم، فنقول:

استدل الحفاظ علىٰ أنَّ الحديثَ عن ابن تميمٍ، لا عن ابن جابر، بعدة أدلةٍ، منها:

(١) أن الحديثَ في نفسه منكر؛ وابنُ جابر ثقةٌ ليس بمنكر الحديث، فأما ابن تميم فمنكر الحديث.

(٢) أن أبا أسامةَ روىٰ عمن سماه ابن جابرٍ عدةَ أحاديث منكرةً، لا يحتملها ابن جابر، وهي بحديث ابن تميمٍ أشبه، فتعين أنه راوي تلك الأحاديث.

(٣) أن بعضَ محدثي الشام قد رووا عن ابن تميمٍ بعضَ تلك الأحاديثِ المنكرةِ التي رواها أهلُ الكوفة عن ابنِ جابر.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (ح٣٤٧٠) عن ابن أبي شيبةَ، عن أبي أسامةَ، عن عبدِالرحمٰن بن يزيدَ (كذا دون تسمية جده)، بسنده.

(٤) أن الأحاديث التي رواها الكوفيون عن ابن جابر لا تشبه أحاديثه الصحاح، ولم يروها عنه أحدٌ من الشاميين، ولم يروها ابنُ المباركِ مع إكثارِهِ عنه.

(٥) أن الكوفيين لم يكونوا يعرفون ابن تميم؛ وإنما كانوا يسمعون ابن المبارك يحدث عن ابن جابر؛ فلما قدم ابن تميمٍ الكوفة وقال إنه عبدالرحمٰن بن يزيدَ ظنوه ابنَ جابرٍ الذي كانوا يعرفون اسمه ويجهلون شخصه.

(٦) أن طبقةَ شيوخِ ابن جابرٍ وابن تميمٍ واحدة؛ وهذا مما سبب اشتباهَ الأمرِ على الآخذين عنه من أهل الكوفة.

* * *

فصلٌ
في ترجمةِ عبد الرحمٰن بن يزيدَ بنِ تميم

لابن تميم ترجمةٌ في عددٍ من الكتب[1]، غير أن الذين ترجموه سلطوا الضوءَ على ضعفه، وقلما تعرضوا لسيرته الذاتية، لذا كتبنا هذا الفصل لنعرِّف به.

- **مولده**: لم ينص أحَدٌ ممن ترجموا له علىٰ تاريخ مولده، غيرَ أن أقدَمَ شيوخه وفاةً هو مكحولٌ الدمشقي (-١١٣)، فتكونُ ولادته في حدود سنة بضع وثمانين.

- **شيوخه**: روىٰ عن مكحولٍ، وابن شهابٍ الزهري، وإسماعيلَ بنِ عُبَيْدِ الله بن أبي المهاجر (-١٣٢)، وعلي بن بَذِيمةَ الجزري (-١٣٦)، وعبد الكريم بن مالك الجزري (-١٢٧)، وزيد بن أسلمَ المدني (-٣٦)، وبلال بن سعد الدمشقي (ت نحو ١٢٠)، والمُطعِمِ بن المقدام الصنعاني (ت نحو ١٣٥)، والقاسم أبي عبد الرحمٰن (ت قبل ١٢٠)، وعلي بن مُسْلمٍ البكري، وهو رجلٌ مجهول.

---

(١) له ترجمة في «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٦٥، و«الصغير» ص١٧٥، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٠)، و«الضعفاء» للعقيلي(٢/ ٣٥٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ٥٥)، و«الكامل» لابن عدي (٤/ ١٦٠٢)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (المصورة) (١٠/ ٢٤٢-٢٤٥)، و«الميزان» للذهبي (٢/ ٥٩٨)، و«سير النبلاء» (٧/ ١٧٧) (ذكره تمييزاً عن ابن جابر)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٥-٢٩٧).

ـ **الرواة عنه**: روىٰ عنه ولداه خالدٌ وحسن، والوليد بن مسلم، وأبو أسامةَ، والحسين الجعفي، ومَسلمةُ بن علي الخُشَني، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي (ت سنة ٢١٢، وهو آخر من روى عنه).

ـ **حديثه**: ليس حديثُه بالكثير، وماله في السنن غيرَ شيءٍ يسير[١]. ولقلةِ حديثه لم يترجمه مصنفو الطبقات كابنِ سعدٍ، وخليفةَ بنِ خياط.

ـ **بيان ضعفه**: أجمع أهل العلم علىٰ جرحه واستنكار حديثه، وفيهم من كذّبه. فممن تكلم فيه:

(١) **الوليد بن مسلم**: قال البخاري في «الضعفاء الصغير» (ص٢٦٧): [قال أحمد:] أُخْبِرْتُ عن مروانَ الطّاطرِّي، عن الوليد بن مسلمٍ أنه قال: لا ترووا عنه فإنّه كذاب». ونقل النسائي في «الضعفاء الصغير» أن الوليدَ كذّبه.

(٢) **وكيع بن الجراح**: انتقد الوليدَ بن مسلم بشدةٍ لأنه حدث عن ابن تميمٍ بحديثٍ منكر. (نقله العقيلي).

(٣) **يحيىٰ بن معين**: قال فيه: «ضعيفٌ في الزهري وغيره». (تاريخ الدوري ٢/ ٣٦١).

(٤) **الإمام أحمد**: قال عنه: «قلبَ أحاديثَ شهرِ بْن حوشب وصَيَّرَها حديثَ الزهري»[٢]؛ وجعل يضعِّفُه (العلل رقم ٤٣٩٠).

---

(١) له في النسائي حديثٌ واحد، وأخرج له ابن ماجه، وليس له عند أبي داود غير هذا الحديث الذي نتكلم عنه.

(٢) قلبُ الأحاديث من أخبث أنواع الكذب. والمعنىٰ أنه بلغته أحاديث تُروىٰ عن شهر ابن حوشب (وهو ضعيف جداً)، فرواها عن الزُّهري (وهو إمامٌ عالمٌ كبير، كان عالمَ دار الإسلام في زمانه)، مُدّعياً أنه سمعها منه.

(٥) حافظ الشام عبد الرحمٰن بن إبراهيمَ (دحيم): قال: «له حديثٌ معضَل». (تاريخ أبي زرعةَ الدمشقي ص٣٩٥). والمعضِلُ من الأمر[1]: البلية الشديدة؛ يعني أنه يحدث بمصائب!

(٦) أبو عبد الله البخاري: قال في «التاريخ الصغير»: «منكر الحديث». وقال في الكبير: «عنده مناكير»؛ وذكره في كتاب «الضعفاء الصغير».

(٧) يعقوب بن سفيان: قال في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٣): «منكر الحديث عن الزهري».

(٨) أبو حاتم الرازي: قال: «عنده مناكير، وهو ضعيف الحديث». (الجرح والتعديل).

(٩) أبو زرعة الرازي: قال فيه: «ضعيف الحديث». (الجرح والتعديل، وسؤالات سعيد بن عمار البرذعي ص٤٦٤).

---

(١) فسّر كلامه مُحَقِّقُ تاريخ أبي زرعة في هامشه فنقل أن الحديث المعضل هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً ـ كما هو مذكور في كتب المصطلح المتأخرة ـ فأبعد النَّجعة؛ إذ ليس هذا ما يريده دُحيم. ومن فسّر كلام العلماء المتقدمين بما في كتب المصطلح المتأخرة فقد جهل ووهل؛ إنما ينبغي فهم كلام الناقد بحسب قرينة الحال، لا بحسب كتبٍ متأخرةٍ جامدةٍ بعيدةٍ عن الواقع الحديثي. ولا تَنْسَ أنه كان لكل عالمٍ مصطلحاتُه الخاصة التي تتأبىٰ أن تُقيَّد بقيود المصطلِحين ـ مثاله أن أبا حاتم الرّازي كان يقول في بعض الرواة: هو شيخ؛ فهذه لا تُفهم إلا من السياق، ولن تجد لها تعريفاً واضحاً في كتب المصطلح وإن حاولتَ جاهداً الوقوف على كنهها. وكان أحمد ربما حرَّك يده أو رأسه إذا سئل عن الراوي؛ فهذا مصطلحٌ خاصٌ به أيضاً.

(١٠) **أبو داودَ السجستاني**: قال فيه: «متروك الحديث». (تهذيب التهذيب/).

(١١) **أبو عبد الرحمٰن النسائي**: قال فيه: «متروك الحديث؛ وقال الوليد بن مسلم: هو كذاب». (الضعفاء والمتروكين ر٣٦٣).

(١٢) **أبو بكر بن أبي داود**: قال فيه: «ضعيفٌ روىٰ عن الزهري مناكير. حدثنا ببعضها محمد بن يحيىٰ [الذُّهليُّ] في «علل حديث الزهري» وقال: أُحَرِّجُ علىٰ من حدَّث بها عني مُفْرَدةً»[١]. (تهذيب التهذيب/).

(١٣) **أبو أحمدَ بنُ عدي**: ذكر له مناكير فقال: «وله غير ما ذكرتُ من الحديث[٢]، وهو في جملة من يُكتب حديثه من الضعفاء».

(١٤) **أبو حاتم بن حبان**: ذكره في كتاب «المجروحين» (٢/ ٥٥) وضعفه (نسبه إلىٰ الوهم والخطأ).

(١٥) **أبو الحسن الدارقطني**: ذكره في كتاب «الضعفاء»، كما سبق.

وممن ضعفه سواهم: الخطيبُ البغدادي، والذهبيُّ، وابنُ حجر.

فهذه أقوال أهل العلم في تضعيف الرجل وتوهين حديثه، ولم أرَ أحداً حسَّن القولَ فيه. فمن كان مثلَهُ فحديثُهُ ليس بشيء.

---

(١) يعني الذهليُّ أنَّه أورد تلك الأحاديث في كتابه ليبينَ ضعفها وعلتها، ولولا ذلك لم يحدِّثْ بها؛ لبطلانها. فلا يحل لأحدٍ من تلامذته (رواة الكتاب عنه) أن يستلَّها ويحدث بها، في مجلسٍ ما، خارج الكتاب، وإن كان قد سمعها (ضمن الكتاب)؛ لأنَّ التحديث بها مفرَدةً (دون بيان علتها) قد يوهِمُ كثيراً من السامعين أنها صحيحة؛ وفي هذا خيانةٌ لله ولرسولِهِ، ونقضٌ لهدف مؤلف الكتاب.

(٢) يعني أنَّه يروي مناكير أخرى.

ـ وفاته: قال الحافظ الذهبي: توفي سنة بضع وخمسين ومئة (سير النبلاء). قلتُ: أخذ ذلك من تواريخ سماعات أصحابه؛ فإنَّ آخرَ أصحابِهِ وفاةً هو أبو المغيرة الخولاني (-٢١٢)؛ يروي عن الأوزاعي (-١٥٧) وذويه.

* * *

الفصل الرابع

تساؤلاتٌ واعتراضات

لعل بعضَ التساؤلاتِ تثور في أذهان القراء أثناء قراءتهم للبحث، فتولد لديهم إشكالاتٍ تمنعهم من قبولِ النتيجة التي توصلنا إليها؛ فتخيلتُ أمامي بعض طلبة العلم الشريف يلقي بالاعتراضات يتلو بعضُها بعضاً، طالباً الإجابة عليها؛ فمنها:

(١) كيف نخطِّىء محدِّثاً ثقةً كحسين الجعفي في اسم شيخه، وقد جالسه وشافهه؟

الجواب: ربما يخطىء الراوي في معرفة شيخه والتحقق من شخصيته، مثلما يخطىء أَحَدُنا في معرفة اسم رجل جالسه أو التقىٰ به مرةً أو مرتين. ويكثُرُ الخطأ في اسم الشيخ عندما يرحلُ التلميذ لطلب العلم، أو يرحلُ شيخٌ من قطرٍ إلى آخرَ فيحدِّثُ في غربته، لا سيما إذا ما قَصُرت مدةُ ملازمة التلميذ لشيخه. وأمر حسين الجعفي هناك كذلك، إذ يروي عن رجلٍ غريبٍ وفد إلى بلده زمناً يسيراً.

وكي يكون القارىء علىٰ بصيرةٍ من أمرهِ ألحقنا بآخرِ الكتاب فصلاً فيه أخطاء عددٍ من مشاهير المحدثين ممن وهموا في تسمية بعض شيوخهم.

(٢) إن عدداً من العلماء قد نصوا علىٰ خطأ أبي أسامةَ في اسم شيخه، ولم يتعرضوا لحسينٍ الجعفي؛ فهل يعني هذا تخطئتهم له في اسم شيخه؟

الجواب: إن حسيناً الجعفي روىٰ حديثين عن ابن تميم؛ فأما أبو أسامة فقد روىٰ عنه جملةَ أحاديث، لذا خصه بعضُ العلماء بالذكر. على أن عدداً من الحفاظ كالبخاري، وأبي حاتمٍ الرازي، وابن حبان، والخطيب نصوا بأوضحِ عبارة علىٰ أنَّ شيخ أبي أسامةَ وحسينِ الجعفيِّ ـ وغيرِهما من الكوفيين ـ واحدٌ، هو عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم ـ وفي قول هؤلاء مَقنَعٌ.

(٣) نقل الحافظ ابن رجب[1] أنَّ العجليَّ والدارقطنيَّ أثبتا سماعَ حسين الجعفيِّ من ابن جابر؛ وخصَّ الدارقطنيُّ أبا أسامةَ بالوهم في اسم شيخه:

الجواب: أما العجليُّ فقد اغتر بظاهر الإسناد، كما فعل الحافظ أبو حفص الفلاس إذ استنكر حديث ابن جابر ظناً منه أن أبا أسامةَ يحدث عنه حقاً.

فأما الإمام الدارقطني فقد فرق بين شيخ أبي أسامة وشيخ حسين الجعفي دون مبرِّر، إذ هو رجلٌ واحدٌ قدم الكوفة فسمعا منه؛ فإما أنْ يكونا واهمين جميعاً أو مصيبَين جميعاً! وقد خالف الدارقطنيُّ من سبقه من الحفاظ وهم أعلمُ منه وأقربُ عهداً بحسين الجعفي.

(٤) نص الحافظ الذهبي علىٰ أنَّ ابنَ جابر قد زار الكوفة وحدث بها؛ فكيف لم يفطن أبو أسامة وحسين الجعفي إلىٰ خطئهما في اسم الشيخ الأول ما دام ابنُ جابر ـ الحقيقيُّ ـ قد نزل الكوفة؟

---

(١) «شرح العلل» ص٨١٩؛ وانظر «ثقات العجلي» ص١٢٠.

الجواب: لعلهما كانا يطلبان العلم خارج الكوفة عندما قدم ابنُ جابرٍ إليها[١]؛ مع أن ابن نُمَيرٍ كان يَتَّهِمُ أبا أسامةَ بأنه عرف خطأه وتغافل عنه (تقدّم رأيُه). وقد وجدتُ أبا أسامةَ يروي أحياناً عنه فيقول: عبد الرحمٰن ابن يزيد، دون تسمية جده. ويحتمل أيضاً أن يكون ابنُ جابرٍ نزل في حيٍ ناءٍ من أحياء الكوفة فلم يلتقيا به؛ إذ كانت الكوفة مِصراً كبيراً آنذاك.

على أن الحافظ الذهبيَّ تفرد بذكر تحديث ابن جابر بالكوفة، ولم أجد أحداً من السابقين قال ذلك؛ بل قال أبو حاتم: «لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدِّث عنه»، كما تقدم. وقد ترجم الخطيب لابن جابر في «تاريخ بغدادَ» فنقل أنَّ أبا جعفر المنصورَ كتب إليه وإلىٰ هشام بن الغاز ليقدما عليه بغدادَ، ففعلا؛ ولم يذكر الخطيب أنهما وصلا الكوفة، أو حدَّثا ببغدادَ أو سواها من أمصار العراق؛ مع أن بغدادَ كانت مدينةً ناشئةً آنذاك، وكان من يقدم إليها من العلماء يحدث بها، لندرةِ العلماء بها حينئذ[٢].

(٥) قال ابن أبي داودَ: إن ابنَ تميمٍ قدم مع ثور بن يزيد، وبرد بن سنان، ومحمد بن راشد المكحولي، وعبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان: فروا من القتل وكانوا قَدَرية.

---

(١) لأبي أُسامةَ رحلةٌ واسعةٌ إلىٰ المدينة، فهو مكثرٌ جداً عن هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر وطبقتهما. فأما حسين الجعفي فقد كان كثير الحج حتى إنه حج في شيخوخته وهو مقعَد؛ فلعله كان في حجٍ أو عمرةٍ حينذاك.

(٢) حدث ببغداد هشامُ بن عروةَ، وشعبةُ بن الحجاج، والليث بن سعد، وعبد العزيز الماجشون، وعبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وغيرهم من الزوار، ولم تصل بغداد إلىٰ مرحلة الاكتفاء الذاتي العلمي إلا في زمن أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين.

من المعلوم أن بُرْدَ بن سنان هرب إلىٰ العراق في عام ١٢٧، فإن كان ابنُ تميم قدم معه حينذاك فلم يسمع منه أبو أسامةَ وحسينٌ الجعفي لأنهما كانا في السنة السابعة أو الثامنة من عمرهما حينذاك!

الجواب: لا يعني أبو بكر بن أبي داود أنّ المذكورين قدموا في رفقةٍ واحدة؛ إذ هم من جُندَينِ مختلفين (حمصٍ ودمشقَ). علىٰ أن فيما قاله ابنُ أبي داود نظراً، فقد هرب بُرْد بن سنان لأسبابٍ سياسيةٍ وليست للقدر[1] ثم إن بعض من ذكرهم نزلوا البصرة فظلوا بها حتى ماتوا، كبرد بن سنان، والمكحولي؛ وفيهم من زار الكوفة مدةً يسيرةً ثم عاد إلىٰ الشام.

(٦) ذكر الحافظ المزيُّ ابنَ جابر في شيوخ حسين الجعفي، وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ـ أليس هذا تصحيحاً لروايته الحديثَ عنه، لا عن ابن تميم؟

---

(١) قال يحيىٰ بن معين: «هرب محمد بن راشدٍ (المكحولي)، وبرد بن سنان، وعيسىٰ بن سنان ـ وليس بأخيه ـ من مروانَ بن محمد (آخر خلفاء بني أمية)، فأقاموا بالبصرة ولم يرجعوا ـ يعني لأجل قتل الوليد». (تهذيب الكمال ٤/ ٢٥، بتصرّف). وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن الحارث السلامي، قال: «رأيت زيدَ بن واقد وبردَ بن سنان يحملان رأس الوليد بن يزيد على ترس». (المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٩٧). قلت: كان ذلك سنة ١٢٦ عندما ثار الجند مع يزيدَ بن الوليد بن عبد الملك على ابن عمه الوليد ابن يزيدَ بن عبد الملك الفاسق ـ وكان خليفةً آنذاك ـ فقتلوه لانتهاكه حرمات الدين، وبويع يزيدُ بالخلافة ـ وهو الملقب بالناقص ـ وكان صالحاً يُشَبَّهُ بعمر بن عبدالعزيز. فلم ينشب يزيدُ أن مات في السنة التالية، فقدم مروانُ بن محمد بن مروانَ بن الحكم من أرمينية منتصراً للوليد بن يزيد، فتتبع قَتَلَتَهُ؛ فلذا هرب بردُ بن سنان وأصحابه؛ فأما ابن تميم فقد قدم الكوفة ـ ليس بالبصرة ـ بعد ذاك بمدةٍ بعدَ أن طلب أبو أسامةَ والحسينُ الجعفي الحديث.

الجواب: إن المزيَّ التزم في كتابه أن يسردَ في شيوخِ المترجَم كلَّ من يروي عنهم (وكذلك يذكرُ في أصحابه كل من يروون عنه)، بغَضِّ النظر عن صحة الرواية أو عدم صحتها. فقد تكون رواية المترجَم عن بعض المذكورين في شيوخه خطأً محضاً[١]، أو مدلَّسةً، أو مرسَلةً، أو كذباً صُراحاً، ومع ذلك فعليه ذكر تلك الرواية. والحال هنا كذلك: فحسينٌ الجعفي يروي عن ابن جابر، إلا أن العلماءَ يرونه مخطئاً في ذلك. وقد جانب الصوابَ من يحتج بسرد المزي لأسماء من يروي عنهم المترجَمُ (أو يروون عنه) لإثباتِ صحةِ السماعِ واتصال الرواية[٢].

(٧) لنفرض ـ بعدَ هذا كلِّه ـ أن الحديثَ عن ابن جابرٍ، لا عن ابن تميم؛ فهل يصح إذن؟

الجواب: ليس بصحيح للعلّتين اللتين ذكرناهما أولاً: نكارة الحديث، وتفرد حسين الجعفي به دون سائر أصحاب ابن جابر ومواطنيه الشاميين، وهم كانوا أَولىٰ منه بأن يسمعوا هذا الحديث من ابن جابر ـ إن كان عنده ـ ويحفظوه منه ويرووه عنه.

---

(١) مثلما ذكرنا من قبل أنه ذكر في ترجمة أوسٍ الشامي أن أبْا أسماء الرحَبي وعبد الله ابن مُحَيريز وعبادة بن نُسَيٍّ يروون عنه، ثم أثبتنا ـ بحمد الله ـ أن هذه المعلومةَ باطلةٌ من وجهين: الأول أن أوساً الشامي لا وجودَ له، والثاني أن الأسانيد إلىٰ هؤلاء الثلاثة غير صحيحة.

(٢) ربما نبه المزي علىٰ إرسال الرواية، غير أنه قليلاً ما يفعل ذلك؛ وربما تهيب الجزم بذلك فيقول: «يقال مرسل»، مع أن إرسالها يكون ظاهراً. وربما غلط في أسماء شيوخ الراوي، فقد ذكر في ترجمة ثور بن يزيد الحمصي أن مالكاً روىٰ عنه؛ وهذا تصحيف، إنما روىٰ مالك عن ثور بن زيد الديلمي المدني صاحب عكرمة؛ ولم يرو مالك عن ثورِ الحمصي شيئاً.

قلت: هذا الشاهدُ أوهىٰ من خَيط العنكبوت، وقد اجتمعت فيه عدةُ عللٍ تكفي واحدةٌ منها لردّه وتوهينه؛ فمنها:

(١) أن زيدَ بن أيمن هذا لا يُعرفُ إلا في هذه الرواية، وبها عَرَّفَهُ البخاري والمزي؛ ولا يُدرىٰ مَن هو، ولا من أيِّ بلدٍ كان. فهو مجهول العين لا يُحتج به.

(٢) أنه لا يُعرف لزيدٍ هذا سماعٌ من عبادة بن نُسَيٍّ، ولا لسعيد بن أبي هلالٍ سماعٌ منه، وابنُ أبي هلالٍ كانَ كثيرَ الإرسال والتدليس والرواية عن أقرانه وعمّن هم أصغرُ منه؛ لذا قال البخاري في «تاريخه» (٣/ ٣٨٧): «زيد بن أيمن، عن عبادةَ بن نُسي: مرسَلٌ. روىٰ عنه سعيدُ بن أبي هلال»، ولم يقل: «سمع منه سعيد» **كما يقول فيمن يَثْبُتُ عنده سماعُه ممن يروي عنه.**

(٣) أن روايةَ عبادةَ بن نُسَيٍّ عن أبي الدرداءِ مرسَلةٌ، كما نقلناه فيما مضىٰ من «ثقات ابن حبان» (٧/ ١٦٢).

الشاهد الثاني

قال الحافظ أبو بكرٍ البيهقي: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان: أنبأنا أحمد بن عبيد الصفّار[1]: حدثنا الحسين بن سعيد: حدثنا إبراهيمُ بن

(١) هو الحافظ الثقة أبو الحسن، أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفّار البصري. له كتابٌ في السنن يخرج منه البيهقي كثيراً، وهذا الحديث منه. كان حيّاً سنة ٣٤١. (تذكرة الحفاظ ص٨٧٦).

الحجاج (السّاميّ): حدثنا حمادُ بن سلمةَ، عن بُرْد بن سغان، عن مكحولٍ الشامي، عن أبي أُمامةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا عليَّ من الصلاةِ في كلِّ يوم جمعة، فإنَّ صلاةَ أمتي تُعرَضُ عليَّ في كلِّ يوم جمعة؛ فمَن كان أكثرَهُم عليَّ صلاةً كان أقربَهُم مني منزلةً». (السنن ٣/ ٢٤٩).

قلت: ليس في هذا الحديث قوله: «إن اللهَ حرَّم علىٰ الأرضِ أن تأكلَ أجسادَ الأنبياء»؛ ومع ذلك فالحديثُ ضعيفُ الإسناد، فيه علتان:

الأولىٰ: أنَّ مكحولاً لم يسمع من أبي أمامة[١]، وإن كان قد دخل عليه مرةً (تاريخ أبي زُرعةَ ص٣٢٧). وهو كثير التدليس والإرسال، ولا يُعرف له سماعٌ من الصحابة سوىٰ أنه دخل علىٰ واثلةَ بن الأسقع مرةً[٢]، وسأل أنسَ بن مالكٍ عن الوضوء من حملِ الجنازة (انظر «طبقات ابن سعد» ٧/ ٤٥٣، و«المعرفة والتاريخ» ٢/ ٤٠١)، وروىٰ عن أبي هندٍ الدّاريِّ ـ أخي تميم ـ حديثاً جاء فيه تصريحُ مكحولٍ بسماعه منه[٣].

---

(١) قاله أبو حاتم (المراسيل لابن أبي حاتم ٢١٢).

(٢) سمع من واثلةَ قولَهُ: «إذا حدثناكم علىٰ المعنىٰ فحسبُكم»؛ ولم يسمع منه حديثاً مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ.

(٣) أخرجه الفسوي (٣/ ٤٤٠)، والبزار (كشف الأستار ح٢٠٢٦)، والدولابي (١/ ٦٠) من طريق حَيوَةَ بن شريح وابن لَهيعةَ كلاهما عن أبي صخرٍ (حميد بن زياد الخراط)، سمع مكحولاً يقول: حدثني أبو هندٍ الداري قال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «من قام بأخيه مقامَ رياءٍ وسمعةٍ راءىٰ الله به وسَمَّع». وقد ضعَّف أبو مُسهِرٍ هذه الروايةَ، ولم يعتمد علىٰ أبي صخر في إثبات سماع مكحولٍ من أبي هند (الجرح والتعديل ٨/ ٤٠٨).

فهذا ما صَحَّ لمكحولٍ عن الصحابة، إذن فروايته المرفوعة عنهم في عداد المراسيل، لأنه لم يسمع منهم شيئاً من حديث رسول الله ﷺ.

العلة الثانية: أن مكحولاً في حفظه شيءٌ: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي: حدثنا محمد بن المصفّىٰ: حدثنا بقيةُ: حدثنا شعيب بن أبي حمزةَ، قال: قال الزهري: «إن مكحولاً يأتينا وسليمانُ بنُ موسىٰ؛ وأيمُ اللهِ لسليمانُ أحفظُ الرجلين». (الجرح والتعديل ٤/ ١٤١).

قلت: سليمانُ متكلَّمٌ في حفظه[1]، ومع ذلك فهو أحفظ من مكحول! ولذا قال ابن سعد في ترجمة مكحول (٧/ ٤٥٤): «كان ضعيفاً في حديثه وروايته».

الشاهد الثالث

مرسل الحسن البصري

أخرج القاضي إسماعيل في الجزء نفسه «فضلِ الصلاةِ علىٰ النبي ﷺ» حديثين مرسلَين من مراسيل الحسن البصري، يشهدان بظاهرهما لجملتين وردتا في حديث أوس بن أبي أوس الثقفي، فقال:

١) حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا جرير بن حازم، قال: سمعتُ الحسنَ يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تأكل الأرض جَسَد من كلَّمه روحُ القدس». (ح٢٣).

٢) وقال:

---

(١) قال البخاري: «عنده مناكير».

أ - حدثنا مسلمٌ (بن إبراهيمَ الفراهيدي)، قال: حدثنا مباركٌ (بن فضالة)، عن الحسن، عن النبي ﷺ قال: «أكثروا عليَّ الصلاةَ يومَ الجمعة». (ح٢٨).

ب - وقال: حدثنا عارمٌ (محمد بن الفضل، أبو النعمان)، قال: حدثنا جرير بن حازم، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا عليَّ من الصلاة يومَ الجمعة». (ح٤٠).

جـ- وقال: حدثنا سَلْم بن سليمانَ الضَّبِّي، قال: حدثنا أبو حَرَّةَ (واصلُ بن عبد الرحمٰن)، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا عليَّ الصلاةَ يومَ الجمعة؛ فإنَّها تُعرَضُ عليَّ». (ح٢٩).

قلت: فيه مباحث:

الأول منها: أن زيادةَ: «فإنّها تُعرض عليَّ» في الرواية الثالثة للحديث الثاني لا تصح عن الحسن أصلاً، فإنّ سَلْمَ بنَ سليمانَ الضبّي شيخَ القاضي إسماعيلَ ضعيفٌ. قال فيه العقيلي: «في حديثه وهمٌ؛ لا يُقيم الحديث». - يعني لا يُحسن أن يؤدِّيَهُ كما سمعه. وقد خالفه في روايته عن أبي حَرّةَ جريرُ بنُ حازمٍ ومباركُ بن فَضالةَ جميعاً عن الحسن، وهما صدوقان عالمان بالحَسَن، فلم يذكراها؛ فظهر بذلك بطلانُ هذه الزيادة.

الثاني: أن الحديثين من أصلهما ضعيفان، لأنهما من مراسيل الحسن البصري، ومراسيلُه من أضعف المراسيل، لأنه كان يأخذُها عن كلِّ الناس: عن الصغار والكبار، وعن أصحابه الذين يلازمونه، وعن الثقات والضعفاء، فإذا سمع شيئاً استحسنه حفظه ثم رواه في مجلسه، فإن قيل له: من أين لك هذا يا أبا سعيد؟ قال: لا أدري، غيرَ أني سمعته من ثقةٍ

يحدِّثُ به![1] وكان محمد بن سيرينَ يقول: ثلاثةٌ يصدِّقون كلَّ مَن حدَّثهم: أنسٌ والحسنُ وأبو العالية.

ومن أسباب ضعف مراسيل الحسن أنه نفسَه كان قليلَ السماع من الصحابة، فإنه يرسل عن جماعةٍ كبيرةٍ منهم لم يدركهم أبداً، كأبيٍّ بن كعب، ثم يرسل عن جماعةٍ كبيرةٍ منهم أدركهم بالسِّن إدراكاً بيناً (وربما رأى بعضَهم مجرَّدَ رؤية)، ثم لا يُعرَفُ له سماعٌ صحيحٌ منهم، كعمرانَ بن الحصين، وأبي هريرة، وعائشة، وأم سَلَمة، وابن عمر، وابن عباس، وجابر...[2] ثم إنه روىٰ عن عددٍ من مجاهيل التابعين ممن لا يُعرفون إلا بروايته عنهم ـ فهذا يعني أن أسانيدَه الصحيحةَ المتصلةَ قليلةٌ.

وقد كان معاصرُه الإمامُ عامرٌ الشعبي ينكر عليه كثرةَ إرساله كما في «صحيح البخاري» (كتاب خبر الواحد). ولذا صرَّح ابن سعدٍ بأن ما أرسله الحسنُ فليس بحجة. وقال الإمام أحمد: ليس في المُرسلات شيءٌ أضعفَ من مرسلاتِ الحسنِ وعطاء بن أبي رباح؛ كانا يأخذُان عن كل أحد. وقال الإمام الذَّهبيُّ: ومراسيله ليست بذاك؛ ولم يَطْلُب الحديثَ في صباه؛ وكان كثيرَ الجهاد.

فإن قلتَ: قد رُوي عن يحيىٰ القطان وأبي زرعةَ الرازي أنهما استعرضا مراسيل الحسن فوجدا أن كلَّ ما أرسله له أصلٌ ما عدا ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعة..؟

---

(١) لا نعني بذلك تضعيفَ رواية الحسن كلها من أصلها ـ فقد كان يحفظ ما عنده بالأسانيد المتَّصلة ولا يخطىء فيه، أما ما كان يسمعه مرسلاً أو مذاكرةً كيفما اتفق ممن حوله فقد كان يرسله ولا يبالي أن لا يَعْلَمَ له إسناداً.

(٢) انظر كتابنا «علم طبقات المحدثين ـ أهميته وفوائده» ص٥٧.

قلتُ: وما يدرينا لعل هذين الحديثين مما لم يجدا له أصلاً؟ على أن يحيىٰ القطان وأبا زرعةَ لم يعنيا في حقيقة الأمر تصحيحَ مراسيل الحسن أو قبولَها أو تمشيةَ حالها أبداً، بل يعنيان أن ما يُروىٰ عن الحسن مرسلاً يوجد مروياً عن غيره: مرسلاً أو صحيحاً أو ضعيفاً أو موقوفاً. . وهذا صحيحٌ في الغالب، لأنه يسمع من أصحابه فيرسلُ عنهم، وقد يروي غيرُه الحديثَ عمَّن سمع هو منه، غير أن هذا لا يعني أن الرواية الثانية تقوي مرسل الحسن، بل قد تكون الروايات الأخرى واهيةً أو مرسلةً كذلك ـ أي أنّ أصلَ مرسلِ الحسن مرسلُ غيره.

مثاله أن الحسن حدَّثَ مرسلاً بحديث: «من ضحك في الصلاة فليُعد الوضوء والصلاة»، وإنّما أخذه من مرسل أبي العالية الرِّياحي بواسطتين[1]!

وهكذا حالُ الحديث الذي نبحث فيه، فقد رُوِيَت أجزاء منه بالمعنىٰ عن ثلاثة من الصحابة سوىٰ مرسل الحسن، غير أن الأسانيدَ إليهم واهيةٌ، فلا تشهد لصحة مرسل الحسن، مثلما لا يشهد مرسل الحسن لها ولا يصححها.

---

(١) سمعه من صاحبه هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية. وقد سمع الحديثَ من الحسن سليمانُ بنُ أرقم فحدَّثَ به هذا الإمامَ الزهريَّ، فأرسله الزهريُّ أيضاً! انظر «المحدث الفاصل» للرامهرمزي ص٣١٢، فمن نظر إلىٰ المراسيل الثلاثة ولم يدرك العلاقة بينها ربما يقوي بعضها ببعض، ومن عرف مخرجها ـ كالإمام عبد الرحمٰن بن مهدي ـ لم يعتد بها وعلم أن أصلها مرسل أبي العالية وليس له أصل. وفي هذا الحديث يقول الشافعي: «حديث أبي العالية الرياحي رياح»؛ وضعّف مراسيل الزهري لمواطأته علىٰ إرسال هذا الحديث.

الثالث: لعل مرسلَ الحسن هو أصلُ تلكَ الأحاديثِ المسندةِ جميعاً، فإن الضعفاء كثيراً ما يسمعون الحديث فلا يضبطونه ويغيرون إسناده ومتنه. والكذابون قد يختلقون من الحديث يسمعونه حديثاً آخر أحلىٰ وقعاً في الأُذُن وأوجَهَ. ولا أستبعد أن يكون ابن تميم قد بلغه مرسلا الحسن فجمعهما حديثاً واحداً بإسناد من عنده مع تتميم نسيج المتن - والله أعلىٰ وأعلم.

* * *

ملحقٌ

في ذكر طائفةٍ من المحدِّثين أخطأوا في أسماء شيوخهم

هذا فصلٌ مختصرٌ نذكر فيه أخبارَ بعض ثقات المحدثين ممن وهموا في أسماء بعض شيوخهم؛ كي نبرهنَ علىٰ أن خطأ حسين الجعفي وأبي أسامةَ أمرٌ شائعٌ قد وقع فيه كثيرٌ من الحفاظ الثقات. ولم نقصد في هذا الملحق الإحاطة، إذ الأمثلة التي تندرج تحته لا تُحْصى، غير أنا نكْتفي بسرد بعض النماذج، ففيها لمن رُزِقَ التوفيقَ كفاية.

فممن أخطأ في اسم شيخه من الثقات:

(١) عكرمة بن عمار اليمامي (-١٦٠): قال البخاري (في ترجمة عبد الله بن راشد من «تاريخه» ٥/٨٦): «قال النَّضر بن محمد: حدثنا عكرمة ابن عمار، قال: حدثنا سعيد بن أبي راشد؛ ثم حدثني بعد فَقالَ: عبد الله ابن راشد - بثلاثة أحاديث».

قلت: فقد أخطأ عكرمة بن عمار في اسم شيخه، ثم تنبه لخطئه فصححه بنفسه.

(٢) شعبة بن الحجاج (-١٦٠): شعبةُ مشهورٌ بالغلط في أسماء الرجال، فكان يغلط في اسم شيخه فمَن فوقَه؛ قال الإمام أحمد: «كان

غلط شعبة في أسماء الرجال». (الجرح والتعديل ٤/ ٣٧٠). وقد أشار الإمام البخاري في «تاريخه»[(١)] إلىٰ كثيرٍ من أوهام شعبة، غير أنا نكتفي هنا بذكر مثالين فقط:

الوهم الأول: روىٰ شعبةُ عن خالد بن علقمةَ الهَمْدانيِّ، عن عبد خيرٍ، عن عليٍّ صفةَ وُضوء النبي ﷺ، فغلط في اسمه فقال: مالك بن عرفطة؛ وخالفه أقرانه كزائدةَ بن قدامةَ وأبي حنيفةَ وأبي عوانةَ فقالوا: خالد بن علقمة. والعجبُ من شعبةَ أنه لم يكتفِ بأن وَهِمَ هو، بل أمر أبا عَوانةَ أن يحدِّثَ به كذلك ـ وكان أبو عَوانةَ يطيعه ـ فخالف ما يعرفُ إلىٰ ما يطلبه منه شعبةُ مدةً من الزمن، ثم عاد فحدَّثَ به علىٰ الصواب[(٢)].

الوهم الثاني: روىٰ شعبةُ عن عبد الله بن يزيدَ، عن أبي زرعةَ بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة: «أنّ النبيَّ ﷺ كره الشِّكالَ من الخيل»، فخطّأه الحفّاظ في اسم شيخه فقالوا: هو سَلْمُ بن عبد الرحمٰن النخعيُّ الذي روىٰ سفيانُ الثوريُّ هذا الحديثَ عنه[(٣)]؛ إذ عبد الله بن يزيدَ هذا لا يُعرف بالكوفة في هذه الطبقة. وقد دلَّلَ البخاريُّ علىٰ خطأ شعبةَ بأنه روىٰ

---

(١) وتبعه مسلمٌ في «الكنىٰ والأسماء» في كثيرٍ من ذلك.

(٢) انظر «سنن أبي داود» ح١١٣، و«جامع الترمذي» ح٤٩، و«سنن النسائي» (١/ ٦٧-٦٩)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ١٦٣)، و«علل أحمد» (ر١٢١٠)، و«سنن الدارقطني» (١/ ٨٩)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم ص١٤٩، و«سنن البيهقي» (١/ ٦٣)، و«تحفة الأشراف» (ح١٠٢٠٣).

(٣) أخرجَ الروايتين مسلمٌ في «صحيحه» (٦/ ٣٣).

حديثاً آخَرَ عمن سَمَّاهُ «عبد الله بن يزيد»، وروىٰ شريكٌ القاضي[١] الحديثَ نفسه عن سَلْم بن عبد الرحمٰن. (انظر «تاريخ الدوري عن يحيىٰ ابن معين» (٢/ ٢٢٣)؛ «علل أحمد» رقم ١٨٥٨، و«مسنده» (٢/ ٤٥٧)، وخطَّأ شعبةَ في الحديثين جميعاً؛ و«التاريخ الكبير» (٤/ ١٥٦)؛ و«المعرفة والتاريخ» ٣/ ٩٦).

(٣) **الإمام سفيان بن سعيد الثوري (-١٦١)**: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعةَ عن حديثٍ رواه الثوري عن عُبيد بن نِسطاسٍ، قال: «رأيتُ سعيدَ بن المسيب يعتم بعمامةٍ سوداءَ ثم يرسلُها خلفه»، فقالا: «وهم فيه الثوري، إنما هو عُثَيْمُ بن نِسطاس، مولىٰ كثير بن الصلت؛ فقال هو: عبيد». (العلل (١/ ٤٨٢)، وفي النص تصحيفاتٌ أصلحناها من «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٣٨)، و«الجرح والتعديل» ٧/ ٣٧).

(٤) **هشيم بن بشير، أبو معاويةَ الواسطي**: روىٰ هُشَيْمٌ عن أبي شيبةَ يحيىٰ بن عبد الرحمٰن الصدفيِّ فسماه عبد الرحمٰن بن يحيىٰ بن عبد الرحمٰن، ثم تنبه لخطئه فيما بعدُ فحدَّث به علىٰ الصواب. (التاريخ الكبير ٨/ ٢٩٠).

(٥) **سفيان بن عيينةَ**: روىٰ مالكٌ عن عبدِ الرحمٰنِ بن عبدالله بن أبي صعصعةَ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ بضعةَ أحاديثَ منها أن رسولَ

---

(١) شريكٌ ثبتٌ في أسماء الرجال لأنه يروي عن أهل بلده (الكوفة) وقلما يتعداهم إلى سواهم. وقد كان عارفاً بأنساب الكوفيين، وكان من وجوه أهل بلده وكبراء الناس. وإنما كان خطؤه في رفع الأحاديث، والانفراد ببعضها، والتخليط في المتون ونحو ذلك؛ أما أن يغلطَ في اسم الراوي فذاك نادر.

الله ﷺ قال: «يوشك أن يكونَ خيرَ مال المسلم غنمٌ يتبع بها شَعَفَ الجبالِ ومواقعَ القِطْر، يفر بدينه من الفتن»[١]؛ فروىٰ الحديثَ سفيانُ بنُ عيينةَ عنه فسماه عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعةَ؛ فخطّأه الشافعي في ذلك وصوَّبَ روايةَ مالك. (سنن الشافعي ص٢٠٨، و«مناقب الشافعي» للبيهقي ١/ ٤٨٩).

(٦) **عبد الله بن المبارك:** قال ابنُ حبان في ترجمة محمد بن إبراهيمَ ابن مسلم بن مهران المكي: «وهو الذي يروي عنه ابن المبارك فيصحِّفُ[٢] اسمه، يقول: مسلم بن إبراهيم». (الثقات ٧/ ٣٧١).

(٧) **يزيد بن هارون:** روىٰ يزيدُ عن موسىٰ بن مسلم بن رومانَ، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً: «من أعطى في صَداق امرأةٍ ملءَ كفيه سويقاً أو تمراً فقد استحل». (سنن أبي داود ح٢١١٠)؛ فروىٰ أبو عبيد الآجُرِّيُّ عن أبي داودَ أنّ يزيدَ أخطأ فيه، والصوابُ روايةُ أبي عاصمٍ، وعبد الرحمٰنِ بن مهدي، ويونُسَ بنِ محمدٍ المؤدِّب، جميعاً، عن صالح بن مسلم بن رومان، عن أبي الزبير، عن جابر ـ موقوفاً (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧١).

(٨) **أبو أسامة، حمادُ بن أسامة:** روىٰ عن أبي عقيل بَشير بن عُقْبَةَ الناجي البصريِّ فسماه بشراً، فخطأه أبو زرعةَ الرازي في ذلك (سؤالات البرذعي ٢/ ٧٧٩).

---

(١) الحديث في «الموطأ» (٣/ ١٣٩)؛ وأخرجه البخاري من طريق مالك في مواضع منها: الفتن: ١٥؛ ٨/ ٩٤.

(٢) هذا في الحقيقة قلبٌ للاسم وليس بتصحيف.

(٩) وكيع بن الجراح:

١ - رویٰ أبو داود (ح٤١١٤، ٤/ ٦٤) عن زهير بن حرب، عن وكيع: حدثني داود بن سوار المزني، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... قال أبو داود: «صوابه سوار بن داود؛ وهم فيه وكيع».

٢ - رویٰ وكيع عن أبي مِكين نوح بن ربيعة (مترجم في «التاريخ الكبير» ٨/ ١١١) فقال: أبو مكين بن أبان؛ وهّمَه فيه أبو زرعةَ (سؤالات البرذعي ٢/ ٧٧٦)[١].

٣ - رویٰ وكيعٌ عن أبي المنبه، عمرَ بنِ مزْيَدَ السّعديِّ البصري فسماه عمر بن المنبه. (التاريخ الكبير ٦/ ١٩٧، و«البِدَع» لابن وَضّاح القرطبي ص٦٣)[٢].

(١٠) **عثمانُ بنُ عُمَرَ بن فارس**: روىٰ عن عيسىٰ بن ميمون المدني، ثم الواسطي، فقال: أبو عيسىٰ المدني؛ جعل الاسمَ كنيةً. (الجرح والتعديل ٦/ ٣٨٧).

(١١) **يحيىٰ بن حسّانَ التِّنِّيسيُّ**: روىٰ عن رباح بن الوليد بن يزيدَ بن نِمْران الذِّماريِّ الشامي فسماه الوليـدَ بن رباح؛ خطّأه في ذلك مروانُ بن

---

(١) الطريف أنَّ وهمه مشىٰ علىٰ الإمام مسلم فقال: «أبو مكينٍ، نوحُ بنُ ربيعةَ الأنصاري. سمع نافعاً وعكرمة. روىٰ عنه أبو أسامة وأبو داود وأبو عتاب». (الكنىٰ ل١٠٨). (قلت: تبع البخاري في التاريخ)، ثم قال: «أبو مكين بن أبان. سمع عكرمة. روىٰ عنه وكيع». فلم يتفطن لكونه رجلاً واحداً وهم فيه وكيع.

(٢) وكذلك اغتر مسلمٌ - رحمه الله - بوهم وكيع فقال: «أبو منبه، عمرُ بن مزيدَ، ويقال: عمر بن منبه السعدي...» (الكنىٰ ل١٠٩).

محمد الطاطزي وقال: «إنما هو رباح بن الوليد». (تهذيب الكمال ٩/ ٤٩، وسنن أبي داود ح٢٥٢٢).

(١٢) **الإمام البخاري**: سمع من علي بن حفصٍ المروزي ـ صاحب ابن المبارك، نزيل عسقلان ـ نزل بها سنةَ ٢١٧؛ كذا سمّاه في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٧٠)؛ وقد وهّمه أبو زرعةَ الرازي في ذلك فقال: إنما هو علي بن الحسن بن نشيط. (الجرح والتعديل ٦/ ١٨٠).

فهذه أمثلةٌ تكفي لإثبات المسألة؛ وقد ذكر الحافظ ابن رجب أمثلةً أخرى لم نشأ نقلها تخفيفاً علىٰ القارىء، فراجعها في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨١٩-٨٢٢)، إن شئت.

* * *

الخاتمة

تكلمنا في هذه الرسالة علىٰ حديثِ حسين الجعفي، عن عبد الرحمٰن ابن يزيدَ بن جابر، عن أبي الأشعثِ الصنعاني، عن أوس بن أبي أوسٍ الثقفي، عن النبيِّ ﷺ في فضلِ يوم الجمعة، وقد توصَّلنا بعدَ البحث للنتائج التالية:

١ - أنّ الصحابيَّ الذي رُوي عنه الحديثُ هو أوسُ بن أبي أوس الثقفيُّ الطائفيُّ، واسمُ أبيه حذيفةُ. وهو صحابيٌّ واحدٌ اختلف في تسميته فظنه بعضُ العلماء اثنين.

٢ - أن حسيناً الجعفي وهم في روايته للحديث عن عبدالرحمٰن بن يزيدَ ابن جابر، وأنه إنما سمع من عبد الرحمٰن بن يزيدَ بن تميم، وهو ضعيفُ الحديث.

٣ - أن الحديثَ ضعيفُ الإسناد، وقد استنكره عددٌ من الحفاظ.

٤ - أن كثيراً من الحفاظ الثقات أخطأوا في أسماء شيوخهم لأسبابٍ متنوعة، أبرزُها اختلافُ مِصْرِ الشيخ والتلميذ، وقِصَرُ مُدّة صحبةِ التلميذِ للشيخ.

تمت الرسالةُ بحمدِ الله تعالىٰ وجميلِ عَونه؛ وسبحانكَ اللهمَّ وبحمدك، أشهدُ أن لا إلٰهَ إلا أنت، أستغفرُكَ وأتوبُ إليك؛ وصلىٰ الله علىٰ نبينا وشفيعنا محمدٍ، وعلىٰ آله وصحبه وسَلَّم.

فهرس الرواة المترجمين
في متن الكتاب وحواشيه أصلاً أو استطراداً[١]

الاسم	الصفحة
أحمد بن عبد الحميد الحارثي الكوفي	٩
أحمد بن عبيد الصفّار البصري	٥٣
إسماعيل بن عياش الحمصي	٢٦
أوس بن أبي أوس الثقفي	١١-٢٨
بسر بن أبي أرطاة	٢٤
جرير بن حازم البصري	٣٣
حجّاج بن محمد المصيصي	٣٣
الحسن البصري	٥٦-٥٧
حسين بن علي الجعفي الكوفي	٣٠-٣٤
حماد بن سلمة البصري	٣٢
حميد بن زياد الخراط، أبو صخر المصري	٥٤
زيد بن أيمن	٥٣
سعيد بن أبي هلال المصري	٥٣
سفيان بن سعيد الثوري	٦٢
سفيان بن عيينة	٦٢
سلم بن سليمان الضبي	٥٦
سليمان بن موسى الشامي	٥٥

(١) أدرجنا فيهم كل من ذكرنا عنه شيئاً يفيد في معرفة تاريخه، أو منزلته من الثقة والعدالة؛ غير أننا لم نذكر العلماء الذين وهمناهم في بعض آرائهم أو نقولهم.

الاسم	الصفحة

(الكنىٰ)

(المنسوبون إلىٰ آبائهم)

فهرس الفوائد المنثورة
في متن الكتاب وحواشيه

الفائدة	الصفحة

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

سيصدر قريباً إن شاء الله

إفادة الخير في الاستياك بسواك الغير

ويليه

أحكام السواك

من السعاية شرح الوقاية

للإمام الفقيه المحدث أبي الحسنات محمد عبد الحي

ابن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ رحمه الله تعالى

حققه وخرج أحاديثه

صلاح محمد سالم أبو الحاج

